

الخصائص في الحيم

تأليف

محمد بن الحسن الشيباني المتوفى ١٨٩ هـ

ليبسك ١٩٣٠

أعاد طبعه بالأوفست مكتبة الشق بيفناد

لصاحبها

فاسم محمد الرجب

إهداء ٢٠٠٦

**المرحوم الدكتور / علي حسين كرار
القاهرة**

المختار في الحيل

تأليف

محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٩ هـ

ليبسك ١٩٣٠

أعاد طبعه بالأوفست مكتبة المثنى بغداد

لصاحبها

فاسم محمد الزجب

كتاب
المخارج في الحيل
للإمام محمد بن الحسن الشيباني

وبلغه رواية أخرى لهذا الكتاب لمس الأئمة
إبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل
السرخسي

نشره واعتنى بتصحيحه
يوسف شخت



1930
Leipzig, J. C. Hinrichs'sche Buchhandlung

AHMET HUSAN Matbaası Limited

كتاب
المخارج في الحيل
للامام محمد بن الحسن الشيباني
بسم الله الرحمن الرحيم
باب الحيل في الطلاق والاستثناء

- ١ قال حدثنا يعقوب بن يوسف عن ابي حنيفة قال قلت ارأيت رجلا طلق امرأته ثلاثا او واحدة يقول لها انتِ طالق فهل في ذلك حيلة حتى لا يقع عليها الطلاق وترجع اليه فتكون على حالها قال نعم . قلت فما الحيلة في ذلك قال اذا قال انتِ طالق ثلاثا او واحدة فقال ان شاء الله فوصل يمينه بالاستثناء . — قلت وكذلك ان قال لعبدك انت حر ان شاء الله قال نعم . — قلت ويقول هذا غيركم قال نعم قد جاءت به الاحاديث ٢ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . — قال حدثنا ابو يوسف قال حدثنا ٣ ابو حنيفة عن الحكم بن عتيبة عن عبد الله وعلى بن ابي طالب انهما قالَا مَنْ حلف بطلاق او عتاق فاستثنى فله استثناء . وقال شريح ان قدم الطلاق وآخر الاستثناء وقع الطلاق وإن قدم الاستثناء وآخر الطلاق ٤ لم يقع . قال ابو يوسف ولسنا نأخذ بمحدث شريح انما نأخذ بقول علي وعبد الله . — قال حدثنا يعقوب قال حدثنا محمد بن عبيد الله الرزمي ٥ عن عطاء بن ابي رباح عن عبد الله بن عباس انه قال مَنْ حلف بطلاق

- 1,6 او عتاق فقال ان شاء الله لم يقع طلاق ولا عتاق . — وقال ابو يوسف
- 7 حدثنا الحسن بن عمار عن الحكم عن ابراهيم مثله . — قال حدثنا يعقوب قال حدثنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال من حلف بطلاق او عتاق فقال ان شاء الله لم يقع طلاق ولا عتاق، فمن حلف بشيء من هذه الايمان فقال ان شاء الله فقد برّ ولم يحنث ولا يقع عليه شيء، ومن حلف بنذر او غير ذلك من الايمان المغلظة فقال ان شاء الله فقد برّ وخرج من يمينه . — وقال ابو يوسف فقد حدثنا
- 8 ابو بكر الهشلي عن الحسن البصري ومحمد بن سيرين انها قالوا في ذلك يقع الطلاق لأن الله قد شاء الطلاق قال فقد بلغنا حديث الحسن عن ابن سيرين في ذلك ولنا نأخذ به . — قال يعقوب حدثنا معروف
- 9 ابن واصل عن معارب بن دثار رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم انه اتاه رجل فسأله النبي صلى الله عليه وسلم اتزوجت قال نعم قال ثم ما ذا قال طلقها قال له النبي صلى الله عليه وسلم من ريبة قال لا قال له النبي صلى الله عليه وسلم قد يكون ذلك . ثم جاءه بعد ذلك فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اتزوجت قال نعم قال ثم ما ذا قال طلقها قال من ريبة قال لا قال قد يكون ذلك . ثم قال له النبي صلى الله عليه وسلم في المرة الثالثة ما من شيء أحله الله أكره الى الله من الطلاق . — وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما من بيت بُني في الاسلام أحب الى الله من النكاح ولا شيء أحله الله أكره اليه من الطلاق . — قال حدثنا اسمعيل بن عياش المبسى عن حميد اللخمي
- 10 عن مكحول عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معاذ ما خلق الله شيئاً على وجه الأرض أحب اليه من المتاق ولا خلق الله شيئاً على وجه الأرض ابغض اليه من الطلاق . — فاذا قال
- 12

- الرجل لم يملكه انت حر ان شاء الله فقد برّ والاستثناء له ، واذا قال لامرأته انت طالق ان شاء الله فله الاستثناء ولا طلاق عليه ؛ فكيف نأخذ بحديث الحسن وابن سيرين مع حديث النبي صلى الله عليه وسلم ثم اصحابه ثم التابعين من بعدهم . — ثم الاحاديث في الاستثناء في غير 1, 18
- الطلاق : حدثنا يعقوب قال حدثنا عبد الله بن عمرو الجهني عن ليث ابن ابي سليم عن طاوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فقال ان شاء الله فقد خرج من يمينه ؛ قال ليث قلت لما توس وفي الطلاق والتساق قال نعم وفي الطلاق والتناق الا انه ما 14
- يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم في الطلاق والتناق . — قال حدثنا 10
- يعقوب قال حدثنا الحسن بن عمار عن الحكم عن مجاهد عن عبد الله ابن عباس انه قال من حلف على يمين فقال ان شاء الله فلا حنث 15
- عليه ولا كفارة . — قال حدثنا يعقوب قال حدثنا ابو يحيى عن ابيه عن البراء بن عازب عن علي بن ابي طالب قال من استثنى فلا حنث 16
- عليه . — قال حدثنا ابو يوسف عن ابي حنيفة عن القاسم بن عبد الرحمن 10
- عن عبد الله بن مسعود انه قال من حلف على يمين فقال ان شاء الله فقد استثنى ولا حنث عليه . — قال حدثنا يعقوب عن ابي حنيفة عن 16
- حماد عن ابراهيم انه قال في ذلك خرج من يمينه . — قلت ارأيت الرجل 17
- يستحلف فيريد ان يحلف وهو يريد ان ينوي شيئا آخر ظلما كان او مظلوما فكيف يصنع قال حدثنا يعقوب قال حدثنا ابو حنيفة عن 20
- حماد عن ابراهيم انه قال اذا استحلف الرجل وهو مظلوم فيمينه على ما نوى ، واذا استحلف وهو ظالم فيمينه على نية التي استحلفه . —
- قال حدثني ابو مالك عبد الرحمن بن مالك بن منول البجلي حدثنا 18
- سميد بن ابي سميد المقرئ عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم يمينك على ما صدقك عليه صاحبك ؟ قال عبد الرحمن فلم ادر ما تفسير هذا الحديث فلقيت سفيان الثوري وقد كان شهد الحديث معنا فسأله فقال يا ناعم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يمينك على ما صدقك عليه صاحبك اذا كنت ظالما قال يمين على ما استحلقت عليه واذا كنت مظلوما قال يمين على ما نويت ؟ قلت فأتري في هذه الايمان التي يحلف بها الرجل فيشول بيمينه من سلطان او غيره فلا يريد بذلك أن يذهب بحق احد ولا يظلم احدا ؟ قال لا 18. بأس به . — قال حدثنا سلمة بن صالح عن يزيد الواسطي عن عبد الكريم عن عبد الله بن بريدة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آية من كتاب الله وهو في المسجد فقال لا اخرج حتى أخبرك 19. بها فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم من مجلسه ذلك فلما اخرج احدى رجله من باب المسجد اخبره بالآية قبل ان يخرج رجله الاخرى . — قال حدثنا يعقوب قال حدثنا قيس بن الربيع عن سليمان التيمي عن ابي عبان التهدي عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه 20. قال ان في معارض الكلام لما يغنى المرء المسلم عن الكذب . — وحدثنا 21. يحيى ابو بكر قال اخبرنا الحارث بن عبيد عن معمر عن الزهري ان عبد الله بن رواحة وقع على جارية له فقالت له امرأته فعلت كذا وكذا قال لا قالت فاقرأ اذا قال

شهدت بأن وعد الله حق وأن النار مثوى الكافرين
وأن العرش فوق الماء طاف
وأن العرش رب العالمينا
ويحمله ملائكة كرام
وملائكة الاله مقرين

قال فقلت تسترئني القرآن وأنشد الشعر فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم فقصت عليه القصة وأنشدته الايات فقال لا بأس . — قال حدثني قيس 22. ابن موسى بن يزيد بن عمرو الكتاني ان عبد الله بن رواحة ابتاع جارية

وكنتم ذلك امرأته فبلغها ذلك فقالت ذات يوم انه بلغني انك ابنت جارية
قال ما فعلت قالت بلى وبلغني انك كنت عندها ولا احسبك إلا جنبا
فان كنت صادقا فاقرا على آيات من القرآن فقال

شهدت بأن وعد الله حق وأن النار مثوى الكافرين

فقالت زدني فقال

وأن العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمينا

فقالت زدني فقال

ويعمله ملائكة كرام وملائكة الإله مقرئينا

فقالت اما اذ قرأت القرآن فاني اعلم انك مكذوب عليك ثم انقضت
١٠ ذات يوم فلم تصبه فلما قدرت عليه قالت الآن صدق قولي فجعلها
فقالت ان كنت صادقا فاقرا ثلاث آيات من كتاب الله فقال

وفينا رسول الله يتلو كتابه اذا شق يُعرف به الصبح ساطع
بيت يحافى جنبه عن فراشه اذا استنقلت بالكافرين المضاجع

فقالت زدني فقال

١٥ انا الهدى بيد المي قلوبنا له موفيات ان ما قال واقع

فقالت زدني فقال

وأعلم علما ليس بالظن أتى الى الله محشور هناك وراجع
قال فحدث ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستضحك
حتى رأيت التهلل في وجهه ثم قال هذا لمرأته من مراض الكلام؛
٢٠ يضر الله لك يا ابن رواحة ان خيركم خيركم لئسائه؛ فأخبرني ما ذا ردت
عليك حيث قلت الذي قلت قال قالت الله بيني وبينك اما اذ قرأت
القرآن فاني اتهم ظني وأصدقك قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لقد وجدت ذات فقه في الدين . — قال وحدثنا يعقوب عن قيس بن 1.28

- الربيع عن حماد عن ابراهيم انه سئل عن رجل ادعى عليه رجل دعوى وهو ظالم له فقال احلف بالمشى الى بيت الله كيف الحيلة في ذلك قال له ابراهيم احلف بالمشى الى بيت الله واعن مسجدك فالك لا تخت. —
- 24 قال وحدنا يعقوب عن قيس بن الربيع عن الاعمش عن ابراهيم انه قال له رجل ان فلانا يأمرني ان آتي مكان كذا وكذا وأنا لا اقدر على ذلك فكيف الحيلة لي قال له ابراهيم قل له والله ما ابصر الا ما
- 25 سددني غيري واعن الا ما بصرتني ربي. — قال وحدنا يعقوب عن قيس عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال كان رجل من باهلة عيونا فرأى بفتة لشرع فاعجته فرأى شرع ذلك فقال له شرع اما انها اذا
- 26 ربت لا تقوم حتى تقام فقال له الرجل اف اف. — وحدنا يعقوب عن مسمر بن كدام عن عبد الملك بن ميسرة عن الزال بن سبرة قال جعل حذيفة يحلف لثمان بن عفان في اشياء بالله ما قالها وقد سمعها قالها فقلت يا عبد الله سمعناك تحلف لثمان على اشياء ما قلتها وقد سمعناك
- 27 قلتها فقال آتى اشترى دقي بفضه ببعض مخافة ان يذهب كله. — وحدنا يعقوب قال وحدنا مسمر بن كدام عن وبرة عن عبد الله بن عمر قال
- 28 لأن احلف بالله كاذبا احب الى من ان احلف بغيره صادقا. — وحدنا يعقوب قال وحدنا قيس بن الربيع عن الاعمش عن ابراهيم قال قال رجل لابراهيم اني ذكرت من رجل شيئا فبلغه ذلك فكيف الحيلة في ذلك وكيف اعتذر اليه فقال له ابراهيم قل والله ان الله ليعلم ما قلت لك من
- 29 ذلك من شيء فان الله قد علم حين قلت ما قلت خيرا قلت او شرا. قال اولم تقل. — وحدنا يعقوب قال وحدنا الحسين بن عمارة عن الحكم عن مجاهد عن عبد الله بن عباس انه قال ما يسرني بمريض الكلام جبر
- 30 الهم وسودها. — حدث بعض اصحابنا عن عمر بن الخطاب انه قال ان في مريض الكلام لندوحة عن الكذب. — وحدنا يعقوب قال وحدنا
- 31

- عقبة بن أبي الميزار قال كنا نأتي ابراهيم النخعي وهو متعيب خائف من الحجاج بن يوسف فكنا اذا خرجنا من عنده يقول لنا ان اتم سلمت عنى وحلفت فاحلفوا بالله ما تدرون اين انا ولا لنا به علم ولا في أى موضع هو واعنوا انكم لا تدرون في أى موضع انا فيه قائم او قاعد او قائم فتكونوا قد صدقتم لا تدرون اين انا قائم او قاعد او قائم. — قال 189
- عقبة وأناه رجل فقال يا ابا عمران ان رزقي في الديوان وأنى اعترضت على دابة وان دأبى نقت واهم يريدون ان يحلفوني بالله أنها الدابة التي اعترضت عليها فكيف الحيلة في ذلك قال له ابراهيم اذهب فاركب دابة واعترض عليها على بطنك اعتراضا ثم احلف بالله أنها الدابة التي اعترضت عليها وأتو بها الدابة التي اعترضت عليها على بطنك. — حدثنا 88
- يعقوب قال حدثنا عقبة وأناه رجل فقال يا ابا عمران ان الاخير يريد ان يضرب على البعث وقد خبرته انى لا ابصر وأنا ابصر قليلا فانه يريد ان يحلفنى بالله ما تبصر فما الحيلة في ذلك قال له ابراهيم احلف بالله ما تبصر الا ما سددت وسددك غيرك واعن ان الله هو الذى يسددك. —
- حدثنا ابن علية عن ابن عون عن انس بن سيرين قال كنت عند ابن 84 عمر فجاءه رجل فيه ضعف فقال له ابن عمر ما هممت ان اجعلك بآية قال لم اصلحك الله قال انك ما علمك بحب الفتنة والفتنة قوله انما اموالكم وأولادكم فتنة. — ابن علية عن ابن عون عن محمد بن سيرين 85
- قال قال الوليد عقبة بن اعزم على اول من ساسر. — حدثنا ابو يوسف 86
- عن الحسن بن عمارة عن ابيه عن عكرمة عن ابن عباس في قوله لا ٢٠
- تؤاخذنى بما نسيت قال لم ينس ولكنه من معارض الكلام. — حدثني 87
- ابو سعيد سعد بن مالك المزني عن ابي حاتم البجلي ان ابراهيم دخل على الحجاج فصابه في اشياء فقال النخعي ان الحاصرة قد لزمتنى ما تقارفتى وإن الدم كثير وأنا صاحب فراش فقال الحجاج ان في خصة

- ١٨٨ من هذه لشغلا. — حدثنا وكيع عن الاعمش عن خثيمة بن عبد الرحمن عن سويد بن غفلة قال قال علي بن ابي طالب اذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كما حدثتكم فواقه. لأن آخر من الساء احب الى من ان اكذب على رسول الله واذا سمعتم اني حدثتكم فيما بيني وبينكم فان الحرب خدعة. — [قال حدثنا محمد بن الحسن عن سفيان عن عمرو عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحرب خدعة. —
- ٢٨٩ قال وحدثنا يزيد بن هارون عن عبد الله بن عون قال ذكر عند محمد ابن سيرين انه يصلح الكذب في الحرب فانكر ذلك فقال ما اعلم الكذب الا حراما. قال ابن عون ففرونا فخطبنا معاوية بن هشام فقال اللهم انصرنا على عمورية وهو يريد غيرها فلما قدمت ذكرت ذلك لمحمد فقال
- ٢٩٠ اما هذا فلا بأس به. قال يزيد ليس كل العلم جمعه محمد. — قال وحدثنا داود بن ابي هند عن شهر بن حوشب رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال كل الكذب مكتوب لا محالة الا الرجل بامرأته وولده والرجل يصلح بين اثنين والحرب فان الحرب خدعة. — قال وحدثنا اسماعيل بن عياش العباسي عن ابن جريج عن عطاء قال لا بأس بالنية والكذب في
- ٢٩١ اصلاح بين الناس. — قال وحدثنا ابو نصر عبد الوهاب بن عطاء المجلي قال اخبرنا سعيد بن ابي عروبة المدوني وابو الطوف عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن امه ام كلثوم بنت عقبة بن ابي ميط وكانت من المهاجرات التي هاجرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت سمعته يقول ليس بالكذب الذي يصلح بين الناس فينسى خيرا وينسى خيرا وليس
- ٢٩٢ يخص في شيء مما يقول الناس انه حدث الا في ثلاث اصلاح بين الناس وحدث الرجل امرأته وحدث المرأة زوجها. — حدثنا جريج بن عبد الحميد الضبي عن منصور عن ابراهيم قال كان لهم كلام يدريون به عن اخسهم القوبة والبلاء في والكذب.

باب الجبل في اجارة الدور

- قَالَ ارَأَيْتَ رَجُلًا اسْتَأْجَرَ مِنْ رَجُلٍ دَارًا سَنِينَ مَعْلُومَةً فَخَافَ أَنْ يَمُوتَ 2.1
لَهُ صَاحِبُ الدَّارِ قَالَ فَلْيَسِّمْ لَكَ سَنَةً مِنْ أَوَّلِ هَذِهِ السَّنِينَ أَجْرًا قَلِيلًا
وَيَحْمِلُ لِسَنَةِ الْآخِرَةِ أَجْرًا كَثِيرًا فَيَكُونُ ذَلِكَ ثَقَّةً لِلْمُسْتَأْجِرِ قُلْتُ ارَأَيْتَ 8
• أَنْ كَانَ رَبُّ الدَّارِ هُوَ الَّذِي يَخَافُ عَذْرَ الْمُسْتَأْجِرِ وَخَافَ أَنْ يَسْكُنَ بَعْضُ
السَّنِينَ وَيُعْطَلَ الدَّارُ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ فَلْيُؤَاغِرْهَا أَيَّامَ سَنَتَيْنِ مَسَاءً وَيَحْمِلُ
عَظِيمَ أَجْرِ هَذِهِ السَّنِينَ أَجْرَ السَّنَةِ الْأُولَى وَيَحْمِلُ مَا بَقِيَ مِنَ الْأَجْرِ لِمَا بَقِيَ
بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ السَّنَتَيْنِ قُلْتُ هَذَا ثَقَّةٌ عِنْدَكُمْ لِرَبِّ الدَّارِ قَالَ نَعَمْ . قُلْتُ ارَأَيْتَ 8.4
رَجُلًا ارَادَ أَنْ يُؤَاغِرَ رَجُلًا دَارَهُ فَخَافَ رَبُّ الدَّارِ أَنْ يَفِيْبَ الْمُسْتَأْجِرَ
وَيَحْتَاجَ رَبُّ الدَّارِ إِلَى دَارِهِ فَلَا يَدْفَعُهَا إِلَيْهِ أَهْلُ الْمُسْتَأْجِرِ الْغَائِبُ هَلْ فِي ذَلِكَ
حِيلَةٌ قَالَ نَعَمْ يُؤَاغِرْهَا رَبُّ الدَّارِ مِنْ امْرَأَةٍ الَّتِي يَخَافُ غَيْبَتَهَا وَيَضْمَنُ
الزَّوْجَ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ الدَّارَ مَتَى مَا شَاءَ وَاحْتَاجَ إِلَيْهَا أَنْ احْتَجَبَتِ الْمَرْأَةُ
وَأَنْكَرَتِ الْإِجَارَةَ قُلْتُ وَيَجُوزُ هَذَا . قَالَ نَعَمْ قُلْتُ فَإِنْ غَابَ الزَّوْجُ أَخْرَجَ 8.6
الْمُؤَاغِرَ الْمَرْأَةَ وَعِيَالَ الْغَائِبِ مِنَ الدَّارِ قَالَ نَعَمْ إِذَا ارَادَ ذَلِكَ قُلْتُ وَكَذَلِكَ أَنْ 7
10 ماتَ الزَّوْجُ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ ارَأَيْتَ أَنْ مَاتَتِ الْمَرْأَةُ أَوْ جَعِدَتِ الْإِجَارَةَ وَادَّعَتْ 8
أَنْ الدَّارَ دَارَهَا أَيْضًا مِنَ الزَّوْجِ لِلْمُؤَاغِرِ أَنْ يَسْلَمَ إِلَيْهِ دَارَهُ كَمَا اشْتَرَطَ رَبُّ
الدَّارِ قَالَ إِذَا قَامَتْ عَلَيْهِ الْبَيْتَةُ بِالضَّهْنِ كَمَا وَصَفْتَ قُلْتُ ارَأَيْتَ أَنْ كَانَ 9
الْمُسْتَأْجِرُ لَيْسَ بِمَلِيٍّ بِأَجْرِ الدَّارِ كَيْفَ يَصْنَعُ رَبُّ الدَّارِ قَالَ يَأْخُذُ مِنْهُ كَفِيلًا
بِأَجْرِ الدَّارِ مَا سَكَنَهَا أَبَدًا وَيُسَمَّى أَجْرُ كُلِّ شَهْرٍ لَضَمِينٍ وَيَشْهَدُ بِهِ عَلَيْهِ .
11 قُلْتُ ارَأَيْتَ رَجُلًا اسْتَأْجَرَ دَارًا وَلَيْسَ فِيهَا بِنَاءٌ وَأَذِنَ لَهُ رَبُّ الدَّارِ أَنْ 10
يَبْنِيهَا وَيَحْسَبُ لَهُ مَا اتَّفَقَ فِي الْبِنَاءِ مِنْ لُجَرِ الدَّارِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَذَا دَرَاهِمًا
أَيَجُوزُ ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ . قُلْتُ فَإِنْ اتَّفَقَ الْمُسْتَأْجِرُ وَبَنَى الدَّارَ فَقَالَ اتَّفَقْتُ كَذَا 11

- وكذا درهما وانكر ذلك رب الدار وقال بل انقصت اقل من ذلك قال
 12. اقول قول رب الدار مع يمينه . قلت فان كان رب الدار قد اشهد ان
 المستأجر مصدق على ما قال انه اخفه قال ليس ذلك بشيء ولا يصدق
 13 المستأجر انه افق شيئا الا بينة والقول قول رب الدار . قلت ارايت ان
 جحد رب الدار ان يكون المستأجر بنى فيها شيئا وقال أجرته داري على
 14 حالها وبنائها قال القول قوله ولا يصدق المستأجر الا بينة . قلت فكيف
 يستوفى المستأجر حتى يصدق فيما قال ان قد اخفته ولا يلتفت الى قول رب
 الدار قال يسلط المستأجر رب الدار من أجرته بقدر ما يكتفى به من
 نفقة الدار ويشهد على رب الدار بقيضه ذلك من اجر الدار ثم يدفع رب
 15 الدار الى المستأجر ما اخذ منه ويؤكله بالنفقة في داره قلت ويصدق المستأجر
 حيثد على انه قد افق ما دفع اليه من الدرامم على الدار قال نعم اذا كان
 16 ذلك نفقة قصد . قلت فان قال المستأجر قد ضاعت الدرامم التي دفعت
 17 الي وأمرتني ان اخفها قال يصدق مع يمينه . قلت ارايت رجلا اراد ان
 يؤاجر داره من رجل سنة وخاف رب الدار ان يطلب اجر داره فلا
 يدفعه المستأجر اليه ويشمب عليه فيه كيف يحتمل قال يؤاجرها اياه سنة 18
 من يومه على ان اجر كل يوم بعد مضي السنة دينار او اكثر من ذلك
 19 ان شاء رب الدار . قلت ويجوز هذا على هذا الشرط قال نعم وهو ثقة
 20 لرب الدار فيما اراد قلت ارايت رجلا استأجر من رجل دارا وأخذ
 رب الدار من المستأجر كفيلا بأجر ما سكن الدار فاجتمع على المستأجر
 21 من اجر الدار مال كثير فأخذ الطالب الكفيل بالأجر فأراد الكفيل
 مصالحة رب الدار على بعض الاثغر فأعطاه بعض الاثغر وحط عنه
 22 وعن المستأجر ما بقي ايجوز ذلك قال نعم . قلت فان اراد رب الدار ان
 يكون ما حط من ذلك على المستأجر ويرأ منه الكفيل كيف يحتمل في

- ذلك قال يصالح على ما ذكرت من الدارم على ان يبرأ الكفيل خاصة من
الذى بقى من اجر الدار وأن الذى يبقى لرب الدار على المستأجر على
حاله . قلت ويجوز هذا قال نعم قلت فان كان الكفيل هو الذى اراد 22:21
ان يعطى بعض ما ضمن ويبرأ هو وصاحبه المستأجر وأراد ان يرجع
على المستأجر بما اعطى عنه وما حط عنه هل فى ذلك حيلة قال نعم
يعطى الكفيل زب الدار بما وجب له من اجرة الدار دينارا ويطلق له رب
الدار بالهدايا فيكون للكفيل جميع ما وجب من اجر الدار على المستأجر
دراهم يأخذه بجميعها قلت فيطيب ذلك للكفيل ويسمى فيما بينه وبين 23
الله قال نعم . قلت وكذلك لو كان الكفيل انما ضمن عنه شيئا سوى
اجر الدار من دين او ضداق او غير ذلك فهو سواء قال نعم . قلت ارأيت 24
ان كان استأجر المستأجر الدار كل سنة بكر حنطة فأخذ الكفيل المستأجر بما
ضمن عنه فأدى اليه على وجه الاستقضاء كر حنطة فباعه الكفيل وأعطى
رب الدار دراهم وهى اقل من ثمن الكر بالكر وقبل ذلك منه المؤاجر
قال ذلك جائز والفضل يطيب للكفيل . — ولو كان الكفيل انما اخذ الكر 25
على وجه الرسالة فباع الكر ثم رخص الطعام فاشتري للرب طعاما مثله
فقضاء اياه لم يطب الفضل للكفيل وعليه ان يتصدق به ؛ ولو كان الكفيل
حيث اخذ الكر على وجه الرسالة فباعه فى حال الفلاء ورخص الطعام
اعطى الكفيل رب الدار بالكر الذى وجب له عليه دراهم اقل من ثمن
الكر الذى باعه الوكيل جاز ذلك وبرئ الكفيل من ضمان الكر الذى
باعه قلت فان كان استفضل من ثمن الكر شيئا . يطيب ذلك له قال لا لانه 26
غاصب له حيث باعه ولم يؤمر ببيعه قلت وكذلك ان كان آجر الدار بدراهم 27
فأقتضاها هذا الكفيل من المستأجر ثم اشترى بها وباع ورجح يطيب له
الفضل قال نعم قلت فان كان الكفيل انما اخذ الدراهم على وجه الرسالة 28

- فباع بها واشترى فريح قَالَ يَتَصَدَّقُ بِالْفَضْلِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَمَّا أَبُو
 2,89 يَوْسُفُ فَقَالَ الرِّيحُ لَهُ طَيْبٌ قُلْتُ هَلْ عِنْدَكَ حَبْلَةٌ فِي أَنْ يَطِيبَ رِيحُ الْاجْرِ
 الَّذِي أَرْسَلَ بِهِ مَعَ الْكَفِيلِ قَالَ نَعَمْ يَشْتَرِي الْكَفِيلُ مَتَاعًا لَا يَنْوِي أَنْ يَعْطَى
 ثَمَنَهُ مِنْ أَجْرِ الدَّارِ ، فَإِنْ أَعْطَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يُضِدْ ذَلِكَ عَلَيْهِ رِيحَ مَتَاعِهِ وَلَمْ
 80 يَحْرَمْهُ عَلَيْهِ قُلْتُ وَيَسْتَقِيمُ هَذَا قَالَ نَعَمْ قَالَ أَبُو يَوْسُفَ سَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ
 81 عَنْ الْحَبْلَةِ فِي نَحْوِ هَذَا فَأَجَابَنِي بِمَا وَصَفْتَ لَكَ قُلْتُ هَلْ فِي هَذَا وَجْهٌ غَيْرُ هَذَا
 82 قَالَ نَعَمْ يَعْطَى الْكَفِيلُ بِأَجْرِ الدَّارِ دَنَانِيرَ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ قُلْتُ فَيَشْتَرِي الْكَفِيلُ
 بِذَلِكَ قَالَ نَعَمْ يَشْتَرِي الْكَفِيلُ بِمَا لَمْ يَفُضْ مَتَاعًا فَيَطِيبُ لَهُ فَضْلُ مَا لَمْ يَفُضْ
 88 [قُلْتُ أَرَأَيْتَ رَجُلًا تَكَارَى دَارًا وَلَمْ يَرْهَا إِيكَوْنَ لَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَاهَا قَالَ نَعَمْ .
 84 قُلْتُ فَإِنْ رَأَاهَا وَرَضِيَ بِهَا ثُمَّ أَصَابَهَا عِيَا إِلَهَ أَنْ يَنْقُضَ الْإِجَارَةَ قَالَ لَا
 85 إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْعَيْبُ يَنْقُصُ مِنْ سَكْنِهَا] قُلْتُ أَرَأَيْتَ رَجُلًا أَرَادَ أَنْ يَكْتَرِيَ أَبِلًا
 لِمَتَاعٍ لَهُ إِلَى مِصْرَ بِمِائَةِ دِينَارٍ فَإِنْ قَصُرَ عَنْهَا إِلَى الرَّمْلَةِ فَكَرَى الْجَمَالَ سَبْعُونَ
 دِينَارًا فَإِنْ قَصُرَ عَنْ الرَّمْلَةِ إِلَى أَذْرَعَاتٍ فَالْكُرَى خَمْسُونَ دِينَارًا ، فَاسْتَأْجَرَ
 عَلَى هَذَا الشَّرْطِ قَالَ الْإِجَارَةُ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ قَاسِدَةٌ فَإِنْ حَمَلَ الْجَمَلُ إِلَى
 86 مِصْرَ فَأَنْيَ اسْتَحْسِنَ أَنْ أَجْمَلَ لَهُ أَجْرَ مِثْلِهِ لَا أَجَاوِزَ بِهِ الْمِائَةَ . قُلْتُ فَكَيْفَ
 الثَّقَةُ لِلْجَمَالِ وَلِلْمِصْرِ حَتَّى يَصِحَّ ذَلِكَ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ وَحَتَّى لَا يُضِدَّ
 مَا اخْتَدَّ قَالَ يَسْتَأْجِرُ رَبَّ الْمَتَاعِ مِنَ الْجَمَالِ إِلَى أَذْرَعَاتٍ بِخَمْسِينَ دِينَارًا
 وَيَسْتَأْجِرُ مِنْهُ مِنَ أَذْرَعَاتٍ إِلَى الرَّمْلَةِ بِمِائَةِ دِينَارٍ وَيَسْتَأْجِرُ مِنْهُ مِنَ
 الرَّمْلَةِ إِلَى مِصْرَ بِثَلَاثِينَ دِينَارًا ، فَإِذَا فَعَلَ هَذَا جَازَ عَلَى مَا سَمِعْنَا وَلَمْ
 87 يُضِدَّ هَذَا الشَّرْطُ أَحَدًا . قُلْتُ أَرَأَيْتَ أَنْ أَرَادَ صَاحِبُ الْمَتَاعِ أَلَّا يَحْمِلَ
 مِنْ أَذْرَعَاتٍ إِلَى الرَّمْلَةِ قَالَ ذَلِكَ لَهُ وَلَيْسَ لِصَاحِبِ الْإِبِلِ أَنْ أَرَادَ صَاحِبُ
 الْمَتَاعِ أَنْ يَحْمِلَ إِلَى الرَّمْلَةِ مِنْ أَذْرَعَاتٍ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ ذَلِكَ .

باب الحيل في الهبة

- ولو أن رجلا وهب لرجل هبة قبضها قبل أن يتفرقا والواهب ساكت 3.1
ولم يأمره بالقبض قال الهبة جائزة. — وكذلك لو أمره الواهب قبضها 2
وقال قد خليت بينك وبينها ثم انصرف الواهب وتركها عند الموهوب له
فانه قبض. — ولو أن رجلا وهب لآخره من الرضاع ثم أراد أن يرجع 3
في هبته فذلك له ولا يشبه الرضاع النسب. — ولو أن غلاما صغيرا 4
وهب له هبة فقبضته الأم والفلان في عياله كان ذلك جائزا لأنها بمنزلة
الأب لو كان حيا. — وكذلك لو كان الصبي في حجر رجل اجنبي وهو 5
يموله فوهب للصبي هبة فقبضه الذي يموله فذلك جائز. — وإذا وهب 6
لصبي الذي يمل ومثله يقبض هبة وقبضها فأى استحسن. أن أجاز 10
ذلك. — ولو كان هذا الصبي جارية قد تزوجت بمجامع مثلها إلا أنها 7
لم تدرك فوهب لها هبة فقبضها زوجها أو أبوها أو هي بنفسها فذلك
جائز ، وإن كان التي دخل بها فلا يجوز قبضه لها. — ولا يجوز هبة 8
الرجل لابنة الكبير الذي في عياله إلا أن يقبضها. — فإذا كان أبو 9
الصبي غائبا غيبة منقطعة وهو في حجر أمه فان قبضها له جازت ، وإن 11
كان الأب حاضرا لم يحجز. — ولو كان الأب غائبا غيبة منقطعة والصبي 10
في حجر رجل اجنبي وعمه حاضر فوهب له هبة فان قبض الرجل الاجنبي
الذي يموله جائز ولا يجوز قبض الم له. — وإذا وهب رجل لرجل 11
نصف دار ثم وهب لآخر النصف الباقي ودفعها اليها ما لم يحجز في
قول أبي حنيفة. — ولو وهب لأحدهما الثلث وللآخر الثلثين لم يحجز 12
الا مقسوما ، وهو جائز في قول أبي يوسف. — ولو أن رجلا له على 13
رجل دين دراهم أو دنانير فوهبها لرجل اجنبي وكلا قبضه فان

- ١٤ ذلك جائز. — ولو أن رجلاً اعتصب من رجل عبداً ورهنه عند رجل
 ثم إن مولى العبد وهب العبد لابن له صغير فإن ذلك لا يجوز. —
 ١٥ ولو أن رجلاً مكاتباً اعتق عبداً له أو وهب رقبته لرجل فأجاز ذلك
 ١٦ مولاة فإن ذلك لا يجوز. — وكذلك العبد المأذون له إذا كان عليه دين
 ١٧ فأجاز ذلك مولاة والغرماء فإن ذلك لا يجوز. — ولو لم يكن عليه
 ١٨ فأجاز ذلك مولاة فإن ذلك جائز. — ولو أن رجلاً اعتق ما في بطن
 ١٩ أمته أو وهبها وهي جلي فإن الهبة جائزة ولا يشبه هذا البيع. — وإذا
 وهب لرجل ما في ضروع غنمه وأمره أن يقبض فقبلها وقبض فاني
 ٢٠ استحس أن أجيزه. — ولا يجوز هبة نصيب الرجل من عبد ما لم يسم
 ٢١ النصيب حتى يسميه ويدفعه. — وإذا وهب رجل لرجل هبة ودفعها
 إليه فله أن يرجع فيها ما لم تزد أو يموض منها، فإن عوضه اجبى بغير
 ٢٢ أمره بجزء الموض وليس له أن يرجع في هبته. — وإذا وهب رجل
 ٢٣ لرجل ألف درهم فموضه درهماً من غيرها فهو عوض. — وكذلك إن
 ٢٤ وهب مائة دينار فموضه ديناراً منها أو أقل فهو جائز. — ولو أنه
 ٢٥ وهب لرجل داراً ودفعها إليه ثم استحق نصف الدار فإن الهبة تنقض
 في النصف الباقي إن كان النصف المستحق غير مقسوم. — فإذا قال
 الموهوب له قد تصدقت عليك أيها الواهب بهذه الدراهم عوضاً لك عن
 ٢٦ هبتك فذلك عوض وليس بصدقة. — وإذا وهب الرجل فموض منها
 فهلك الموض في يده ثم استحق الهبة فإنه ضامن لقيمة الموض. —
 ٢٧ ولو هلك الهبة في يد الموهوب له ثم استحق الموض لم يضمن الموهوب
 ٢٨ له للواهب شيئاً. — وإذا استحق الهبة فأجاز المستحق الهبة وقد عوض
 الموهوب له الواهب من الهبة عوضاً فإن الموض باطل وله أن يرجع فيه
 ٢٩ ما لم يجز الهبة بقيته وليس للواهب أن يرجع في الهبة. — ولو أراد

- المستحق الذي اجاز الهبة أن يرجع في الهبة ولم ترد ولم يموض. فذلك له ، وأما الواهب فلا يرجع لأنه لا يملك . — ولو أن رجلا وهب لرجل 380
ثوبين في صفتين مختلفتين فموضه احدهما من الآخر فذلك عوض وهو جائز ، ولو كان وهب له ثوبين في صفقة واحدة لم يكن ذلك عوضا . —
- وإذا وهب الموهوب له للواهب شيئا ولم يقل هذا مكان هبتك فليس 81
يكون ذلك عوضا . — ولو قال هذا مكان هبتك او هذه مكان ما وهبت 82
لي كان ذلك كله عوضا . — وإذا استحق نصف الموض فقال الواهب 83
انا ارد الصنف الباقي وأرجع في هبتي فله ذلك . — واذا قال الواهب 84
قد رجعت في هبتي وأبى الموهوب له أن يردّها ففتح الموهوب له في
الحكم ما لم يكن القاضى قد ابطال الهبة وقضى عليه بردّها . — واذا 85
وهب رجل لرجل دارا فبى الموهوب له فيها حائطا في قطعة منها فليس
للوّاهب ان يرجع في شيء من الدار سواء كان حائطا صغيرا او كبيرا . —
- ولو أن رجلا وهب لعمد هبة ثم أراد أن يرجع فيها فذلك له وهو 86
بمنزلة الحرّ . — وكذلك لو وهب للمكاتب فبجز المكاتب او أدى فتمتق 87
فله ان يرجع . — ولو أن رجلا وهب لرجل هبة فوهبها الموهوب له 88
لرجل آخر ثم إن الموهوب له رجع في هبته فأخذها فأراد الواهب
الاول أن يرجع في هبته تلك فذلك له . — ولو لم يرجع الواهب الثاني 89
في هبته ولكن الموهوب له التالك وهبها للموهوب له الاول وهو
الثاني لم يكن للواهب الاول أن يرجع فيها لأنه غير المالك الاول . —
- ٢٠ فإن قال الواهب وهبت لك هذا الثوب فأنا ارجع فيه وقال الآخر 40
تصدقت به علىّ فإن القول قول الواهب وله أن يرجع . — ولو كانت 41
الهبة سوما فقال الموهوب له انا لته وأنكر الواهب وقال بل كان ملتوتا
فإن الموهوب له مصدق ولا يرجع الواهب . — ولو أن رجلا وهب 42

43. لرجل سائل فليس له أن يرجع فيه. — وإذا قال الرجل لرجل قد
 حلتك على دابتي هذه وأخضمتك خادى هذا فإن ذلك كله عارية إلا
 44 أن يقول اردت الهبة — ولو قال اعطيتك هذه الهبة او هذه الجارية
 45 كانت هبة — ولو أن رجلا قال لرجل قد اطعمتك هذا الطعام فأقبضه
 46 فهو هبة. — وإذا قال له هذا الطعام لك فهو جائز إن قبض فهو هبة. —
 47. 48 وكذلك لو قال هذا لك ولقبك من بعدك كانت هبة جائزة. — ولو
 أن رجلا مريضا وهب عبدا في مرضه من رجل فقبضه فأعتقه وعلى
 المريض دين او باعه وهو مسر فلا سبيل للمريض ولا لورثته على العبد
 49 والموهوب له ضامن بقيمة العبد وان كان مسرا. — وإذا وهب المريض
 50 عبدا له لذى رحم فليس له أن يرجع فيه. — وإن مات المريض ولا
 51 مال له غيره فإن ورثته يرجعون في ثلثي العبد. — ولو أن رجلا وهب
 لرجل نخلة بأصلها فقطعها فأراد الواهب أن يرجع في هبته فذلك له. —
 52. 53 وكذلك لو وهب شاة فذبحها فله أن يرجع. — وكذلك لو وهب له
 54 ثوبا فقطع بضه وخاطه فله أن يرجع فيما بقي من الثوب. — وكذلك
 55 لو وهب له جذوعا يحملها حطباً فله أن يرجع فيها. — ولو أن رجلا
 56 وهب لرجل تخيخاً فجعله خلا فليس له أن يرجع فيه. — ولو أن رجلا
 وهب لرجل داراً فموض على بيت منها فليس له أن يرجع فيها. —
 57 ولو أن رجلا وهب لرجل لبناً فكسر فله أن يرجع فيه ، فإن اعاده
 58 الموهوب له لبناً فليس له أن يرجع فيه. — ولو أن رجلا مريضا وهب
 في مرضه هبة فموض منها قدر ثلثها فليس لورثته أن يرجعوا في شيء
 59 من الهبة ؛ ولو كان عوض بقدر نصفها كان لهم أن يرجعوا بثلث
 60 الهبة إن كان عوض قائماً بيته يوم موت المريض. — ولو أن رجلا
 مريضا وهب في مرضه داراً لرجل فلم يقبضها حتى مات المريض فالهبة

- باطلة ، ولو قبضها حيث وُهِيت له غير ان شقصا فيها غير مقسوم واستحق
 بطل الهبة ، ولو لم يستحق منها شيء ولم يكن للواهب مال غيرها جاز
 للموهوب له ثلثها. — ولو أنّ رجلا مريضا وهب في مرضه عبدًا لرجل 3.60
 ثم مات المريض في مرضه ولا مال له غيره ثم باعه الموهوب له بعد
 موت الواهب أو كاتبه فإنه لا يُقضى شيء من ذلك ولا سبيل لورثة
 الواهب على المشتري ولا على المكاتب ولكن على الموهوب له ثلثي قيمته
 للورثة ، ولو كان الموهوب له أتما جعل ذلك بعد ما قضى عليه برد ثلثي
 العبد لم يحجز الكتابة ولم يحجز ثلثا العبد في البيع. — ولو كان اعتقه 61
 بعد ما قضى لهم عليه برد الثلثين قبل أن يقبضوه فإن ذلك بمنزلة عبد
 بين رجلين لأحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه ، ولو لم يكن قضى عليه بشيء ١٠
 حتى اعتقه فإنه يضمن ثلثي قيمته يوم اعتقه إلا أن يكون يوم قبضه
 قيمته أكثر فيلزمه الأكثر. قلت رجل اشترى عبداً وبه عيب 62
 فأعتقه ثم وجد بذلك العبد عيباً قال يرجع به على البائع. — وكذلك إن 63
 مات ودبره ، وأما إذا كان كاتبه فوجد به ذلك العيب فإنه لا يرجع
 عليه لكنه إن عجز رجوع عليه. — وإذا اشترى رجل جارية ثم وهبها 64
 ثم وجد بها عيباً فإنه لا يرجع عليه ولكن إن وهب له الموهوب له 65.66
 فإنه يرجع عليه. — ... وإن كان به عيب لم يرجع عليه إذا باعه. — وإذا
 وهب الذي للذي هبة فموضه منها خرا فليس للواهب أن يرجع في
 هبته ، ولو كان عوضه ميتة أو دماً لم يكن ذلك عوضاً وله أن يرجع في
 هبته. — ولو كان الواهب والموهوب له أحدهما مسلماً والآخر ذمياً 67
 فموض أحدهما صاحبه خرا من هبته لم يكن ذلك عوضاً. — ولو صارت 68
 الحرة بعد ذلك خلافتها لا تكون عوضاً. — ولو أنّ رجلاً وهب للمرتد 69
 هبة فموضه المرتد من هبته ثم قُتل المرتد على ردة لم يحجز العوض

- وجازت الهبة في قول أبي حنيفة ، وذلك كله جائز في قول أبي يوسف . —
- 3.70 ولو كان المرتد في قول أبي حنيفة هو الواهب فمؤوض ثم قُتل على ردة
- 71 بطل هبته وأخذ وزنته الهبة وردّ المؤوض على صاحبه . — ولو كانت
- 72 الهبة قد استهلكت قال قيمة الهبة دين على المرتد في ماله . — وإذا
- وهب المسلم لحرّبي في دار الاسلام هبة ثم رجع الحرّبي مع الهبة الى دار الحرب ثم تسيّ الهبة معه فليس للواهب أن يرجع في هبته فتمت
- 78 او لم تقسم . — ولو أنّ حرّيبا وهب لحرّبي هبة في ارض الحرب ثم اسلما ودخلا النوا وأسلم اهل الدار فإنّ للواهب أن يرجع في هبته إن لم تردد ولم يكن اخذ عوضا . — ولو أنّ رجلا قال مالى في المساكين
- 74 صدقة فانه يتصدق بكلّ شيء يملك مما يجب في مثله الزكاة ولا يتصدق
- 76 بنير ذلك من العفار والخدم وشبه ذلك . — ولو أنّ رجلا قال جميع ما ملكت في المساكين صدقة فانه يتصدق بجميع ما يملك من عقار او غيره ويمسك قوته ، فاذا اصاب شيئا تصدّق بقدر ما امسك . — ولو أنّ رجلا وهب زرعاً ذاتاً لرجل ودفعه اليه فلا يكون ذلك قبضا حتى
- 77 يحزره الموهوب له . — واذا ارتدت الجارية بعد الهبة ثم عوض الموهوب
- 78 الواهب من هبته لم يكن ذلك عوضا . — وكذلك لو قصت الجارية بعد ذلك لم يكن ذلك عوضا وكان للواهب أن يرجع في هبته وللآخر
- 79 أن يأخذ عوضه متى ما احبّ او قيمته إن كان استهلك . — وكذلك لو أنّ رجلا وهب لرجل جارية او غلاماً ثم ابقى ثم عوض الموهوب له
- 80 الواهب من هبته عوضاً فإنّ ذلك لا يكون عوضا . — ولو رجع الغلام او الجارية لم يكن ذلك عوضا وكان للواهب أن يرجع في هبته وكان للآخر أن يأخذ عوضه متى شاء او قيمته إن كان استهلكه .

باب الحيل في اجادة الأرضين

١. قلت أرأيت رجلا إن أراد أن يؤاجر ارضا له فيها زرع هل في ذلك حيلة قال لا إلا خصلة واحدة أن يبيع رب الزرع ثم يؤاجره الأرض ما أحب من السنين . قلت ويكون ذلك جائزا قال نعم . قلت
- أرأيت إن كان الزرع إنما هو لغير رب الأرض ولا يقدر رب الأرض على أن يسلم للمستأجر الزرع قال فليؤاجره الأرض كل سنة بكنا وكذا كذا وكذا سنة بعد مضي السنة التي فيها الزرع فيجوز ذلك
- قلت أرأيت إن أراد رب الأرض أن يشترط على المستأجر أن عليه خراج الأرض مع اجراها قال لا يجوز ذلك . قلت فهل في ذلك حيلة
- حتى يجوز ولا يضد الاجارة قال نعم يؤاجرها آياه بأجر يزيد فيه قدر ما يري أنه يلزم الأرض من الخراج ويشهد للمستأجر أنه قد اذن له أن يؤدي ما عليه من اجر الأرض في خراجها كذا وكذا درهما . قلت
- فهل في هذا شيء اوثق من هذا قال نعم يدفع المستأجر الى رب الأرض جميع اجر الأرض ثم يدفع ذلك رب الأرض الى المستأجر ويؤكله
- أن يؤديه عنه الى ولاية الخراج فيكون المستأجر في ذلك امينا مصدقا أنه قد آداه بغير بينة ينيلها آياه . قلت أرأيت اجارة النخل والشجر هل تجوز قال لا . قلت فكيف الحيلة في ذلك قال يستأجر المستأجر الأرض بأجر مسي ويزيده فيها ويدفع اليه النخل معاملة ويشترط رب الأرض مما يخرج جزا من الف جزء ويجوز ذلك . قلت أرأيت
- الرجل يريد أن يؤاجر ارضا له ويجعل اجرتها زراعة ارض اخرى له . يجوز ذلك قال لا ، كان ابو حنيفة وغيره يكرهون ذلك قلت
- فهل في ذلك حيلة حتى يجوز ويستقيم قال نعم يؤاجر احدهما ارضه من صاحبه بكنا وكذا درهما ثم يستأجر المؤاجر ارض صاحبه بمثل تلك

الدرهم فيجوز ذلك ويصير ما وجب لكل واحد منهما من الأجر
 11 قصاصا بما عليه صاحبه . قلت وكذلك لو كان مكان الأرض داران
 12 أو دأشان قال نعم . قلت فلو كان لأحدهما أرض وللآخر عبد فأراد
 صاحب الأرض أن يؤاجر أرضه سنة من صاحب العبد بمخيمته سنة
 13 قال هذا جائز لا بأس به . قلت أرأيت الرجل يستأجر الأرض بالدرهم •
 سنة فأراد المستأجر أن يجعل لرب الأرض دنانير بالأجر فيجوز ذلك
 قال نعم . حدثنا مالك بن منول عن القسم بن صفوان قال أكرمت
 عبد الله بن عمر ابلا يورق فأرسل معي رسولا يذهب وقال له اعرضه
 على السوق فإذا قام على ثمن فإن شاء فأعطه آياه بالأجر وإن شاء
 فبعه وأعطه ورقه ، قلت يا أبا عبد الرحمن ويصلح هذا قال نعم ولدت
 وأنت صغير .

باب الحيل في الخدمة وفضل أجورهم وأجاراتهم

1 قال حدثنا سعيد بن الحجاج عن حماد عن إبراهيم في رجل
 استأجر دارا فأجرها بأكثر من أجرها آة قال ذلك ربا ،
 وقال أبو حنيفة إذا استأجر الرجل عبدا يخدمه فأراد أن
 10 يؤجره من غيره للخدمة إن ذلك له ولا يكون مخالفا ؛ وإن كان
 استفضل في أجره شيئا لم يكن له الفضل إلا أن يمينه ببعض متاعه
 أو يمينه المستأجر الأول من عمله بشيء قليل بنفسه أو ببعض أجزائه ،
 2 فإن فضل ذلك كان له الفضل . قلت أرأيت إن استأجر دابة فأسرجه
 المستأجر من عنده يسرج أو أوكفها ثم أجرها لطيب ذلك له قال
 20 نعم إلا أن يكون استأجر الدابة ليركبها هو ورجل غيره يمينه ، فإن
 كان كذلك لم يطل له الفضل لأنه ليس له أن يؤجرها من غيره .
 3 قلت أرأيت رجلا تكرر دارا ولم يرها ليكون له الخيار إذا رآها قال

نعم . قَلَّتْ فَإِنْ رَأَاهَا فَرَضِي بِهَا ثُمَّ أَصَابَ بِهَا عِيَا لَهُ أَنْ يَتَقَضَّى الْأَجْرَةَ ٥٤
 قَالَ لَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمِيبُ يَتَقَضَّى مِنْ يَسْكِنَهَا . قَلَّتْ أَرَأَيْتَ رَجُلًا اسْتَأْجَرَ ٥
 دَارًا فَكُنْهَا مِنَ التَّرَابِ ثُمَّ آجَرَهَا بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ إِيطِيبَ لَهُ الْفَضْلُ قَالَ
 لَا قَلَّتْ فَإِنْ طِينٌ سَطَّوْحَهَا إِيطِيبَ لَهُ الْفَضْلُ قَالَ نَعَمْ بَلْفَنَّا ذَلِكَ عَنْ ٥
 إِبْرَاهِيمَ قَلَّتْ أَرَأَيْتَ إِنْ اسْتَأْجَرَ الرَّجُلُ الدَّابَّةَ بِكَذَا وَكَذَا دَرَاهِمًا إِلَى ٧
 بَنَدَادٍ عَلَى أَنْ عَقَفَهَا عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ أَعْبُوزَ ذَلِكَ قَالَ لَا . قَلَّتْ فَكَيْفَ ٥
 الْحِيلَةُ فِي ذَلِكَ قَالَ يَسَى قَدَرُ عِلْفِ الدَّابَّةِ وَيَزِيدُ ذَلِكَ فِي الْأَجْرِ ثُمَّ
 يُوَكِّلُ رَبُّ الدَّابَّةِ بِأَنْ يَلْفَهَا بِتِلْكَ الزَّيَادَةِ . قَلَّتْ وَكَذَلِكَ لَوْ اسْتَأْجَرَ ٩
 أَجِيرًا بِخَمْسَةِ بَكَذَا وَكَذَا دَرَاهِمًا وَطَعَامُهُ لَمْ يَحْزَ إِلَّا عَلَى مَا ذَكَرْتَ قَالَ
 نَعَمْ غَيْرَ أَنَّ إِمَّا حَنِيفَةً كَانَ يَسْتَحْسِنُ أَنْ يَحْزَرَ ذَلِكَ فِي الْمَرْضِعِ خَاصَّةً أَنْ ١٠
 يَسْتَأْجِرَهَا الرَّجُلُ تَرْضِعُ صَبِيَّهُ فِي كُلِّ شَهْرٍ بِكَذَا وَكَذَا دَرَاهِمًا وَطَعَامَهَا .
 قَلَّتْ أَرَأَيْتَ رَجُلًا اسْتَأْجَرَ دَارًا أَوْ عَبْدًا أَوْ أَمَةً كُلَّ شَهْرٍ بِكَذَا وَكَذَا ١٥
 دَرَاهِمًا فَكُنْهَا شَهْرًا ثُمَّ مَضَى مِنَ الشَّهْرِ الْفَاضِلِ يَوْمٌ أَوْ يَوْمَانِ أَوْ أَكْثَرَ
 مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ ارَادَ التَّحَوُّلَ إِلَى دَارٍ لَهُ أُخْرَى فَأَبَى صَاحِبُ الدَّارِ أَنْ ١٥
 يَدْعَهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ ذَلِكَ الشَّهْرَ قَالَ ذَلِكَ لِصَاحِبِ الدَّارِ . قَلَّتْ فَهَلْ فِي ١١
 ذَلِكَ حِيلَةٌ حَتَّى يَكُونَ الْمُسْتَأْجِرُ مَعِيَ مَا أَحَبَّ خَرَجَ وَلَا يُلْزِمُهُ أَجْرَةُ
 بَقِيَّةِ الشَّهْرِ قَالَ نَعَمْ يَسْتَأْجِرُهَا مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ بِأَجْرِ مَعْلُومٍ فَيَكُونُ لَهُ أَنْ
 يَخْرُجَ مَعِيَ مَا أَحَبَّ وَيَتَقَضَّى الْأَجْرَةَ مَعِيَ أَحَبَّ .

بَابُ الْحِيلِ فِي الْوَكَاةِ

٢٠ قَلَّتْ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَكَّلَ رَجُلًا يَشْتَرِي لَهُ جَارِيَةً بِسِنَاءٍ بِكَذَا وَكَذَا فَلَمَّا ٥٤
 أَنْ رَأَاهَا الْوَكِيلُ ارَادَ أَنْ يَشْتَرِيهَا لِنَفْسِهِ وَلَا يَدْخُلَ عَلَيْهِ أَثَمٌ مِنْ ذَلِكَ
 فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ قَالَ يَشْتَرِيهَا الْوَكِيلُ لِنَفْسِهِ بِدَنَائِيرٍ فَتَكُونُ لَهُ وَلَا تَنْتَبَهُ

٣. للآمر فيها . قَلَّتْ فَإِنْ كَانَ إِنَّمَا اشْتَرَاهَا بِمَا سَمِيَ الْإِمْرَ مِنَ الدَّرَاهِمِ
أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ غَيْرَ أَنَّ الْوَكِيلَ نَوَى أَنْ يَكُونَ الشَّرَى لِنَفْسِهِ [فَتَكُونُ
٤ لَهُ وَلَا شَيْءَ لِلْأَمْرِ فِيهَا] قَالَ نَيْتُهُ بَاطِلَةٌ وَالْجَارِيَةُ لِلْأَمْرِ . قَلَّتْ فَإِنْ كَانَ
أَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا وَقَالَ إِنِّي لَسْتُ أَبْتَاعَهَا لِفُلَانٍ
وَإِنَّمَا اشْتَرَيْتُهَا لِنَفْسِي فَاشْهَدُوا وَاشْتَرَاهَا سَاعَتُكَ قَالَ الْجَارِيَةُ •
٥ لِلْأَمْرِ وَمَا صَنَعَ الْوَكِيلَ لَا يَجُوزُ . قَلَّتْ أَرَأَيْتَ إِنْ اشْتَرَاهَا بِدَرَاهِمٍ أَكْثَرَ
مِمَّا سَمِيَ الْإِمْرَ قَالَ الْجَارِيَةُ لِلْوَكِيلِ وَلَا شَيْءَ لِلْأَمْرِ فِيهَا قَلَّتْ أَرَأَيْتَ
إِنْ كَانَ الْأَمْرُ قَالَ لِلْوَكِيلِ اشْتَرِ لِي هَذِهِ الْجَارِيَةَ وَلَمْ يَسْمَ لَهُ ثَمَنًا فَاشْتَرَاهَا
الْوَكِيلُ بِمَنْطَةِ بَيْعِنَا أَوْ بِفَيْرٍ عَيْنَهَا قَالَ الْوَكِيلُ مُخَالَفٌ وَالشَّرَى لِلْوَكِيلِ
٦ وَلَا يُلْزَمُ الْأَمْرُ . قَلَّتْ أَرَأَيْتَ إِنْ وَكَّلَهُ يَشْتَرِي هَذِهِ الْجَارِيَةَ فَأَمَرَ الْوَكِيلَ
رَجُلًا غَيْرَهُ يَشْتَرِيهَا لِلْوَكِيلِ الْأَوَّلِ فَاشْتَرَاهَا الْوَكِيلُ الثَّانِي بِفَيْرٍ مَحْضَرٍ مِنْ
٧ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ قَالَ الشَّرَى لِلْوَكِيلِ الْأَوَّلِ دُونَ الْأَمْرِ الْأَوَّلِ . قَلَّتْ
أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ الْأَمْرُ الْأَوَّلُ أَمَرَ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ أَنْ يَمْلِكَ فِي ذَلِكَ
بِرَأْيِهِ فَوَكَّلَ الْوَكِيلَ الْأَوَّلُ هَذَا الْوَكِيلَ الثَّانِي فَاشْتَرَاهَا قَالَ الشَّرَى
٨ لِلْأَمْرِ الْأَوَّلِ قَلَّتْ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ الْوَكِيلُ الْأَوَّلُ قَدْ اشْتَرَى الْجَارِيَةَ
وَقَبَضَهَا وَوَجَدَ بِهَا عَيْبًا قَبْلَ أَنْ يَدْفَعَهَا إِلَى الْأَمْرِ فَرَدَّهَا الْوَكِيلُ عَلَى
الْبَائِعِ بِقَضَاءِ قَاضٍ بِالْمِيبِ ثُمَّ ارَادَ الْوَكِيلُ أَنْ يَشْتَرِيَ هَذِهِ الْجَارِيَةَ بِمَدِّ
ذَلِكَ لِنَفْسِهِ قَالَ يَكُونُ الشَّرَى لِلْأَمْرِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهَا الْوَكِيلُ بِعَرْضٍ مِنْ
الْمَرُوضِ بَيْنَهُ أَوْ بِفَيْرٍ غَيْرِهِ سِوَى الدَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ ، فَإِنْ اشْتَرَاهَا بِعَرْضٍ
٩ مِنَ الْمَرُوضِ كَانَ الشَّرَى لِلْوَكِيلِ خَاصَّةً وَلَا يَكُونُ لِلْأَمْرِ . قَلَّتْ أَرَأَيْتَ
الرَّجُلَ يُوَكَّلُ بِبَيْعِ الْجَارِيَةِ أَوْ عَرْضٍ مِنَ الْمَرُوضِ فَأَرَادَ الْوَكِيلُ أَنْ
يَشْتَرِيَ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ مِنْ نَفْسِهِ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يَبِيعُ ذَلِكَ الْوَكِيلُ بِمَا يَسَاوِي
مِنْ رَجُلٍ يَتَّقَى بِهِ ثُمَّ يَدْفَعُهُ إِلَى الْمُشْتَرِي ثُمَّ يَشْتَرِيهِ الْوَكِيلُ بِمَدِّ ذَلِكَ
١٠ لِنَفْسِهِ . قَلَّتْ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ اشْتَرَاهَا مِنَ الْمُشْتَرِي قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهَا

- المشتري أو استغاله الوكيل البيع أو سأله أن يوليه إتياء ففعل ذلك المشتري وذلك كله من قبل أن يقبض المشتري المبيع يجوز ذلك للوكيل قال
نعم والبيع في ذلك كله للوكيل ولا يكون للامر . قلت أرأيت إن كان 11
المشتري وجد بالمبيع عيبا قبل أن يقبضه فردّه على الوكيل بغير قضاء
قاض لمن يكون البيع قال للامر ولا يكون للوكيل قلت فإن كان 12
المشتري قد قبض المبيع ثم رده بهذا العيب بغير قضاء قاض قال يكون
للكيل ولا يكون للامر قلت أرأيت إن أراد الوكيل أن يسود الى ملك 18
الامر ولا يلزمه وإنما أراد ذلك بعد ما قبل الجارية بالعيب بغير قضاء
قاض هل في ذلك حيلة قال لا قلت أرأيت الوكيل اذا باع المبيع ثم 14
أراد المشتري أن يحطّ عنه الوكيل فخاف الوكيل أن لا يجوز ذلك له
كيف يصنع قال يجب للوكيل للمشتري دراهم او دنانير فاذا قبضها
المشتري قضاها البائع من ثمن المبيع فيكون ذلك بمنزلة الحطّ قلت أرأيت 15
لو أن الوكيل حطّ عن المشتري من الثمن شيئا قبل أن يقبض الثمن
هل يجوز ذلك قال أما ابو حنيفة فانه كان يحجز الحطّ ما لم يقبض
الوكيل الثمن وكان يضمن الوكيل ما حطّ ويبرئ المشتري منه ، وإن 16
كان إنما حطّ عن المشتري بعد ما قبض الثمن لم يحجزه ؛ وأما ابو يوسف
فلا يحجز الحطّ قبل القبض ولا بعده ؛ والذي وُصف لك حيلة في قول
من لا يحجز الحطّ . قلت أرأيت الوصى هل له أن يشتري من ميراث 16
اليت شيئا من نفسه لنفسه قال لا . قلت فالحيلة في ذلك مثل الحيلة 17
في امر الوكيل قال نعم . قلت أرأيت الأب هو بمنزلة الوصى في متاع 18
ابنه الصغير اذا أراد أن يشتريه لنفسه قال لا الأب له أن يشتري لنفسه
من نفسه متاع ابنه الصغير وكذلك الجدّ ابو الأب اذا كان الأب ميتا
ولم يكن له وصى ، ولا يشبه هذا الوكيل ولا الوصى في قول ابى حنيفة
وقول ابى يوسف . قلت أرأيت الرجل اذا أراد أن يحتاط حتى لا 19

- يدخل عليه شيء في قول كل واحد اذا اشترى متاع ابنه الصغير كيف
 يصنع قال يفعل مثل الذي وصفت لك من امر الوصي والوكيل . قلت
 افكره للرجل اذا امر ان يبيع شيئا مما ذكرت لك فباعه على ما وصفت
 ثم اشتراه لنفسه قال لا لست اكرهه . قلت وإن كان نوى حين
 باع المتاع ان يشتريه لنفسه قال وإن نوى ذلك ما لم
 يشترط عند البيع ان يشتريه لنفسه ، فان اشترط على المشتري ان يبيعه
 منه فذلك لا يجوز والبيع فاسد مردود . قلت ارايت ما وصفت من امر
 الوكيل اذا امر ان يشتري جارية بينها فيوكل بذلك ثم اراد بعد ذلك
 ان يشتري الجارية لنفسه فاحتال ببعض ما وصفت ايسره ذلك قال
 يسره . ذلك فيها بينه وبين الله ، ولو لا ان ذلك واسع لم يكن ذلك
 الذي وصفت حيلة لان من احتال بامر يدخل عليه في دينه مكروه
 لم يحصل ولم يمد ذلك منه حيلة ؛ انما الحيلة في ان يأخذ بالحلال
 ويحتال ليرك الحرام فذلك الحيلة . قلت رجل وكل رجلا ببيع جارية
 له ووكله آخر ان يشتري له هذه الجارية قبل ذلك كله هل يجوز
 ان يبيعهما من نفسه للذي وكله بالشري قال لا يجوز ذلك قلت فكيف
 يصنع قال يبيعهما بمن يشق به بما يساوى ثم يتاعها بعد ما يدفعها للذي
 وكله ان يشتريها له فيجوز ذلك للذي امره . قلت ارايت ان وكلت
 امرأة رجلا ان يزوجه ووكل رجلا هذا الوكيل ان يزوجه امرأة
 للوكيل ان يزوجه هذه المرأة هذا الرجل الذي وكله ويكون هو المتكلم
 وحده لهما قال نعم ذلك جائز عندنا ولا يشبه النكاح البيع ؛ الا ترى
 ان الرجل قد يجوز له ان يزوجه ابنه الصغير ابنة اخيه اليتيم وهو
 وحده الخاطب المتكلم لهما . قلت وكذلك المرأة توكل ابن عمها ان
 يزوجه من نفسه فزوجها من نفسه بشهادة الشهود وبمهر مسمى قال نعم
 ذلك جائز لا بأس به . قلت ارايت المرأة توكل رجلا بخلفها من

- زوجها يجوز ذلك قال نعم . قلت فان لم يكن للوكيل بئنه يشهدون له 28
 بالوكالة وأراد الزوج ان يستوثق مما ادركه كيف يصنع قال يضمن الوكيل
 او غيره اذا ادركه من ذلك فيما شرط له عليه وكيل المرأة قلت ارأيت 29
 ان لم تكن المرأة وكلت احدا بأن يخلعها من زوجها ولكن ايا المرأة
 اراد ان يخلعها يجوز ذلك قال لا يجوز الا أن يخلعها الاب من زوجها
 بشئ من مال نفسه . قلت فان خلعها بما على الزوج من صداق البنت 30
 قال لا يجوز ذلك ولا تطلق البنت الا برضا اذا بلغها . قلت فكيف 31
 يصنع حتى يقع الطلاق وتبين المرأة قال يضمن الاب او غيره ما ادرك
 من درك فيما خلعها به من الصداق . قلت فاذا فعل ذلك جاز الخلع 32
 ١٠ ووقع الطلاق قال نعم . قلت وسواء كانت البنت صغيرة او كبيرة فلا
 يجوز الخلع حتى يضمن الاب او غيره الدرك قال نعم . قلت ارأيت 34
 الوكيل يوكل بشئ المتاع من بلد من البلدان فخاف الوكيل ان يبعث
 بالمتاع مع غيره فيضمن او خاف ان يستودع المتاع غيره فيضمن ، كيف
 الجيلة في ذلك قال يستأذن رب المال في أن يعمل برأيه فان اذن له
 ١٥ في العمل برأيه جاز له أن يصنع ما ذكرت . قلت فاذا قال له اعمل
 برأيك يجوز للوكيل أن يوكل بالشئ غيره ويدفع المال اليه فقال نعم .
 قلت ارأيت الوكيل اذا وكل بالبيع فخاف أن يرد عليه بيب كيف 36
 يصنع حتى لا يرد عليه البيع بيب قال يكون الذي يتولى البيع غيره
 وهو حاضر ويضمن الوكيل ما ادرك المشتري من درك . قلت فاذا 37
 ٢٠ ضمن ما ادرك المشتري من درك لم يكن خصا في عيب قال لا . قلت فان
 رد على البائع بيب ارجع المشتري على الضامن للدرك بالثمن قال لا .
 قلت ارأيت رجلا مسلما اوصى اليه ذمي وقد ترك خيرا كيف يصنع 39
 المسلم بالحر وهو يخاف عليها الفساد ان لم تبع قال يوكل الوصي المسلم
 رجلا من اهل النعمة ببيعها من اهل النعمة قلت اذا فعل ذلك جاز 40

- 641 ذلك للوصي قال نعم قلت فان كانت الحرة للتصواني فاسلم وهي عنده
كيف يصنع قال يحللها ولا يسمه ان يبيعها ولا يهبها لاحد ، وقد بلغنا
عن ابراهيم انه قال لا تهدين الى اليهودى الميتة ، وبلغنا عن عائشة انها سألت
النبي صلى الله عليه وسلم عن اكل شيء فنهى عنه فذهبت لتصدق به فقال
يا عائشة لا تلمسهم ما لا تأكلين . قلت فاذا اراد الذمي ان يسلم وعنده
خمر كثيرة فباعها من رجل من اهل الذمة ثم اسلم يجوز له ما يصنع من
ذلك فقال نعم قلت وكذلك عصير يخاف ان يصير خرا بعد اسلامه
فباعها من رجل من اهل الذمة ثم اسلم قال نعم لا بأس بذلك انما
فر من الاثم وأحرز دينه .

باب الصلح

- 7.1 قلت ارأيت رجلا له على رجل الف درهم فصالحه منها على مائة درهم
يؤديها اليه في هلال شهر كذا من سنة كذا فان هو لم يفعل فليبه
8 ماثنا درهم قال ذلك جائز عندنا وهو جائز في قول ابي يوسف . قلت
9 فهل يبطل هذا الصلح غيركم قال نعم . قلت فكيف الحيلة في ذلك
حتى يكون هذا في قولكم وفي قول غيركم ولا يصدونه قال يعجل رب
10 المال حط ثمان مائة لائمه قد حطها على كل حال فاذا هو حط الثاني
مائة صالح المطلوب من المائتين الباقيتين على مائة درهم يؤديها ما بينه
وبين هلال شهر كذا وكذا من سنة كذا على آنه ان اخرها عن هذا
11 الوقت فلا صلح بينهما . قلت فاذا فعل هذا فقد استوفى في قول كل
12 احد قال نعم ليس يبطل هذا الصلح والشرط احد قلت ارأيت رجلا
اراد ان يكتب عبدا له على الف درهم على ان يؤديها اليه في سنة
فان لم يفعل فليبه الف اخرى فكتبه على هذه الصفة هل يجوز ذلك
13 قال لا . قلت فكيف يستوفى حتى يكون ذلك جائزا قال يكتب عبده

- على النى درهم ويكتب بذلك كتابا ثم اِنه بعد ذلك يصلح عبده عما
 كاتب عليه على الف يؤديها اليه فى سنة فان لم يصل فلا صلح بينهما
 7.7 قَلتَ فاذا فعل هذا فقد استوفى السيد من المبد واستوفى المكاتب من
 السيد قَالَ نعم . قَلتَ ارأيت ان كان السيد قد كاتب عبده على الفى
 درهم الى سنة فأراد المبد ان يصلح سيده على النصف يجعله له يحجوز
 ذلك قَالَ نعم ذلك جائز عندما ولست آمن ان يبطل ذلك غيرنا قَلتَ
 فهل فى ذلك حيلة حتى يحجوز فى قولكم وقول غيركم قَالَ نعم يأخذ
 السيد من المكاتب بجميع ما له عليه ثلاثين دينارا او يأخذ به منه
 عروضا من البر او غير ذلك ويبقى فى ثمنه . قَلتَ فاذا فعل ذلك جائز
 10 فى قولكم وقول غيركم قَالَ نعم . قَلتَ ارأيت رجلا اشترى من رجل
 دارا بألف درهم فجاء الشفيع يطالب الدار بالشفعة فصالحه المشتري على
 12 ان اعطاه نصف الدار بنصف الثمن فهل يحجوز ذلك قَالَ نعم . قَلتَ
 فان صالحه على بيت من الدار بينه بحصته من الثمن قَالَ لا يحجوز
 ذلك لانه صالحه على شيء مجهول لانه حصته البيت من الثمن لا
 18 تُعرف الا بالظن والحزر . قَلتَ ارأيت ان ارادا ان نستوثقا جميعا ويسلم
 البيت للشفيع و يسلم ما بقى من الدار للمشتري كيف التوثق فى ذلك
قَالَ يشتري الشفيع هنا البيت من المشتري بثلث مسمى ثم يسلم الشفيع
 للمشتري ما بقى من الدار . قَلتَ ارأيت ان اشترى منه هذا البيت
 14 اليس ذلك منه تسليما لجميع الدار قَالَ بلى نعم ومساومته اياه تسليم منه
 2. للشفعة قَلتَ فكيف الحيلة حتى يأخذ منه البيت بهذا الثمن المسمى من
 غير ان يكون مسلما للشفعة حتى يجب قَالَ يبدأ المشتري فيقول
 للشفيع يا فلان هذا البيت لك بكذا وكذا درهما فيقول الشفيع قد
 رضيت واستوجبته . قَلتَ فاذا فعل ذلك فقد وجب له البيع وسلمت
 16 شفعت لبقية الدار للمشتري قَالَ نعم قَلتَ ارأيت رجلا ادعى على رجل
 17

- دعوى من قبل ميراث او غير ذلك فصالحه المدعى عليه من دعواه على دراهم ولم يقر الذى فى يده الدار بما ادعى المدعى قال ذلك جائز فى قول ابى حنيفة وابى يوسف وقد كان بعض الفقهاء يبطل كل صلح 7,18 ليس فيه اقرار بدعوى المدعى . قلت فكيف يستوثق الذى فى يده الدار حتى يبرأ من دعوى هذا المدعى ولا يقر له بشئ من دعواه لانه يخاف أن يقر بشئ فيجبه شريك هذا المدعى فيأخذ الذى فى يده الدار باقراره او يخاف الذى فى يده الدار أن يكون المدعى قد باع نصيبه من هذه الدار من رجل وأشهد على نفسه بذلك ثم يصالحه بعد ذلك وبعد ما يقر له بحقه وبدعواه فيجبه المشتري فيأخذ الذى فى يده الدار حتى يسلم ما اقر به من الدار لانه قد اشتراه قبل الصلح . قال الثقة ١٠ فى ذلك أن يصالح عن الذى فى يده الدار رجل اجنبى ويقر له الاجنبى بما ادعى من الدار ويكتب عليه بذلك كتابا ويضمن المصالح ما ادرك الذى فى يده الدار من درك فيما صالحه عليه . قلت ارأيت إن صالح 19 هذا الاجنبى عن الذى فى يده الدار المدعى من دعواه فى هذه الدار وهو النصف من جميع الدار على مائة درهم بعد الاقرار من الاجنبى ١٥ بدعوى المدعى ثم استحق بعد ذلك نصف الدار هل يرجع هذا الاجنبى الذى صالح عن الذى فى يده الدار على المدعى بشئ قال لا . قلت وكذلك لو استحق ثلث الدار او ربعها لم يرجع الاجنبى المصالح على 20 المدعى من المائة درهم بشئ قال لا يرجع عليه بشئ . قلت فهل فى هذا حيلة حتى لا يستحق من الدار شيء الا يرجع المصالح من المائة درهم ٢٠ بقدر ما استحق قال نعم يقر المدعى أن له نصف هذه الدار وأن لفلان الذى فى يده الدار النصف الباقي ويصالحه على هذا الاقرار ويكتب 22 هذا الاقرار فى كتاب الصلح . قلت فاذا كتب هذا على ما وصفته ثم استحق من الدار نصفها يرجع الاجنبى المصالح على المدعى بشئ قال

- يرجع عليه بنصف المائة . قَلَّتْ فَإِذَا اسْتَحَقَّ رُبْعَ الدَّارِ رَجَعَ الْمَصْلَحُ 7,28
 عَلَى الْمَدْعَى بِرُبْعِ الْمِائَةِ قَالَ نِم . قَلَّتْ أَرَأَيْتَ الْإِجْنِبِي لَوْ أَنَّهُ كَانَ صَالِحًا 24
 الْمَدْعَى مِنْ دَعْوَاهُ نَصَفَ هَذِهِ الدَّارَ عَلَى مِائَةِ دِرْهَمٍ بَعْدَ أَقْرَارِ الْإِجْنِبِي
 بِدَعْوَى الْمَدْعَى وَلَمْ يَقْرَ الْمَدْعَى فِي الْكِتَابِ أَنَّ لِلَّذِي فِي يَدِهِ الدَّارَ النِّصْفَ
 . الْبَاقِي فَاسْتَحَقَّ بَعْدَ ذَلِكَ ثَلَاثَةَ أَخْصَاسِ الدَّارِ هَلْ يَرْجِعُ الْمَصْلَحُ عَلَى الْمَدْعَى
 شَيْءٌ مِنَ الْمِائَةِ قَالَ نِم يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِخُمْسِ الْمِائَةِ . قَلَّتْ فَإِنْ اسْتَحَقَّ 25
 الثَّلَاثَانِ قَالَ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِنِصْفِ الْمِائَةِ الَّتِي أَخَذَهَا الْمَدْعَى . قَلَّتْ فَإِنْ اسْتَحَقَّ 26
 النِّصْفَ أَوْ أَقَلَّ مِنَ النِّصْفِ وَلَمْ يَقْرَ الْمَدْعَى أَنَّ لِلَّذِي فِي يَدِهِ الدَّارَ مِنْ
 الدَّارِ شَيْءٌ حَيْثُ صَاحِلُهُ الْآخَرُ لَمْ يَرْجِعِ الْإِجْنِبِي الْمَصْلَحَ عَلَى الْمَدْعَى شَيْءٌ
 ١٠ قَالَ لَا يَرْجِعُ حَتَّى يَكُونَ مَا اسْتَحَقَّ مِنَ الدَّارِ أَكْثَرَ مِنَ النِّصْفِ . قَلَّتْ 27
 أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ الدَّارُ فِي يَدِ رَجُلٍ فَتَاتَ وَتَرَكَهَا فِي يَدِ ابْنِهِ وَامْرَأَتِهِ
 فَادْعَى رَجُلٌ هَذِهِ الدَّارَ أَنَّهُمَا لَهُ فَصَالِحُ ابْنِ الْمَيْتِ وَامْرَأَتِهِ هَذَا الْمَدْعَى عَلَى
 غَيْرِ أَقْرَارٍ مِنْهُمَا عَلَى مِائَةِ دِرْهَمٍ وَدَفَعَهَا إِلَيْهِ كَيْفَ يَكُونُ الْمِائَةُ مَا يُلْزَمُ
 الْإِبْنَ مِنْهَا وَمَا يُلْزَمُ الْمَرْأَةَ قَالَ يُلْزَمُ الْمَرْأَةُ الثَّمَنُ مِنْ هَذِهِ الْمِائَةِ دِرْهَمٍ
 ١٥ إِذَا كَانَ الصَّلْحُ مِنْ غَيْرِ أَقْرَارٍ مِنْهُمَا وَيَكُونُ الدَّارُ بَيْنَ الْإِبْنِ وَالْمَرْأَةِ عَلَى
 مِيرَاثِهِمَا مِنَ الْمَيْتِ . قَلَّتْ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَا صَالِحًا بَعْدَ أَقْرَارٍ مِنْهُمَا وَأَرَادَا 28
 بِالْأَقْرَارِ تَصْحِيحَ الصَّلْحِ فَصَالِحَاهُ عَلَى مِائَةِ دِرْهَمٍ كَمْ عَلَى الْمَرْأَةِ وَكَمْ عَلَى
 الْإِبْنِ مِنْ هَذِهِ الْمِائَةِ دِرْهَمٍ قَالَ الْمِائَةُ دِرْهَمٍ فِي هَذِهِ الْحَالِ عَلَى الْمَرْأَةِ
 وَعَلَى الْإِبْنِ نِصْفَانِ وَالدَّارُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالْإِبْنِ نِصْفَانِ لِأَنَّهُمَا حَيْثُ أَقْرَأَا
 ٢ لِلْمَدْعَى بِالْأَقْرَارِ فِي الصَّلْحِ فَصَالِحَاهُ بَعْدَ الْأَقْرَارِ فَكَأَنَّهُمَا اشْتَرَا الدَّارَ مِنْهُ
 لِأَنَّهُمَا قَلَّتْ كَيْفَ الْحِيلَةُ حَتَّى يَكُونَ الدَّارُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالْإِبْنِ عَلَى مِيرَاثِهِمَا 29
 مِنَ الْمَيْتِ وَيَكُونُ غَرَمُ الْمِائَةِ عَلَيْهِمَا عَلَى قَدْرِ ذَلِكَ قَالَ يَصَالِحُ عَلَى الْإِبْنِ
 وَالْمَرْأَةِ هَذَا الْمَدْعَى رَجُلٌ إِجْنِبِيٌّ عَلَى مَا سَمِعْتَ مِنَ الدَّرَاهِمِ بَعْدَ أَقْرَارِهِ
 لِلْمَدْعَى بِالْأَقْرَارِ عَلَى أَنْ يَسْلَمَ لِلْمَرْأَةِ ثَمَنُ جَمِيعِ الدَّارِ وَعَلَى أَنْ يَسْلَمَ لِلْإِبْنِ

- سبعة اثمان الدار ، فاذا صالحه على ما سميت كان ذلك ثمة وكانت الدار
780 بين المرأة والابن على موازيتها من الميت . قلت ارأيت رجلا مات وترك
دنانير ودرهم وعروضاً فأراد ورثة الزوج أن يصلحوا المرأة من ميراثها
من زوجها على درهم مسمة ، وما ترك الميت من الدرهم لا يدرى
81 ما وزنها قال لا يجوز الصلح . قلت وكذلك لو صالحوها على دنانير
82 ولا يدرى ما وزنها قال نعم . قلت ارأيت إن صالحوها من جميع ما يصيبها
من الذهب والفضة والعروض على دينار واحد ودرهم واحد يجوز
83 ذلك قال نعم . قلت وكذلك لو صالحوها على ثوب بینه ودفعوه اليها
84 قال نعم . قلت ارأيت إن صالحوها من جميع ما سمينا من تركه الميت
من المتاع والمال العين والدين على دينار ودرهم وعلى ثوب يجوز
85 ذلك قال لا . قلت فكيف الحيلة في ذلك حتى يسلم الدين للورثة
وجوز الصلح وتخرج منه المرأة قال يجعل للمرأة حصتها من الدين
يفرضونها اياه وتوكلهم بتقاضى الدين ويصلحونها من المال العين والمتاع
86 على ثوب او على دينار ودرهم فيجوز ذلك كله . قلت ارأيت إن لم
يفرضوا المرأة حصتها من الدين ولكن اقرت لهم المرأة أن الدين كان
87 لاسر الورثة من ثمن متاع كان لهم فباعه الميت لهم باذنهم وصالحوها
بما ترك الميت من العروض والقار والمال الصامت على ما سمينا
يجوز ذلك قال نعم . قلت ارأيت رجلاً ادعى في دار لرجل دعوى
فصالح رب الدار المدعى من دعواه على عبد فوجد المدعى بالعبد عيا
88 قال رده ويكون على دعواه وحجته . قلت ارأيت إن اراد رب الدار
أن يستوثق من المدعى حتى لا يرجع عليه بشيء ولا يرد عليه العبد
كيف يستوثق قال يصلح على هذا العبد الذي ذكرت ثم يقر المدعى
أنه قبض العبد وأنه يده ما قبضه قد تصدق به على رجل ودفعه
89 اليه وخرج من يده . قلت فاذا فعل هذا لم يكن للمدعى أن يرد العبد

- ولا يُبطل الصلح قال نعم . قلت أرايت رجلا ادعى في دار لرجل دعوى 740
فصلحه رب الدار على مائة ذراع من الدار قال ذلك جائز قلت فان 41
صلحه على مائة ذراع من دار له اخرى قال كان ابو حنيفة يقول لا
يجوز ذلك ولا يشبه هذا الباب الاول ، وكان ابو يوسف يقول هو
جائز . قلت فكيف يستوثق رب الدار حتى يسلم المائة ذراع للمدعى 42
ويجوز الصلح قال يذرع الدار التي يأخذ المدعى منها مائة ذراع فاذا
ذرعت فبانت الف ذراع صالح رب الدار المدعى من دعواه على عشر
الدار الاخرى . قلت أرايت ان كان حيث ذرعت فبلغ ذرعها خمسمائة 43
قال فان كانت خمسمائة فصلحه من دعواه على خمس الدار لان خمس
الدار يكون مائة ذراع . قلت وكذلك لو ان رجلا اشترى مائة ذراع 44
من دار يجعل ذراع الدار سهاما ثم يشتري بقدر مائة ذراع من السهام
على ما وصفت قال نعم . قلت أرايت رجلا ادعى قبل رجل دعوى 45
فصلحه المطلوب على دار له ببلد اخرى او على ضيعة ولم يرها المدعى
ايكون للمدعى الخيار اذا رأى الدار والضيعة قال نعم هو بالخيار ان شاء
اخذها وأمضى الصلح وإن شاء ردها وكان على دعواه وحقه . قلت فكيف 46
يستوثق المطلوب على المدعى حتى لا يكون له ان يردّها ولا يرجع عليه
بشيء قال يقر المدعى أنّه قد قبض هذه الدار او هذه الضيعة وتصدق بها
على بعض ولده او على اجنبى ودفعها اليه . قلت أرايت رجلا اوصى بمخدمة 47
عبد له لرجل سنة فأراد الوارث ان يشتري من الموصى له وصيته في البد
اي يجوز ذلك قال لا قلت فكيف الثقة في ذلك والحيلة حتى يجوز قال يصلح 48
الوارث الموصى له من الوصية في البد على دراهم مائة فيجوز ذلك .
قلت وكذلك لو اوصى له بما في بطن امة للميت فاشترى ابن الميت من 49
الموصى له ما اوصى له بدراهم مائة لم يحجز الشرى في ذلك ؟ وإن
صلحه ابن الميت من وصيته على شيء متى قال ذلك جائز قال نعم .

باب الحيل في الصلح من حق على رهن او على كفيل

١. وقال ابو حنيفة اذا كان لرجل على رجل دين فضمنه له رجل او كفيل له به فللطالب ان يأخذ أيهما شاء بجميع المال ، وقال بعض الفقهاء الكفالة والضمان بمنزلة الحوالة ليس للطالب على صاحب الاصل سبيل بعد رضى الطالب بضمان الضمين وكفالة الكفيل إلا ان يكون الطالب اشترط في اصل الكفالة والضمان ان كل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه ، فان اشترط ذلك فهو جائز في قول كل احد .
٢. قلت ارأيت رجلا له على رجل دين فصلحه من الدين وهو حال على ان ينجم عليه نجوما وأخذ منه بالمال كفيلا على ان كل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه على أنها ان اخرا نجما عن محله فالل حال
٣. عليها يجوز ذلك قال نعم . قلت ارأيت ان كان الطالب انما اخذ من المطلوب كفيلا بنفسه على أنه ان لم يواف به عند كل نجم فالكفيل ضامن لجميع المال على النجوم التي سمي قال ذلك جائز في قولنا وبعض الفقهاء يبطل ذلك . قلت فكيف الحيلة والثقة حتى يجوز ذلك في قول كل احد . قال يضمن الكفيل المال على أنه برىء من كل نجم بدفع
٤. المطلوب عند محله الى الطالب فيجوز ذلك في قول كل احد . قلت ارأيت الرجل يصلح غربيا له على ان يؤخره بما عليه على ان يضمن فلان المال الى ذلك الاجل فان لم يصل فلا صلح بينهما والمال حال
٥. يجوز ذلك قال نعم ولست آمن ان يبطل ذلك بعض الفقهاء . قلت فكيف الثقة في ذلك والحيلة قال يكون الكفيل حاضرا فيضمن ويؤخر
٦. الطالب فيجوز ذلك قلت فان لم يكن الكفيل حاضرا فكيف الثقة في ذلك والحيلة قال يصلحه على ما ذكرت على ان فلانا ان ضمن هذا المال ما بينه وبين يوم كذا وكذا من شهر كذا فالصلح تام وان لا فلا

- صاح بينهما . قَلتَ ويجوز ذلك قَالَ نِم . قَلتَ أَرَأَيْتَ الكِفِيلَ اذا 8.8.9
 اراد أن يكفل بنفس المطلوب على أَنَّهُ إن لم يواف به الى يوم كذا
 فإلّا عليه فأراد أن يتوثق من المطلوب برهن يأخذه منه ويجوز الرهن
 في ذلك قَال لا . قَلتَ فكيف الثقة في ذلك والحيلة قَال ليس في ذلك 10
 وجه ثقة إِلَّا أَن يبدأ الكفيل بضمان المال فيقول انا ضامن لما على
 فلان فان واميتك به الى كذا وكذا من الاجل فأنا برىء قَلتَ فإذا 11
 فعل ذلك فارتهن من المطلوب بما ضمن رهنا جز ذلك قَال نِم . قَلتَ 12
 أَرَأَيْتَ رجلا ضمن لرجل ما ادركه من درك في دار اشتراها من رجل
 فأراد الضامن أن يأخذ من البائع رهنا بالذي ضمن ويجوز ذلك قَال 13
 لا . قَلتَ فيجوز أن يأخذ منه بذلك كفيلا قَال نِم قَلتَ فان ابى 14.18
 الكفيل الذي ضمن عن البائع الدرك إِلَّا أن يستوثق من البائع برهن
 يأخذه كيف الثقة في ذلك والحيلة قَال يقرّ البائع أَنَّهُ باع الدار وليست
 له ولا لانسان فيها حق وَأَنَّهُ امر هذا الضمين أن يضمن عنه ما ادرك
 المشتري من درك فقصى عليه ردّ الثمن في الدار وَأَنَّهُ قد رهن الضمين
 بضمانه رهنا وسماه ودفعه الى الضمين قبضه منه . قَلتَ ويجوز ذلك 15
 قَال نِم . قَلتَ أَرَأَيْتَ رجلا كفّل بنفس رجل وأخذ الكفيل من 16
 المطلوب بما كفّل عنه رهنا ويجوز ذلك قَال لا ولا يكون ذلك رهنا .
 قَلتَ فكيف يستوثق الكفيل من المطلوب قَال يأخذ منه كفيلا بنفسه 17
 فمضى أخذ الكفيل الأوّل بنفس المطلوب أخذ الكفيل الأوّل الكفيل
 الثاني حتى يدفع اليه صاحبه قَلتَ أَرَأَيْتَ رجلا حلف لا يكفل عن 18
 فلان بشيء أبدا فكفل بنفسه قَال لا يحنث . قَلتَ أَرَأَيْتَ إن لم يكفل 19
 بنفسه ولكن الخائف اشترى له متاعا بأمره ولم يكن الأمر اعطاء
 الثمن ايكون حاشا لأَنَّهُ مأخوذ عنه بمن ما اشترى له قَال لا . قَلتَ 20
 أَرَأَيْتَ رجلا أخذ من رجل كفيلا بنفسه وله عليه دين على أن

- الكفيل إن لم يواف بالملوب يوم كذا وكذا فالكفيل ضامن بنفس
 فلان غريم آخر للطالب ايجوز ذلك قال نعم ذلك جائز عندنا وهو جائز
 عند أبي يوسف [قال محمد لا يجوز] ولست آمن أن يبطل ذلك
 8,21 بعض الفقهاء . قلت فكيف يستوثق الطالب حتى يجوز له والحيلة فيه
- فيما وصفت لك في قولكم وقول غيركم قال يأخذ الطالب الكفيل كفيلا
 بنفس فلان وفلان على أنه إن وافاه فلان احدهما ما بينه وبين يوم
 كذا فهو برى من كفالة فلان الآخر . قلت ويجوز ذلك قال نعم
 22 قلت أرأيت إن كان الطالب اخذ من المطلوب كفيلا بنفس المطلوب
 23 على أنه إن لم يواف به الى يوم كذا فما على المطلوب على كفيه ،
 فلم يواف به الكفيل : ايضمن المال والنفس قال نعم ولست آمن بعض ١٠
- الفقهاء أن يبرمه من النفس ويجعل عليه المال قلت فكيف يستوثق قال
 24 يضمنه المال والنفس على أنه إن وافاه بنفسه ما بينه وبين كذا وكذا
 من الأجل فهو برى من النفس والمال وإن لم يواف به الى ذلك الأجل
 25 فالنفس والمال عليه جميعا فيكون قد استوثق قلت أرأيت إن كان
 المطلوب ينكر ما عليه فأخذ منه الطالب كفيلا بنفسه وكيفا في خصومته ١٥
- إن غاب قال ذلك جائز . قلت أرأيت إن كان اخذ منه كفيلا بنفسه
 26 وكيفا في جميع ما بينهما من الخصومة إن غاب المطلوب ضامنا لجميع ما
 27 عليه ايجوز ذلك قال نعم . — وغير هذا اوثق للطالب من هذا وأحرز
 أن لا يردده احد من القضاة قلت وما هو قال يأخذ منه الطالب
 كفيلا بنفسه ضامنا لما وجب عليه من حق الطالب على أنه إن وافاه ٢٠
 به الى كذا وكذا من الأجل فهو برى من ذلك وإن لم يواف فذلك
 كله عليه وعلى أن الكفيل إن لم يواف به الى ما سمينا من الأجل
 فهو وكيل المطلوب في جميع ما يطالبه به الطالب ، ويقر بذلك كله
 28 المطلوب والكفيل . قلت فإذا فعل ما وصفت فقد استوثق الطالب قال

- نعم . قلتَ ارأيتَ ان كان المطلوب جاحدا لما يدعى الطالب فأخذ الطالب 29
من المطلوب كفيلا بنفسه على أنه إن لم يواف به في مكان كذا وكذا
فصلى الكفيل الف درهم والمدعى يدعى أكثر من ذلك قال هذا جائز
في قول أبي حنيفة ولا يجوز في قول أبي يوسف . قلت فكيف 30
الثقة والحيلة في ذلك حتى يجوز في قول أبي حنيفة وغيره قال ليس
الثقة في هذا إلا أن يقر الكفيل أن دعوى الطالب حق ثم يضمن
له النفس والمال على أنه إن وافاه بنفسه الى كذا وكذا من الأجل
فهو يرى من ذلك كله . قلت فإذا كان المطلوب يحدد والكفيل مقر 31
بما وصفت لك جاز ذلك على الكفيل قال نعم . قلت ارأيت رجلا 32
ادعى رقبة عبد لرجل فأخذ الطالب من المولى كفيلا بنفسه وبنفس
العبد ليكون ذلك للطالب قال نعم . قلت قبل أن يثبت له حق قاله 33
نعم وبعد . قلت فله مع هذا أن يأخذ الكفيل وكيفا بالخصومة قال 34
نعم . قلت وله مع ذلك أن يأخذ كفيلا بنفسه وبنفس العبد وكيفا
في خصومته إن غاب ضامنا لما وجب عليه قال ليس له أن يأخذ ضامنا 35
لما وجب عليه وله أن يأخذ سائر ذلك مما وصفت قلت ارأيت إن
أخذه كفيلا بنفس المولى وبنفس عبده وكيفا في خصومة المولى إن
غاب ولم يأخذه ضامنا لما ذاب عليه ، وغاب المولى فجعل القاضى
الكفيل وكيفا فقامت اليانة للطالب أن العبد عبده وقد مات العبد ف قضى
القاضى على الغائب بالقيمة ليكون الكفيل بنفس العبد ضامنا لهذه القيمة
التي قضى القاضى بها قال نعم هو في قول أبي حنيفة وأبي يوسف 36
ضامن لقيمة العبد . قلت ولم وإنما كفيل بالنفس وقد مات العبد ولو 37
كان كفيل بنفس حر فأت برئ فلم لا يكون كفالاته بنفس العبد بمنزلة
كفالاته بنفس الحر قال لأن العبد مال أدعاه الطالب فضمنه الكفيل فلما
قامت اليانة وقد مات العبد على أنه عبد الطالب علمنا أن الكفيل

٨٧. قد ضمن مال الطالب فلا بد أن يؤديه إليه أو قيمته . قلت فهل يحمل
غيركم الكفيل برئاً إذا مات العبد قال لست آمن أن يكون بعض الفقهاء
يشبه كفالة الكفيل بنفس الحر والعبد سواء ويحمل الكفيل في ذلك
٨٨ برئاً بموتهما . قلت فكيف الحيلة والثقة للطالب في ذلك حتى يكون
الكفيل ضامناً لقيمة العبد إن هو مات إذا قامت بينة وقضى به قال •
ليس الثقة في هذا إلا ما وصفت لك أن الطالب يأخذ كفيلًا بنفس
المطلوب وبفس العبد فيكون وكيلًا للمطلوب في الخصومة ويكون ضامناً
٨٩ لما قضى به على المطلوب : قلت فإذا أخذ كفيلًا وكيلًا ضمينا لما ذكرت
٩٠ فقد استوثق الطالب قال نعم . قلت أرايت رجلا كفيل بنفس رجل
يوماً إلى الليل أو قال إلى رأس الشهر فمضى هذا الأجل أيراً الكفيل
٩١ قال لا يبرأ عندنا ولست آمن غيرنا أن يبرئه . قلت فكيف يستوثق
الكفيل حتى يبرأ إذا جاء الأجل قال يقول اكفل لك بنفس فلان
٩٢ إلى كذا وكذا من الأهل ثم لا كفالة بعد ذلك وأنا منه برى قلت
أرايت الكفيل إذا دفع المكفول به إلى الطالب في موطنين مختلفين
فأنكر الطالب أن يكون دفع إليه فأقام المطلوب شاهدين شهد أحدهما •
٩٣ أن الكفيل دفعه إليه في يوم كذا في مكان كذا وشهد الآخر أنه دفعه
إليه في موطن آخر في يوم آخر قال أما أبو حنيفة وأصحابه فلا يجيزون
٩٤ هذه الشهادة وغيرهم يحيزها قلت أرايت إن سكت الشاهدان عن تسمية
الموطنين واليومين الذين دفع الوكيل فيهما المطلوب إلى الطالب يجوز ذلك
قال نعم إذا سكتا عن تسمية الوطنين واليومين جاز ذلك وبرى الكفيل . ٩٥

باب الحيل في البيع والشري في الدور والرقيق وغير ذلك

٩٦. قلت أرايت الرجل يريد شري دار قد يعلم أنها للذي يريد بيعها ولا
يؤمن أن يقيم رجل بينة أنها له فيأخذها من يد المشتري كيف يكتب

- وَيَسْتَوْفِقُ قَالَ يَشْتَرِيهَا مِنْ الْبَائِلِ رَجُلٌ غَرِيبٌ وَيَكْتُبُ شَرَاهَا بِاسْمِهِ
 ثُمَّ يَشْهَدُ أَنَّهُ أَجْرُهَا مِنَ الْقَدَى اشْتَرَاهَا لَهُ كُلَّ سَنَةٍ بِشَيْءٍ طَلِيفٍ
 وَيُدْفَعُهَا إِلَيْهِ وَيُشْهَدُ بِمَدْفُوعِ السَّرِّ مَنْ يَتَّقُ بِهِ أَنَّهُ إِنَّمَا اشْتَرَى هَذِهِ
 الدَّارَ لِسَاكِنِهَا وَأَنَّهَا دَارُهُ لَا حَقَّ لَهُ فِيهَا . قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يُؤْجَرْهَا ؟ ٩
 • مِنْهُ وَلَكِنَّهُ وَكَلَّهُ بِالْإِحْتِفَافِ بِهَا وَالْمِرْمَةِ أَيْكُونَ ذَلِكَ مَحِيصًا جَائِرًا قَالَ
 نَعَمْ . قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يَدْعِي هَذِهِ الدَّارَ وَلَهُ بَيْنُهُ هَلْ يَكُونُ ؟
 الَّذِي فِي يَدِهِ الدَّارَ خَصَمَهُ قَالَ لَا قُلْتُ أَرَأَيْتَ رَجُلًا أَمْرَ رَجُلًا أَنْ
 يَشْتَرِيَ دَارًا بِأَلْفِ دَرَاهِمٍ وَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ إِنْ فَعَلَ اشْتَرَاهَا الْأَمْرَ بِأَلْفِ
 دَرَاهِمٍ وَمِائَةِ دَرَاهِمٍ فَأَرَادَ الْمَأْمُورُ شَرِي الدَّارِ ثُمَّ خَافَ إِنْ اشْتَرَاهَا أَنْ
 يَبْدُو لِلْأَمْرِ فَلَا يَأْخُذْهَا فَتَبَقِيَ الدَّارُ فِي يَدِ الْمَأْمُورِ كَيْفَ الْحِيلَةُ فِي
 ذَلِكَ قُلْتُ يَشْتَرِي الْمَأْمُورُ الدَّارَ عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ فِيهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَيَقْبِضُهَا
 وَيُعْجِئُ الْأَمْرَ إِلَى الْمَأْمُورِ فَيَقُولُ لَهُ قَدْ أَخَذْتُ مِنْكَ هَذِهِ الدَّارَ بِأَلْفِ
 دَرَاهِمٍ وَمِائَةِ دَرَاهِمٍ فَيَقُولُ لَهُ الْمَأْمُورُ هِيَ لَكَ بِذَلِكَ فَيَكُونُ ذَلِكَ لِلْأَمْرِ
 لَازِمًا وَيَكُونُ اسْتِجَابًا مِنَ الْمَأْمُورِ لِلْمَشْتَرِي . قُلْتُ أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَبِيعُ ؟
 ١٠ الدَّارَ أَوْ الْجَارِيَةَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ وَيَشْتَرِي مِنْ كُلِّ عَيْبٍ إِلَّا مِنْ سَرَقٍ أَوْ
 عَتَقٍ وَلَا يَأْمَنُ الْمَشْتَرِي أَنْ يَرُدَّهَا عَلَيْهِ بِعَيْبٍ وَيَقُولُ لَمْ تَسْمَعْ بَيْنَهُ أَوْ
 يَقُولُ لَمْ تَضَعْ يَدَكَ عَلَيْهَا كَيْفَ الثَّقَى فِي ذَلِكَ وَالْحِيلَةُ قَالَ يَأْمُرُ الْبَائِلُ
 رَجُلًا غَرِيبًا لَا يَعْرِفُ فَيُبِيعُهَا مِنَ الْمَشْتَرِي عَلَى أَنْ مَوْلَى الْجَارِيَةِ ضَامِنٌ
 لِمَا أَدْرَكَ الْمَشْتَرِي فِيهَا مِنْ دَرَكٍ مِنْ قَبْلِ سَرَقٍ أَوْ عَتَقٍ خَاصَّةً وَيُعِيبُ
 ٢٠ الْبَائِلُ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَصْنَعْ مَوْلَى الْجَارِيَةِ مَا ذَكَرْتُ وَلَكِنَّهُ اشْهَدَ عَلَى
 الْمَشْتَرِي أَنَّهُ قَدْ تَصَدَّقَ بِالْجَارِيَةِ عَلَى بَعْضِ وَلَدِهِ أَوْ عَلَى أَجْنَبِيٍّ وَدَفَعَهَا
 إِلَيْهِ قَالَ هَذَا أَيْضًا مَحْصِيحٌ مُسْتَقِيمٌ قُلْتُ أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَرِيدُ شَرِي دَارَ
 ٧ مِنْ رَجُلٍ وَيَخَافُ أَنْ يَكُونَ الْبَائِلُ قَدْ تَصَدَّقَ بِهَا عَلَى بَعْضِ وَلَدِهِ أَوْ
 غَيْرِهِ قَبْلَ ذَلِكَ كَيْفَ الثَّقَى فِي ذَلِكَ وَالْحِيلَةُ قَالَ يَكْتُبُ الشَّرِي مِنَ

٩. البائع ويكتب في الشري تسليم الولد وضمانهم للدرك قلت فهل في ذلك شيء اوثق من هذا قال نعم يكتب الشري باسم رجل غريب مجهول ويوكل بالدار المشتري ثم يشهد في السر أن الدار لا حق إلا للمشتري فيها فإن ذلك اوثق قلت وكذلك كل شيء يخاف فيه المشتري اتبعة
١٠. يجوز هذا فيه قال نعم قلت أرأيت عبدا اشترى نفسه من مولاه ثم جحد المولى ذلك وللمولى في يد العبد مال بمضه دين وببضه عين فأراد المولى أن يشهد أن المال له ليس للعبد فيه شيء على أن يقر المولى أنه قد باعه من نفسه وقبض منه ثمنه ، فخاف العبد أن يقر أن المال لمولاه ثم لا يشهد له المولى بشراء بعد ذلك في العلانية كيف الثقة للعبد والحيلة في ذلك قال يشهد العبد في السر أن المال الذي في يده لرجل يثق به ثم يشهد أن المال المين والدين لمولاه فإن وفي له المولى وأشهد للعبد بشراء نفسه منه وقبله العبد وإلا جاء المشهود له بالمال فكان أحق بالمال من المولى قلت أرأيت إن كان المولى هو الذي يخاف من العبد ألا يقر له بالمال والعبد يريد أن يقر له المولى بأنه قد باع العبد من نفسه فيبدأ بذلك المولى قال يشهد المولى أنه قد باع العبد من رجل في السر ثم يظهر بعد ذلك أنه قد باع العبد من نفسه قلت أرأيت رجلا ليس له وارث غير أمه وعصبته وليس لأمه وارث غيره فخاف الابن أن يموت فتشرك العصبه أمه في عقاره وماله قال يبيع ذلك من أمه في الصحة وقبض منها الثمن ويتصدق بالثمن عليها
١١. فإن مات الابن كانت قد ملكت ما كان له في حياته وإن مات الأم رجع مال الأم كله الى ابنها . قلت أرأيت إن كان للأم ورثة مع ابنها بنون وبنات فأراد الابن أن يكون ماله لأمه خاصة وأرادت الأم أن هي ماتت أن يكون مالها لابنها خاصة دون ولدها كيف الحيلة قال يبيعها الابن جميع ما يملك بمن يسير وقبض منها الثمن ثم يتصدق

- به عليها على أنه بالخيار أربعين سنة أو نحو ذلك وتسيه الأثم ما تملك
وتصنع في ذلك مثل الذي صنع الابن من الخيار وحنة الثمن فأتهما مات
في أربعين سنة سلم المبيع لاقطاع خياره في ما باع وقضى الباقي بيع
ما كان باعه ، وقد كان أبو حنيفة لا يحجز الخيار في البيع أكثر من
ثلاثة أيام [ويعقوب ومحمد يحجزانه أكثر من ثلاثة أيام] **قَالَ** أَرَأَيْتَ ٩,14
رجلا أراد أن يهب لرجل عبدا والبد غائب عنه **قَالَ** لا يجوز ذلك
حتى يقبضه . **قَالَ** كيف الحيلة في ذلك **قَالَ** يكتب له شراء ويهب له
الثلث . **قَالَ** أَرَأَيْتَ إِنْ اسْتَخْلَفَ الْمُشْتَرَى أَنَّهُ أَدَّى لَهُ الثَّمَنَ أَيْصَدُقَ 15
قَالَ نَمَ . **قَالَ** أَرَأَيْتَ رَجُلًا ارَادَ أَنْ يَبِيعَ جَارِيَةً لَهُ نَسَمَةً وَخَافَ الْبَائِعَ 16
أَنْ لَا يَمْتَقَهَا الْمُشْتَرَى **قَالَ** إِنْ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ فِي الْبَيْعِ فَبَاعَهَا عَلَى أَنْ يَمْتَقَهَا
فَسَدَّ الْبَيْعَ . **قَالَ** فَكَيْفَ الْحِيلَةُ **قَالَ** يَقُولُ الْمُشْتَرَى إِنْ اشْتَرَيْتَ مِنْ 17
فُلَانٍ هَذِهِ الْجَارِيَةَ فَهِيَ حُرَّةٌ . **قَالَ** أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ إِنَّمَا يَبِيعُهَا أَيَّامَ 18
لِمَوْضِعٍ عَلَى أَنْ لَا تَبَاعَ وَلَا تَوْهَبَ وَلَا تَمْتَهَرُ وَكَرَهُوا أَنْ يَشْتَرِطُوا ذَلِكَ
فَيُسَدَّ الْبَيْعُ كَيْفَ الْحِيلَةُ **قَالَ** يَقُولُ الْمُشْتَرَى إِذَا اشْتَرَيْتَهَا فَهِيَ حُرَّةٌ بِمَدِّ 19
مَوْتِي . **قَالَ** أَرَأَيْتَ إِنْ أَبَى ذَلِكَ الْمُشْتَرَى وَقَالَ إِنِّي أَخَافُ أَنْ لَا تَوَافُقَنِي 20
وَلَا أَرْزُقَ وَلَدَهَا **قَالَ** لَيْسَ فِي هَذَا حِيلَةٌ إِلَّا أَنْ يَسْتَوْثِقَ مِنْهُ بِالْإِيمَانِ
لَنْ كَرِهَهَا لِيَبِيعَهَا عَلَى مِثْلِ مَا اشْتَرَاهَا فِي الْمَوْضِعِ وَالْإِسْتِثْقَاءُ لَهَا ،
وَهَذَا لَا يَنْبَغِي وَلَا يَصْلَحُ . **قَالَ** أَرَأَيْتَ رَجُلًا أَضَرَّ بَوْلُهُ حَتَّى يَبِيعَهُ 21
مَنْزِلًا لَهُ وَكَرِهَ الْإِبْنَ أَنْ يَبِيعَ الْمَنْزَلَ كَيْفَ الْحِيلَةُ **قَالَ** يَبِيعُ الْإِبْنَ مَنْزِلَهُ
مِنْ رَجُلٍ يَثِقُ بِهِ أَوْ امْرَأَةً ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِالْمَنْزِلِ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى أَبِيهِ فَإِنْ 22
حَدَّثَ بِالْأَبِّ حَدَّثَ الْإِبْنَ الْمَنْزَلَ مِنَ الْمُشْتَرَى وَيَأْخُذُهُ الْمُشْتَرَى مِنَ
الْأَبِّ فَيُرَدُّهُ عَلَى الْإِبْنَ . **قَالَ** فَإِنْ خَافَ الْإِبْنَ بِمَدِّ مَا كَتَبَ الشَّرَى 23
لِلْإِجْنَبِيِّ أَنْ يَحْدِثَ بِالْإِجْنَبِيِّ حَدَّثَ فَيَصِيرُ مَنْزِلَهُ مِيرَاثًا فَكَيْفَ الْحِيلَةُ **قَالَ**
يَشْتَرِي مِنَ الْمَنْزِلِ الَّذِي بَاعَهُ مِنْهُ بَعْدَ مَا تَصَدَّقَ بِالْمَنْزِلِ عَلَى أَبِيهِ . **قَالَ** 24

- أرأيت رجلا اشترى ثوبا او دارا ثم جعده البائع البيع وقبض منه الثمن ودفع الى المشتري ما باعه فقدمه الى القاضى فقال «سل هذا عن هذه الدار والثوب إن كان لى او قاله : اشتراه منى» وليس للمشتري بينة على الشرى وليس للبائع بينة أن ذلك المبيع كان له قال ليس بينى للقاضى أن يسأله عن ذلك ولكن يقول «لهذا قبلك حق او فى يدك»؟
- فان كان من رأى القاضى أن يسأله «هل كان شيء مما فى يدك لهذا المدعى» ويحلفه على ذلك فلينكر المطلوب . قلت فان استحلفه 9,24
- قال يحلف وينسوى غير ذلك . قلت وهل يسعه ذلك قال نعم . قلت أرأيت رجلا يدعى ثوبا أنه ثوبه والذى فى يده الثوب يعلم أنه يبطل فى دعواه قال إن قدر أن يعرضه على الطالب وهو لا يعرفه ليشتره فان 27
- ساومه به وقامت عليه بذلك بينة بطلت دعواه فيه . قلت أرأيت إن خاف المدعى أن يعرضه عليه فيعرفه ويعلم أنه الثوب الذى يدعيه كيف الحيلة قال يثبت بالثوب مع غيره فيعرضه عليه فان ساومه به فلا دعوى له فيه . قلت أرأيت لو صبغه ثم عرضه عليه فساومه ابطال ذلك دعواه 28
- قال نعم . قلت أرأيت رجلا له داران اراد بيع احدهما ولم يرد بيع 29
- الأخرى وهو مسر فأراد رجل أن يشتري منه الدار على أنها إن استحق رجوع عليه فى الدار الأخرى بما له من ماله وعوض منه كيف الحيلة فى ذلك والثقة قال يشتري منه الدار التى لا يريد بيعها ابدا بدراهم ثم يبيعها آتاه بالدار التى يريد بيعها فان استحققت من يد المشتري رجوع على البائع بالدار التى اشتراها أولا وهى التى لا يريد 30
- بيعها . قلت أرأيت رجلا اراد شري جارية من رجل او دار او غير ذلك والبائع غريب وخاف المشتري إن استحق البيع أن يذهب ماله غير أن البائع قد جاءه رجل يضمن للمشتري ما ادركه فى البيع من دونه ويتوكل للبائع فى الحصومة فى ذلك وفى عيب إن وجده المشتري

- بالباع وخاف المشتري أن يوكّله ثم يُخرجه من الوكالة كيف الحيلة في ذلك والثقة قال يكون الوكيل الضمين هو الذي يبيعها من المشتري ومولى الجارية يسلّم ويضمن ما أدركه فيجوز ذلك ويستقيم . قلت أرايت 9.31 رجلًا أراد أن يجعل غلّة دار له على المساكين صدقة بعد موته وأراد أن يكتب بذلك كتابًا وخاف أن يبطل ذلك القاضي قال يكتب « أني جعلت غلّة داري وسميتها للمساكين ابدا بعد موتي فان رد ذلك القاضي او السلطان او وارث بيعت وتصنق بثمنها على المساكين » . قلت أرايت 83 إن أراد رجل أن يجعل دارًا له في حياته صدقة على المساكين وبعد موته لا يقدر أحد على رد ذلك قال هذا لا يجوز عندنا إلا في الوصية خاصة وأهل الحجاز وغيرهم يحيزون ذلك . قلت أرايت لو أن بعض ١٠ أهل الحجاز أراد أن يجعل غلّة داره صدقة على المساكين في حياته وبعد موته وخاف أن يرفع ذلك إلى القاضي غير أهل بلده فيبطل ذلك كيف يصنع قال يتصدق بها ويدفعها إلى وكيل له ويشهد بصدقها ثم يبيعها المتصدق من رجل آخر ثم يأتي المتصدق أن يدفعها إلى المساكين ١٥ حتى يقدمه إلى القاضي الحجازي فيبطل البيع ويحبسها صدقة على ما كانت من صنع رب الدار قلت أرايت إن استغنى بعد هذا قاضٍ عن يرى 84 الصدقة على ما وصفت لك باطلة قال إذا يمضي هذا لأن هذا قضي به قاضٍ وهو ممّا يختلف فيه الفقهاء . قلت أرايت رجلًا في يده دار ادعى 85 رجل فيها دعوى له ولابن له صغير من قبل ميراث ادعى أبو الصبي أنه كان لامرأته أم الصبي وأنكر المدعى عليه أن يكون الدار في يده فأراد المدعى عليه أن يصلح أبا الصبي من دعواه ودعوى ابنه على مال على أن الفلام إن أتبع المطلوب ضمن الأب خلاص ذلك ، ولا يقر المطلوب أنه قبض من الدار شيئاً ؛ فخاف الأب أن يقال له رد ما أخذت وإلا فسلم للمطلوب ما ادعت من الدار وخاف المطلوب أن يقر

- قبض شيء من الدار ويكون الأب قد باع حصته وحصته ابنة قبل الصلح فيجوز المشتري يأخذ ما اشترى من يد المطلوب كيف التقة في ذلك والحيلة قال يحيى رجل فيصلح الطالب على مال على أن المطلوب قد قبض ما ادعى الطالب على أنه إن ادرك المطلوب أدرك من قبل الصبي فالأب ضامن له ويقر المصالح بأن المطلوب قد قبض ما ادعى ٨٨ الطالب من الدار وأنه في يديه . قلت أرأيت لو أن المصالح لم يقر قبض شيء فصالح الطالب على أنه ليس على الطالب دفع ما ادعى عليه ولكنه ضامن لما ادرك المطلوب من قبل الصبي فإن سلم الصبي فهو برى وليس عليه دفع شيء من الدار قال هذا فاسد لا يجوز
- ٨٧ قلت أرأيت رجلا له بنون وله أخوة وله اخت فأرادت الاثنتان أن تجعل نصيبها من دار ورثتها هي وجميع الأخوة عن أيديهم لأخيها الذي له البنون إن هي ماتت قبله ، وخافت أن تجعله له فيموت الأخ فيرثه بنوه ولا يكون في يدها من الدار شيء فأرادت إن مات قبلها أن يرجع إليها ميراثها من الدار كيف الحيلة في ذلك قال تبعة نصيبها من الدار ثم يوصى إليها بثل نصيبه من الدار وهو مثل ما باعته ، لأن الأخ له سهمان ولها سهم فإذا باعته ذلك السهم ثم أوصى إليها بثلث الدار صار السهم يرجع إليها كله . قلت أرأيت رجلا أراد أن يشتري من رجل دارا فحظف المشتري أن يكون رب الدار قد باع الدار من بعض ولده قبل أن يمرضها على البيع فأحب المشتري إن استحقها أحد بعد شراء أبيها أن يرجع على البائع بأكثر مما يريد أن يشتريها به بالضمف ويكون ذلك حلالا فكيف يصنع وما الحيلة قال يبيعه المشتري بالثمن ثوبا ثم يبيع رب الدار ذلك الثوب من مشتري الدار بالثمن الذي كان يريد بيع الدار به . قلت أرأيت الرجل يريد أن يشتري من الصيرفي دراهم بمائة دينار وليس عند الصيرفي إلا خمسمائة

درهم والصيرفي ثمة ولا يكره أن يكون له عليه مال كيف الحيلة قال
 يشتري منه بخمسين ديناراً ويتقاضى ثم يقرضه الدراهم التي اخذ من
 الصيرفي ثم يشتري منه بعد الخمسين ديناراً الباقية . قلت هل تكره 9,40
 ما يأخذ السمسار قال نعم قلت فكيف الحيلة اذا اراد أن يطيب كسبه 41
 . قال يشتري احدى المتاع لنفسه ويضعه ثم يبيعه من طالب المتاع بربح
 مثل ما كان يأخذ وهو سمسار . قلت ارأيت الرجل من اهل البصرة 42
 يكتب الى الرجل من اهل الكوفة يأمره أن يشتري له متاعاً بمال قد
 سقى المتاع وذلك عند المأمور لنفسه او لغيره ممن قد امره ببيعه وهو
 رخيص لا يجد مثله لصاحبه كيف الحيلة لذلك قال يبيع المتاع بيعاً ١٠
 هيجاً ممن يثق به ويدفعه اليه ثم يشتريه منه للامر . قلت ارأيت 43
 رجلاً اراد أن يستأجر غلاماً يخدمه سنة كل شهر بمشرة دراهم فخاف
 أن يخرج ماله في بعض الشهور كيف الحيلة قال يجعل احد عشر
 شهراً كل شهر بدرهم ويجعل في الشهر الباقي بقية الأجر فيه . قلت 44
 فان كان مولاه هو الذي يخاف أن يخرج المستأجر في بعض السنة
 كيف الحيلة قال يجعل الأجر كثيراً في أول السنة ويجعل الباقي في ١٥
 احد عشر شهراً لكل شهر درهما قلت ارأيت رجلاً تكرى الى مكة 45
 من جبال ولا يثق بجماله كيف الحيلة قال يتكرى منه بكذا وكذا
 درهما الى السلاخ المحرم فان وفى له اعطاه والا لم يكن اخذ منه شيئاً .

باب الخيل في اليمين والاستكراه

٢٠ . وسئل ابو حنيفة عن رجل دخل عليه الصوص فاخذوا ماله واستحلوه 10,1
 بالطلاق والعتاق لا يخرج عنهم احداً منهم سرقوه ابدًا فشا ذلك الى ابني
 حنيفة فأرسل ابو حنيفة الى خيار الحمي الذي هو فيه فقال لهم ان
 الصوص دخلوا على هذا الرجل وقد حلف أن لا يذكرهم فان اريت

- أَنْ تَوْجِرُوا وَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ مَالَهُ وَلَا يَحْنُثْ فَلَا تَدْعُوا أَحَدًا مِنْ رَجَالِ
الْحَيِّ الَّذِي أَتَمَّ فِيهِ إِلَّا ادْخَلْتُمُوهُ مَسْجِدَكُمْ هَذَا أَوْ دَارًا ثُمَّ
أَخْرَجُوا وَاحِدًا وَاحِدًا ثُمَّ قَوْلُونَ لِلْمَسْرُوقِ هَذَا مِنْهُمْ فَإِنْ كَانَ
مِنْهُمْ فَاسْكُتْ أَيْهَا الْمَسْرُوقُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ فَقُلْ لَيْسَ مِنْهُمْ ؟
10.8 فَعَمَلُوا فَظَفَرُوا بِمَالِهِ وَرَدَّ عَلَيْهِ . قُلْتُ أَرَأَيْتَ رَجُلًا حَلَفَ بِتَقِ كُلِّ مَمْلُوكٍ
يَمْلِكُهُ إِلَى ثَلَاثِينَ سَنَةً وَعَلَيْهِ كِفَارَةٌ ظَهَارٌ فَأَرَادَ أَنْ يَتَّقِيَ كَيْفَ الْحِلَّةِ
فِي ذَلِكَ قَالَ يَقُولُ لِرَجُلٍ أَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي عَلَى أَلْفِ دَرَاهِمٍ فَيَقْتَضِي عَنْهُ
فَيَجُوزُ ذَلِكَ عَنْ عَتَقِ الظَّهَارِ وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لَهُ وَعَلَيْهِ أَلْفُ دَرَاهِمٍ
يُؤَدِّيهِمَا إِلَى الْمَأْمُورِ . قُلْتُ أَرَأَيْتَ رَجُلًا أَرَادَ أَنْ يَمِيرَ رَجُلًا مَالًا وَيَصْحَحَ
8 هَلْ تَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ . قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ أَرَادَ أَنْ
4 يَمِيرَهُ دَرَاهِمٍ وَيَجْعَلَ ذَلِكَ الدِّينَ دَنَانِيرَ كَيْفَ الْحِلَّةِ فِي ذَلِكَ قَالَ يَشْتَرِي
مِنْهُ دَارَهُ بِأَلْفِ دَرَاهِمٍ وَيَقْدِمُهُ الثَّمَنُ ثُمَّ يَشْتَرِي الْبَائِعُ مِنْهُ الدَّارَ بِمِائَةِ
5 دِينَارٍ إِلَى سَنَةٍ قُلْتُ فَهَلْ فِي هَذَا غَيْرُ هَذَا الْوَجْهِ قَالَ نَعَمْ يَمِيرُهُ دَارَهُ
6 بِمِائَةِ دِينَارٍ وَيَقْبِضُ مِنْهُ الثَّمَنُ ثُمَّ يَشْتَرِيهَا بِمِائَةِ دِينَارٍ إِلَى سَنَةٍ . قُلْتُ فَإِنْ
لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ مِائَةُ دِينَارٍ قَالَ يَمِيرُهُ بِهَا أَلْفُ دَرَاهِمٍ إِنْ
10 شَاءَ فَيَجُوزُ ذَلِكَ . قُلْتُ أَرَأَيْتَ امْرَأَةً طَلَّقَهَا زَوْجَهَا وَلَهَا عَلَيْهِ دِينَارٌ لَيْسَ
7 لَهَا بِذَلِكَ بَيِّنَةٌ فَحَلَفَ الزَّوْجُ عِنْدَ الْقَاضِي أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا عَلَيْهِ شَيْءٌ
وَأَرَادَتْ أَنْ تَأْخُذَهُ بِذَلِكَ الدِّينَ فَانْكَرَتْ أَنْ يَكُونَ عِدَّتُهَا قَدْ انْقَضَتْ
تَرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ نَفَقَةً بِقَدْرِ مَا لَهَا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ قَالَ يَسْمَعُهَا
8 ذَلِكَ . قُلْتُ فَإِنْ احْلَقَهَا الْقَاضِي بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا انْقَضَتْ
عِدَّتُكَ فَحَلَفْتَ تَعْنِي بِذَلِكَ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ قَالَ يَسْمَعُهَا .

بَابُ الْحِيلِ فِي الْيَمِينِ الَّتِي تَسْتَحْلِفُ بِهَا النِّسَاءُ أَزْوَاجَهُنَّ

- 11.1 قُلْتُ أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَرِيدُ أَنْ يَنْبِذَ فَقَوْلَ لَهُ امْرَأَتُهُ كُلَّ جَارِيَةٍ تَشْتَرِيهَا

- ففى حرّة الى أن ترجع الى الكوفة كيف الحيلة فى ذلك حتى يشتري
ولا تمتق قال يقول الرجل نم ينى نم بنى تطلب او نم بعض احياه
المرب قلت فان ابت إلا أن يكون الزوج هو الذى يقول كل جارية 11.2
اشترىها ففى حرّة كيف يصنع قال فليقل ذلك ويبنى بذلك كل جارية
سفينه فان الله يقول وله الجوار المنشآت فى البحر قلت ارأيت رجلا
قال لامرأته كل امرأه تزوجها عليك طالق يبنى بذلك تزوجها على
رقتك قال فلا يحث اذا تزوج على غير رقتها قلت فان كان إنما على 4
أن لا تزوج على طلاقك قال فان فصل لم يحث فيها بينه وبين الله .
قلت فان قال كل جارية أطأها ففى حرّة حتى ارجع اليك او امرأة 5
أطأها ففى طالق قال فان تزوج ووطئ واشترى لم يحث بذلك فى
التباعد ولا فيها بينه وبين الله . قلت فان قال لها كل امرأة تزوجها 6
فأطأها ففى طالق حتى ارجع الى الكوفة قال هذا حاث إلا أن يبنى فأطأها
بقدمى . قلت فان عنى ذلك قال يدين فيها بينه وبين الله . قلت فان قال 7.8
كل امرأة تزوجها ففى طالق حتى ارجع اليكم كيف يصنع قال يقول
كل امرأة تزوجها ففى طالق حتى ارجع اليكم فيكون ذلك استفهاما 10
من الخائف للآلاف التى زادها فى اول حلقه . قلت لآبى يوسف فان
قال كل امرأة تزوجها ففى طالق حتى ارجع اليكم وعنى حتى ارجع
اليكم من الولاية قال هذا مخرج جيد قلت لآبى يوسف فان قال حتى 10
ارجع اليكم وعنى لزمة اليكم قال ابو يوسف وهذا مخرج جيد قلت 11
فان قالت هى له كل امرأة تزوجها ففى طالق حتى ترجع البنا فقال 12
نعم وظنت المرأة أنه قال نعم قال هذا ايضا مخرج جيد فان قالت 12
احلفك بالمشى الى بيت الله كيف الحيلة فى ذلك قال إن قال انا امشى
الى بيت الله . إن فعلت كذا وكذا يبنى بقوله انا امشى استفهاما وليس
ينوى ايجابا لم يحث إن فعل . قلت فان حلف يبنى مسجد حبه قال 18

- ١١,١٤ لا يضرَكَ وذلك ايضا مخرج جيد قَلتَ ارأيتَ الرجل يَتَمَّ جاريةَ أَمَّا سرقَ له مالا فقال انت حرة ان لم تصدقني وخاف المولى ان لا تصدقه فتعق كيف الحيلة في ذلك قال قول الجارية قد سرقته ثم قول بعد ذلك لم اسرقه فلا بد من ان تكون قد صدقته في احد الكلامين فيكون قد برىء من يمينه . قَلتَ ارأيتَ رجلا قال لامرأته انت طالق ان ابتدأك بالكلام وقالت له المرأة بعد ذلك وإن ابتدأك انا بالكلام فقلانة جاريتي حرة او قالت كل مملوك املكه الى ثلاثين سنة حر هل في ذلك حيلة قال نعم يبدأ زوج المرأة بالكلام ثم تحبب المرأة بعد ذلك فلا يحنث واحد منهما . قَلتَ ولم صار هذا هكذا قال لأن الزوج حين حلف ثم حلفت المرأة بعد ذلك فقد كُتِبَ بالحلف وصارت مبتدئة وصارت حائلة إلا أن يتدما الزوج فلما كَلِمَا الزوج لم يحنث وصار الزوج قد كَلِمَا بعد حلفها . قال حدثني حص بن عمر أن رجلا أتى ابا حنيفة ليلا فقال إني كنت مع امرأتى وهي ابنة عمي وأحب خلق الله الى فينا انا الاعيا اذ تفصبت على فلم تكلمني فلم ازل بها اديرها على الكلام فأبت أن تكلمني فقلت لها انت طالق لأن لم تكلمني الليلة فضربتها وجرتها فأبت أن تكلمني وقد اغلقت عليها باب البيت وأبنتك وأخاف أن يطلع الفجر ولم تكلمني فذهب مني . فقال ابو حنيفة ما اجد لك من حيلة إلا في خصلة واحدة ان هي اجابتك فيها بكلمة فهي امرأتك وإلا فقد بانت منك اذهب فقل لها تذكركن أنك عربية وإني أتما خرجت الساعة فسألت عن ابويك فاذا أمك نبطية ؟ فلا بد من أن تقول كذبت او تتكلم بكلمة قبل طلوع الفجر فأتاها فقال يا عدوة الله تزعمين أنك من العرب وإتما خرجت فسألت عن ابويك فاذا أمك نبطية فقالت كذبت والله . قَلتَ ارأيتَ الرجل يقول لامرأته ان خرجت من دارى ابدا فأنت طالق ثلاثا كيف الحيلة في

- ذلك قال يطلقها واحدة فإذا انقضت عدتها خرجت ثم يزوجها بعد ذلك وتدخل وتخرج متى ما شئت فلا يقع عليها طلاق بعد ذلك. قلت 11.19 فان قال انت طالق ان خرجت من الدار الا باذن فخاف ان يأذن لها ثم تخرج مرة اخرى بغير اذنه فيحتمل كيف الحيلة في ذلك قال 20 يقول قد اذنت لك في الخروج ابدا كلما شئت فتخرج متى شئت قلت ارأيت الرجل يبلغ اخاه او صديقه عنه انه يقع فيه ويشكوه فلما شكاه اخوه وعابه قال له والله الذي لا اله الا هو ان الله يعلم ما قلت لك من ذلك من شيء يعني ان الله يعلم كل شيء قال هو صادق ولا شيء عليه قلت ارأيت ان قال والله اني لا اجلس فما اقوم حتى اقام يعني ان الله 21 يقويني على ذلك قال هو صادق ولا يحتمل. قلت ارأيت ان قال والله 22 ما ابصر الا ما سدني غيري يعني الا ما بصرتني ربي قال هو صادق لا يحتمل. قلت ارأيت الرجل قال لا امة له انت حرة لوجه الله ان 23 دقت طعاما ولا شرابا حتى اضربك فلما سمعت ذلك الائمة ابحت كيف الحيلة في ذلك قال يهب المولى الجارية لابن له صغير او بنت له صغيرة 24 ثم يأكل ولا تشق. قلت قلو وهبها لابن له كبير او باعها منه ثم اكل قال يحتمل وتعتق الجارية لاشتها لم تخرج من ملكه ان الهبة والبيع في ذلك باطل لا يجوز فلم تخرج من ملكه حين اكل فتقت [قال وحديث يحيى ابو زكريا السيلحي قال اخبرنا الحارث بن عبيد 25 الايادي البصري عن عامر الاحول ان امرأة من اهل مكة اهدت بالحج وسمت بين الصفا والمروة فكان بينها وبين زوجها كلام فقال انت طالق ثلاثا ان وافيت الموسم قال يحيى بنى صرفة ؟ فسل عطاء فقال تحبطها عمرة وتقسيم .]

باب النكاح

- 12.1 سئل أبو حنيفة عن امرأة قال لها زوجها انت طالق ثلاثا إن سألتني
الحلح ولم اخلمك وقالت المرأة امي حرة إن لم اسلك ذلك قبل الليل فجاء
ابا حنيفة جيعا. فقال ابو حنيفة للمرأة سلبه الحلح فقالت لزوجها ابنى اسلك
الحلح . فقال ابو حنيفة لزوجها قل قد خلعتك على الف درهم تعطينها .
فقال لها الزوج ذلك . فقال ابو حنيفة قولى فأتى لا اقبل فقالت له
المرأة لا اقبل . فقال ابو حنيفة قولى مع زوجك فقد برّ كل واحد
2 منكما ولم يحنث فى شيء . — وسئل ابو حنيفة عن اخوين تزوجا اثنتين
فزوّت كل واحدة منهما الى زوج اختها ولم يعلموا حتى اصبحوا فذكر
ذلك لائى حنيفة وطلبوا الحيلة فيه فقال ابو حنيفة ليطلق كل واحد
1٠ من الاخوين امرأته تطليقة ثم يتزوج كل واحد منهما المرأة التى دخل
بها مكانها [فيكون ذلك جائزا لانها منه فى عدة ولا عدة عليها من
8 الزوج الأول] قال محمد وقد جاء فى هذا حديث عيناياه قلت ارأيت
المرأة تريد أن تزوج نفسها رجلا فخافت أن يغيرها فأرادت أن تستوثق
فإن اغارها كان امرها بيدها حتى تطلق نفسها كيف الحيلة لها فى ذلك ١٥
والثقة حتى يكون امرها فى يدها فإن هو اغارها طلقت نفسها قال يقول
الزوج اذا تزوجتك فأمرك بيدك اذا شئت ؟ فإن اغارها كان امرها
4 اليها فإن شامت طلقت نفسها وإن شامت لم تطلق . قلت وكذلك إن
خافت المرأة أن يغيب زوجها عنها فلا تدرى أين هو قال نعم يقول
الزوج ذلك ويحبط الأمر بيدها ، فإن غاب عنها كان الأمر بيدها ٢٠
فإن شامت طلقت نفسها وإن شامت لم تطلق ، ذلك اليها فيكون ذلك
ثقة لها فيها تريده .

باب الوصى والوصية

- قَالَ ارَأَيْتَ الْوَصِيَّ إِذَا كَانَ لِلْمَيِّتِ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ هَلْ يَجُوزُ شَهَادَةُ الْوَصِيِّ ١٣. ١
 لَهُ بِذَلِكَ قَالَ لَا. — قُلْتُ وَكَذَلِكَ الْوَكِيلُ لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ الْمُوَكَّلِ فِيهَا وَكُلُّ ٢
 بِهِ. قَالَ نَعَمْ. قُلْتُ وَإِنْ كَانَ الْوَرِثَةُ حَيْثُ شَهِدَ الْوَصِيُّ كِبَارًا لَمْ يَجُزْ شَهَادَتُهُ ٣
 مَعَ آخَرٍ عَدِلَ قَالَ نَعَمْ لَا يَجُوزُ شَهَادَتُهُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ . قُلْتُ وَلَوْ ٤
 شَهِدَ الْوَصِيَّانِ لِابْنِ الْمَيِّتِ أَنَّهُ آدَانُ رَجُلًا دِينًا وَالْإِبْنُ كَبِيرٌ أَجَزَتْ ٥
 شَهَادَتُهُمَا قَالَ نَعَمْ. — قُلْتُ فَإِنْ كَانَ الْإِبْنُ صَغِيرًا لَمْ يَجُزْ شَهَادَتُهُمَا قَالَ نَعَمْ. — ٥
 قُلْتُ فَكَيْفَ يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَصْنَعَ إِذَا جَاءَهُ الْوَصِيَّانِ فَقَالَ إِنَّ لِلْمَيِّتِ ٦
 عِنْدَنَا شَهَادَاتٍ فِي حَقِّهِ لَهُ فَا الْحِلَّةُ فِي ذَلِكَ قَالَ إِنْ كَانَ لَمْ يَقْبَلْ فَانْه ٧
 يُخْرِجُهُمَا مِنَ الْوَصِيَّةِ وَيَحْمِلُ مَكَتَهُمَا غَيْرَهُمَا ثُمَّ يَجُوزُ شَهَادَةُ الْوَصِيِّ بَعْدَ ٨
 ذَلِكَ لِلْمَيِّتِ وَلِوَرِثَةِ الْمَيِّتِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ ؛ فَإِنْ كَانَ قَدْ قَبِلَ الْوَصِيَّةَ ٩
 لَمْ يَجُزْ شَهَادَتُهُمَا وَلَمْ يَخْرِجْهُمَا . قُلْتُ ارَأَيْتَ الْوَصِيَّيْنِ إِذَا كَانَ يَطْلُبَانِ أَنْ ١٠
 لِرَجُلٍ اجْنَبِي عَلَى الْمَيِّتِ دِينًا فَقَضِيَاهُ ثُمَّ جَاءَا يَشْهَدَانِ لَهُ بِصَحَّةِ ذَلِكَ ١١
 الدِّينِ الَّذِي قَضِيَاهُ أَنَّهُ كَانَ حَقًّا لَهُ عَلَى الْمَيِّتِ قَالَ لَا يَجُوزُ شَهَادَتُهُمَا ١٢
 فِي ذَلِكَ وَهِيَ ضَامِنَانِ الْمَالُ ، وَلَوْ كَانَ شَهِدَا بِمَا ذَكَرْتَ قَبْلَ أَنْ يَدْفَعَا ١٣
 الْمَالُ إِلَيْهِ جَازَتْ شَهَادَتُهُمَا . قُلْتُ وَكَذَلِكَ لَوْ شَهِدَا أَنَّ الْمَيِّتَ أَوْصَى لِرَجُلٍ ١٤
 بِوَصِيَّةٍ كَانَ مِثْلَ ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ . قُلْتُ ارَأَيْتَ الْوَصِيَّيْنِ إِذَا قَبِلَا الْوَصِيَّةَ ١٥
 ثُمَّ ارَادَا أَنْ يَخْرِجَا مِنْهَا إِلَيْهَا ذَلِكَ قَالَ لَا قُلْتُ فَكَيْفَ الْحِلَّةُ لِيَهُمَا حَتَّى ١٦
 يَخْرِجَا مِنْهَا قَالَ لَيْسَ لِيَهُمَا فِي ذَلِكَ حِلَّةٌ غَيْرَ أَنَّهُمَا إِنْ أَحَبَا وَكَلَّا رَجُلًا ١٧
 فِي وَصِيَّةِ الْمَيِّتِ يَقُومُ مَقَامَهُمَا فَيَجُوزُ ذَلِكَ . قُلْتُ ارَأَيْتَ الْمَرِيضَ إِنْ ١٨
 ارَادَ أَنْ يَحْمِلَ فُلَانًا وَصِيَّةً بِالْكُوفَةِ وَفُلَانًا رَجُلًا آخَرَ وَصِيَّةً بِالشَّامِ وَفُلَانًا ١٩
 وَصِيَّةً بِالْحِجَازِ أَيْجُوزُ ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ كُلُّ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ أَوْصِيَاءُ فِي قَوْلِ ابْنِ ٢٠
 حَنِيفَةَ وَأَبْنِ يَوْسُفَ ؛ وَلَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَوْصِيَاءِ الثَّلَاثَةِ فِي قَوْلِ

- أبي حنيفة أن يبيع شيئاً للميت ولا يشتريه ولا يتقاضاه إلا بوكالة من صاحبه بمحضرها منها ورضاءها، وقال أبو يوسف كل واحد منهما وصي 13,12 فيما جعل فيه خاصة. — وكذلك البيع ليس لواحد منهم أن يبيع شيئاً من تركته الميت إلا بوكالة من صاحبه أو بمحضرها منها ورضاءها وهذا قول أبي حنيفة؛ وقال أبو يوسف يبيع كل واحد من الوصيين وشراء •
- 18 جائر وحده. — قلت فكيف الحيلة للمريض وهؤلاء الأوصياء الثلاثة المتفرقين في هذه البلدان والثقة له بهم وقد أراد أن يكون أوصياء لكل واحد منهم في البلد الذي هو به وصياً على حدة قال ليس الحيلة في ذلك إلا وجه واحد أن يشهد أن هؤلاء الثلاثة أوصياؤه في جميع ما تركه الميت في جميع هذه البلدان كلها وأنه إن غاب منهم واحد أو مات ١٠ واحد أو اثنان كان الباقي منهم وصياً في جميع تركته الميت في جميع هذه البلدان وأنه كلما حضر واحد من هؤلاء الأوصياء فهو وصي وحده، له أن يتقاضى ويبيع ويضئ للورثة ويشتري؛ فإذا فعل ذلك كان لكل واحد منهم أن يقبض مال الميت في البلد الذي هو فيه وبشريه وحده ويبيع ما أحب من تركته الميت وحده. — قلت أرايت الرجل يوصي 14 فيقول أشهدوا لن فلاناً وصي إن حدث بي حدث موت فإن لم يقبل فلان فلان رجل آخر وصي قال هذا جائز عندنا على ما سئى ولست آمن جهل بعض الفقهاء قلت فكيف الحيلة والثقة في ذلك للمريض حتى لا يرد ذلك أحد من الفقهاء قال يشهد أنهما وصياء جميعاً على أنه إن لم يقبل واحد منهما وقبل الآخر قالني قبل منهما وصي وحده ٢٠ ويشهد إن أحب أيضاً وإن قلا جميعاً فهما وصياء فإن لكل واحد منهما أن يتقاضى وحده ويبيع ويشتري وحده ويقتضى ويخاصم ويوكل وحده فيجوز على ما سميت. قلت أرايت الرجل إذا كان أوصى إلى رجل 1٥ بانه وصيه بالكوفة وأوصى إلى آخر أنه وصيه بالحجاز فأت المريض

- على ذلك قَالَ إِنَّمَا وَصَّيَانِ جَمِيعًا فِي جَمِيعِ تَرَكَةِ الْمَيِّتِ بِالْكُوفَةِ وَغَيْرِهَا
وَلَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَتَقَاضَى شَيْئًا وَلَا يَبِيعَ شَيْئًا إِلَّا مَعَ صَاحِبِهِ قُلْتُ 13,17
أَرَأَيْتَ إِنْ وَكَّلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ أَنْ يَعْمَلَ بِرَأْيِهِ وَيَتَقَاضَى وَيَبِيعَ مَا رَأَى
بِهِم بِالْكُوفَةِ وَوَكَّلَ هَذَا الْكُوفِي الْحِجَازِي أَنْ يَعْمَلَ بِرَأْيِهِ وَيَبِيعَ وَيَتَقَاضَى
مَا كَانَ بِالْحِجَازِ إِجْوزَ ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ. قُلْتُ أَرَأَيْتَ رَجُلًا أَوْصَى إِلَى رَجُلٍ 18
ثُمَّ أَتَى عَلَى ذَلِكَ زَمَانٌ ثُمَّ أَوْصَى إِلَى آخَرَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ مَا جِئِمَا
وَصَّيَانِ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ قُلْتُ فَهَلْ يَقُولُ غَيْرُكُمْ إِنْ الْآخِرُ هُوَ وَصَّى وَحْدَهُ 19
قَالَ نَعَمْ. قُلْتُ فَكَيْفَ الْحِيلَةُ فِي ذَلِكَ وَالنَّفَقَةُ إِذَا ارَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَوْصِيَ 20
إِلَى رَجُلٍ وَقَدْ كَانَتْ لَهُ قَبْلَ ذَلِكَ وَصَايَا وَأَوْصَى إِلَى غَيْرِ هَؤُلَاءِ وَارَادَ
أَنْ يُبْطَلَ كُلُّ وَصِيَّةٍ كَانَتْ مِنْهُ قَبْلَ الْيَوْمِ قَالَ يَوْصِي بِمَا أَحَبَّ إِلَى مَنْ ١٠
أَحَبَّ وَيُسَمِّي أَوْصِيَاءَهُ وَيُسَمِّي فِي وَصِيَّتِهِ أَنَّهُ قَدْ أَبْطَلَ كُلَّ وَصِيَّةٍ كَانَتْ
مِنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ وَأَخْرَجَ كُلَّ وَصَّى أَوْصَى إِلَيْهِ مِنْ وَصِيَّتِهِ إِلَّا هَؤُلَاءِ
الَّذِينَ سَبَّاهُمْ فِي كِتَابِهِ هَذَا وَيُشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ وَيَكْتُبُ تَارِيخَ الْوَصِيَّةِ .
قَالَ أَرَأَيْتَ رَجُلًا ارَادَ أَنْ يَوْصِيَ بِمَتَّقٍ عَبْدٌ لَهُ إِنْ مَاتَ فِي سَفَرِهِ هَذَا 21
١٥ قَالَ يَقُولُ إِنْ مَاتَ فِي سَفَرِي هَذَا فَعَلَانُ حُرٌّ . قُلْتُ أَفَيَكُونُ لِلْمَوْلَى 22
أَنْ يَبِيعَ عَبْدَهُ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ مِنْ سَفَرِهِ قَالَ نَعَمْ . قُلْتُ أَرَأَيْتَ الْوَصَّى 23
إِذَا خَافَ جَهْلَ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ وَخَافَ أَنْ يَسْأَلَهُ عَنْ بَعْضِ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ
مِنْ تَرَكَةِ الْمَيِّتِ ثُمَّ يَسْأَلُهُ الْبَيْتَةَ عَلَى مَا يَقُولُ وَعَلَى مَا اتَّفَقَ عَلَى الْوَرِثَةِ
وَمَا قَضَى مِنَ الدِّينِ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يَكُونُ الَّذِي يَتَسَوَّلَى يَبِيعُ التَّرَكَةَ
٢٠ وَقَضَاءَ الدِّينِ وَالنَّفَقَةَ غَيْرَ ذَلِكَ الْوَصَّى وَلَا يَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ بِوُصُولِ شَيْءٍ
إِلَيْهِ فَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ سَبِيلٌ . قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ آتَمًا يَبِيعُ الْمَتَاعَ بِأَمْرِهِ 24
وَقَضَى الدِّينَ بِأَمْرِهِ فَأَرَادَ الْقَاضِي أَنْ يَسْتَحْلِفَهُ مَا قَضَيْتَ دِينًا وَلَا وَصَلَ
إِلَيْكَ تَرَكَةُ وَلَا بَعْتَ ذَلِكَ وَلَا أَمَرْتَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ يَبَاعُ وَلَا وَكَلْتَ
بِهِ كَيْفَ يَصْنَعُ . قَالَ إِذَا كَانَ مَظْلُومًا وَكَانَ قَدْ وَضَعَ التَّرَكَةَ مَوْضِعَهَا

- على حقوقها فاته يسمه أن يحلف وينوى غير ما استحلف عليه ، وأن كان ظلماً لم يضع الأشياء مواضعها لم يسمه أن يحلف على شيء من ذلك؟
- 13, 26 قال أبو يوسف وكذلك حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم . — قلت
- أرأيت الوصي له أن يزكي مال الوارث وهو صغير أو كبير قال لا وإن
- 28 فصل ضمن ما زكى . قلت وكذلك لو أعطى صدقة الفطر قال نعم في
- 27 القياس ، ولكننا نستحسن أن لا نضمنه صدقة الفطر . — وكذلك لو نهي
- 28 عن الوارث وهو صغير لم يضمن شيئاً لأنه طعام يأكله . — وكذلك الأب
- في هذا مثل الوصي وكذلك الجد أبو الأب إذا لم يكن أب ولا وصي .
- 29 قلت أرأيت الوصي إذا أراد أن يدفع إلى الورثة أموالهم ويكتب عليهم
- البراءة من كل قليل وكثير أيها اوثق له أن يسمي ما جرى على يده
- وما اتفق وما اعطاهم أو يكتب عليهم البراءة من كل قليل وكثير ولا
- يسمي شيئاً قال يكتب البراءة من كل قليل وكثير ولا يسمي شيئاً فاته
- اوثق له . قلت ولم قال لا تأتي لا آمن أن يلحق دين أو يحجى وارث
- 80 اوصاحب وصية فيضمن الوصي ما دفع إلى الورثة . قلت أرأيت رجلاً
- 81 يدين الناس ويخالفهم ويكتب عليهم الصك وله ورثة فأراد أن يسمي
- وصيه في كل صك يكتبه كيف يصنع قال يكتب في آخر الصك أن
- فلان بن فلان أقر بأن فلان بن فلان وصيه في تقاضي جميع ما له
- من الدين في هذا الصك وغيره بعد موته ، وإن أحب أن يجعله وكيله
- في حياته كتب ووكله أيضاً في قبض ذلك والخصومة في حياته . قلت
- 83 أرأيت إن كان الصك لرجلين وكتباؤه وقد أقر فلان وفلان أنه إن
- 20 غاب واحد منهما أو حدث به حدث الموت أن الباقي منهما وكيله في
- قبض هذا الدين وغيره والخصومة فيه ووصيه في ذلك وغيره بعد موته
- قال جائز . قلت أرأيت رجلاً له على رجل مال فرض الطالب فأوصى
- 88 للمطلوب بما له عليه من الدين فخاف المريض أن لا يميز ذلك ورثته

وله مال كثير يخرج هذا الدين من الثلث وخاف أن يقول الورثة لم يدع الميت شيئاً غير هذا الدين كيف الثقة في ذلك والحيلة للفدى عليه الدين قَالَ إن أشهد المريض أنه قد استوفى ما له على فلان منه جاز ذلك . قلت أرأيت إن قَالَ المريض لم يكن لي على فلان شيء قَطَّ 13.84
 . يجوز ذلك أيضاً قَالَ نعم قلت أرأيت إن أراد المريض أن يمتق عبداً 85
 له وله مال يخرج من الثلث فخاف أن يقول الورثة لم يدع الميت شيئاً غير المعتق كيف يستوفى المريض لعبده قَالَ إن شاء المريض باع العبد من رجل يتق به وقبض الثمن فوجهه للمشتري ثم يمتقه المشتري قلت 86
 أرأيت إن كان على الميت دين وله وقاه وفضل يخرج العبد من ثلثه ١٠
 فخاف المريض أن يفتب ماله ثم يقول ورثته اعتق العبد ولا مال له غيره فلا يجوز إقراره للعبد أنه قبض منه الثمن قَالَ إن خاف ذلك السيد على عبده باعه من نفسه بثمن وقبض الثمن بمحض من الشهود وأشهدهم على ذلك المريض ثم يهب المريض للعبد في السر ما قبض منه من الثمن . قلت أرأيت إن لم يكن للعبد مال يدفعه إلى سيده كيف 87
 يصنع قَالَ يهب السيد لعبده في السر الثمن ويدفعه إليه ثم يبيع العبد من نفسه ويقبض منه الثمن بمحض من الشهود ويرى العبد مما عليه من الثمن فيما بينه وبينه . قلت أرأيت إن هو لم يرد أن يمتق عبده 88
 ولكنه أراد أن يبيعه من أحد ورثته بما للوارث عليه وليس للوارث بينة كيف يستوفى وما الحيلة في ذلك قَالَ يقضى المريض وارثه ما له ٢٠
 عليه في السر ثم يبيع العبد من هذا الوارث ويشهد له بيما بثمن مستى ويقبض الثمن بمحض من الشهود فيجوز ذلك .

باب الحيل في النكاح .

قَالَ حدثنا أبو يوسف عن القاسم بن ممن عن داود الصفار عن سالم 14.1

- ابن عبد الله بن عمر قال قلت له رجل طلق امرأته ثلاثاً فانقضت عدتها
 جاء رجل فتزوجها ليحلها لزوجها الأول لم يأمره بذلك الزوج ولا
 المرأة قال فقال سالم هذا مأجور قال ابو يوسف وهذا قول ابى حنيفة
 14.2 وبه نأخذ . قلت أرأيت رجلاً اراد ان يتزوج امرأة ويشترط لها ألا
 يخرجها من دارها ويوثق لها كيف الثقة من غير أن تستوثق منه
 بطلاق ولا عتاق : كيف الثقة في ذلك قال يتزوجها على مهر مسمى
 ويشترط لها أنه يتزوجها على ذلك على أنه لا يخرجها منها من مصرها
 فان هو فعل فله مهر نسائها كذا شيئاً اكثر مما تزوجها عليه .
 8 قلت أرأيت ان خافوا أن يتزوج عليها فشرط لها ألا يتزوج عليها وأنه
 إنما تزوجها بهذا المهر الذي سمينا على أن لا يتزوج غيرها فان فصل
 الزوج فلها مهر مثلها وهو كذا وكذا درهمها وهو مهر نسائها قال هذا
 4 الشرط جائز على ما وصفت ايضا . قلت أرأيت رجلاً زوج ابنة له من
 عبد له فمات السيد اليس قد فسد النكاح قال بلى لأن البنت قد ورثت
 5 من زوجها شقفاً . قلت فان اراد السيد أن لا يفسد النكاح بعد الموت
 كيف يصنع قال يبيع المبد إن شاء من رجل ويقبض الثمن فان مات
 6 لم يفسد النكاح . قلت أرأيت ان اراد السيد أن لا يبيع عبده ولكنه
 7 كاتبه ثم مات السيد افسد النكاح قال لا . [قلت أرأيت الرجل يشتري
 الجارية ولها زوج ولم يدخل الزوج بالمرأة فطلقها الزوج بعد ما قبضها
 المشتري قبل أن تحيض عند المشتري يكون للمشتري أن يطأ هذه الجارية
 8 قبل أن يستبرئها بحضة قال نعم] وإذا قال الرجل ان خطبت فلانة
 او تزوجتها فأجازت فهي طالق ثلاثاً فله أن يخطبها ثم يتزوجها بعد
 ذلك ولا يحنث ؛ ولو كان الحالف تزوجها من قبل أن يخطبها ثم بلغها فأجازت
 9 النكاح طلقت ثلاثاً ولها نصف الصداق الذي سمي لها . — لذا اشترى
 رجل جارية لها زوج لم يدخل بها فقبضها المشتري ثم طلق الزوج

- الجارية فَأَنَّ الْمُشْتَرَى أَنْ يَقْرِبَ هَذِهِ الْجَارِيَةَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا. — ولو 14,10
 كَانَ الزَّوْجُ طَلَّقَ الْجَارِيَةَ بَعْدَ الشَّرَاءِ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ الْمُشْتَرَى الْجَارِيَةَ لَمْ
 يَكُنْ لِلْمُشْتَرَى أَنْ يَقْرِبَهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا بِحَيْضَةٍ. — فَإِذَا اشْتَرَى رَجُلٌ جَارِيَةَ 11
 فَلَمْ يَقْبِضْهَا حَتَّى زَوَّجَهَا عَبْدًا لَهُ ثُمَّ قَبِضَهَا الْمُشْتَرَى ثُمَّ طَلَّقَ الْعَبْدَ الْجَارِيَةَ
 قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا وَلَمْ تَحْضَ فَأَنَّ لِلْمُشْتَرَى أَنْ يَطَّأَهَا قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا .
 فِي قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ. — فَإِذَا ارَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَزَوِّجَ امْرَأَةً وَهِيَ 12
 وَلَيْهَا وَلَيْسَتْ تَبْرُزُ لِلرِّجَالِ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ تَوَكَّلَ أَنْ يَزَوِّجَهَا نَفْسَهُ ثُمَّ
 يُخْرِجُ إِلَى الشَّهَادَةِ فَيُشْهِدُهُمْ عَلَى النِّكَاحِ. قُلْتُ ارَأَيْتَ الرَّجُلَ يَطْلُقُ 13
 امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَجَاءَ رَجُلٌ فَزَوَّجَ هَذِهِ الْمَطْلُوقَةَ بَعْدَ مَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَدَخَلَ
 بِهَا وَجَامَعَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا فَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا هَلْ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ أَنْ يَزَوِّجَهَا ١٠
 قَالَ نَعَمْ. قُلْتُ ارَأَيْتَ لَوِ اتَّيَّاتِ الثَّانِي فَقَالَتْ زَوَّجْنِي فَحَلَفَنِي أَوْ قَالَ الزَّوْجُ 14
 الْأَوَّلُ لِلزَّوْجِ الثَّانِي زَوَّجَ هَذِهِ الْمَرْأَةَ فَحَلَّلَهَا لِي أَوْ قَالَ الزَّوْجُ الثَّانِي
 (زَوَّجَكَ فَأَحْلَلْتُكَ لِزَوْجِكَ الْأَوَّلِ قَالَ إِذَا قَالَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا هَذِهِ الْمَقَالَةُ لَمْ
 تَحُلْ لِلزَّوْجِ بِهَذَا النِّكَاحِ الثَّانِي. قُلْتُ ارَأَيْتَ رَجُلًا حَلَفَ لَا يَزَوِّجُ بِالْكُوفَةِ 15
 ١٥ امْرَأَةً فَزَوَّجَهَا وَكَلِمَةً بِالْكُوفَةِ قَالَ يَحْتَسِبُ قُلْتُ فَكَيْفَ الْحِيلَةُ قَالَ تَوَكَّلْ 16
 الْمَرْأَةُ رَجُلًا يَزَوِّجُهَا ثُمَّ يُخْرِجُ الْوَكِيلَ وَالزَّوْجَ أَوْ وَكَلِمَةً إِلَى الْحِيلَةِ أَوْ
 غَيْرِ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ يُخْرِجَهَا مِنَ الْكُوفَةِ ثُمَّ يَزَوِّجُهَا فَلَا يَحْتَسِبُ .
 قُلْتُ ارَأَيْتَ الْمَرْأَةَ خَطَبَهَا رَجُلٌ وَلَيْسَ لِلْمَرْأَةِ وَلِيٌّ حَاضِرٌ وَالْخَاطِبُ كَفُوٌّ 17
 لِلْمَرْأَةِ هَلْ تَرَى بِأَسَا أَنْ تَوَكَّلَ الْمَرْأَةُ رَجُلًا فَيَزَوِّجَهَا مِنَ الْخَاطِبِ قَالَ
 ٢٠ لَا بِأَسَا بِذَلِكَ بَلَقْنَا عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ أَجَازَ نِكَاحَهَا بِغَيْرِ وَلِيٍّ وَبِهَذَا نَأْخُذُ .
 قُلْتُ ارَأَيْتَ رَجُلًا خَطَبَ امْرَأَةً فَخَافَتْ أَنْ يَزَوِّجَ عَلَيْهَا أَوْ خَافَتْ أَنْ 18
 يُخْرِجَهَا مِنْ مَصْرَهَا فَزَوَّجَتْهُ عَلَى مَالٍ كَثِيرٍ وَأَشْهَدَتْ بِهِ عَلَيْهِ وَدَفَعَ
 إِلَيْهَا بَعْضَهُ وَبَقِيَ عَلَيْهِ بَعْضُهُ ثُمَّ ارَادَ أَنْ يُخْرِجَهَا مِنْ مَصْرَهَا أَوْ يَزَوِّجَ
 عَلَيْهَا فَأَخَذَتْهُ بِمَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ صَدَاقِهَا قَالَ ذَلِكَ لَهَا . قُلْتُ ارَأَيْتَ رَجُلًا 19

- خاف أن يكون قال إن تزوجت فلاة فهي طالق ولم يقل ثلاثاً ثم أراد
أن يتزوجها كيف يصنع قال يتزوجها ثم يتزوجها مرة أخرى ، فإن
كان حلف فقد أحدث نكاحاً بعد ما حنث فلا يحنث في التزويج الثاني
14,20 وإن لم يكن حنث لم يضره التزويج الثاني . قلت أرأيت رجلاً له جارية
أراد السيد أن يكتبها ويطلقها بعد الكتابة ما لم تؤدّ بحلّ له وطئها
21 بعد ما كتبها قال لا . قلت فكيف يصنع حتى يحلّ له ذلك قال يتصدق
بهذه الجارية على ابن له صغير أو كبير ويدفعها إليه ويتزوجها منه ابنه
22 ثم يكتبها بعد ذلك . قلت فإن كان الابن صغيراً أليكون للأب أن يزوج
23 جارية ابنه الصغير من نفسه قال نعم قلت فالأب بعد التزويج له أن
24 يكتبها قال نعم قلت أرأيت إن كان الأب تزوج جارية ابنه الصغير ثم
25 كتبها فولدت منه ما حال ولدها قال أحرار . قلت أرأيت إن عجزت
المكاتبه بعد ما ولدت أفتكون أم ولد لأبي سيدها قال لا ، يبيع الابن
26 الجارية متى ما شاء وأما الولد فحُرّ . قلت أرأيت النكاح بعد ما تمحز
27 أصحح هو بحاله قال نعم . قلت أرأيت إن كانت الجارية للأب فضاف
أن يطلقها فتلد منه فلا يقدّر على بيعها فباع الجارية من ابن له صغير
15 أو كبير ثم تزوج البائع جارية ابنه فولدت منه أليكون الولد حراً قال
نعم يمتق بالقرابة . قلت أفتكون أم ولد قال لا ولكنها أمة للابن ،
28 يبيعها إن شاء ويضع بها ما بدا له . قلت أرأيت رجلاً أذن لعبد أن
29 يفسر أليكون ذلك للعبد قال لا ، لا يحلّ للعبد أن يطلق فرجاً إلا
بنكاح . قلت أرأيت إن قال له المولى قد أذنت لك أن تتزوج كل
30 أمة تشتريها فاشتري العبد أمة ولا دين عليه ثم تزوجها قال ذلك له
والنكاح جائز صحيح . قلت أرأيت رجلاً أذن لعبد أن يشتري شيئاً
31 بماله أليكون ذلك للعبد إذا في التجارة قال لا [قلت فإن قال له المولى
32 قد أذنت لك في كل أمة اشتريتها فاشتري أمة ولا دين عليه ثم تزوجها

قَالَ ذَلِكَ جَائِزٌ . قَلَّتْ قَانَ اِذْنُ لَهُ أَنْ يَسْرِى قَالَ لَيْسَ اِذْنُهُ بِشَيْءٍ . قَلَّتْ ١٤, ٣٥-٣٤
 ارَأَيْتَ عَبْدًا تَزَوَّجَ بَيْنَ اِذْنِ مَوْلَاهُ امْرَأَةً ثُمَّ اِذْنُ لَهُ الْمَوْلَى أَنْ يَتَزَوَّجَ
 فَأَجَازَ الْعَبْدُ نِكَاحَ الْمَرْأَةِ الَّتِي كَانَتْ تَزَوَّجَهَا قَبْلَ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ الْمَوْلَى قَالَ
 ذَلِكَ جَائِزٌ . وَفِيهَا قَوْلٌ آخَرُ أَنَّهُ لَا يَحْجُوزُ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ . قَلَّتْ ٨٥
 . ارَأَيْتَ رَجُلًا ارَادَ أَنْ يَزَوَّجَ امْرَأَةً لَهُ مِنْ ابْنٍ لَهُ فَخَافَ السَّيِّدُ أَنْ يَفْسُدَ
 النِّكَاحُ إِذَا مَاتَ لِأَنَّ ابْنَهُ إِذَا مَلَكَ شَقَعَا مِنْهَا فَسَدَ النِّكَاحُ كَيْفَ
 الْحِلَّةِ فِي ذَلِكَ قَالَ يَبِيعُ السَّيِّدُ جَلْبُوتَهُ مِنْ بَعْضِ أَخَوَاتِ هَذَا الْإِبْنِ ثُمَّ
 يَتَزَوَّجُ هَذَا الْإِبْنَ الْجَبَارِيَّةَ بَعْدَ ذَلِكَ قَانَ وَلَدَتْ كَانَ وَلَدُهَا أَحْرَارًا .
 قَلَّتْ ارَأَيْتَ رَجُلًا خَلَفَ أَنْ لَا يَزَوَّجَ عَبْدًا لَهُ امْرَأَةً هَذِهِ أَبَدًا ثُمَّ بَدَأَ ٨٥
 ١٠ لَهُ أَنْ يَزَوَّجَهَا أَبَاهَا وَلَا يَحْتَسِبُ كَيْفَ الْحِلَّةِ فِي ذَلِكَ قَالَ يَجْعَلُ السَّيِّدُ
 وَالْجَبَارِيَّةَ جَمِيعًا مِنْ رَجُلٍ وَيُدْفَعُهُمَا إِلَيْهِ ثُمَّ يَزَوِّجُهُمَا الْمَشْتَرَى ثُمَّ يَشْتَرِيهِمَا
 بَعْدَ ذَلِكَ الْحَالِفُ فَتَكُونُ الْجَبَارِيَّةُ امْرَأَةً الْعَبْدِ وَلَا يَحْتَسِبُ الْحَالِفُ فِي يَمِينِهِ .

باب الحيل في الشركة

قَلَّتْ ارَأَيْتَ شَرِيكَ شَرِكَةٍ عَنَانَ ارَادَا أَنْ يَضْمَنَا عَنْ رَجُلٍ مَالًا بِأَمْرِهِ ١٥, ١
 ١٥ عَلَى أَنَّهُ إِنْ آدَى الْمَالُ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ وَهُوَ عَبْدَانَّةٌ رَجَعَ بِهِ عَلَى شَرِيكَهِ
 الْآخَرَ وَهُوَ زَيْدٌ وَعَلَى صَاحِبِ الْأَصْلِ قَانَ آدَى الْمَالُ إِلَى الطَّالِبِ زَيْدٌ
 وَصَاحِبُ الْأَصْلِ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى عَبْدَانَّةَ بِشَيْءٍ كَيْفَ الْحِلَّةِ قَالَ يَضْمَنُ
 زَيْدٌ عَنِ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَصْلُ مَا عَلَيْهِ لِلطَّالِبِ ثُمَّ يَحْمِي عَبْدَانَّةَ بِسَدِّ ذَلِكَ
 فَيَضْمَنُ عَنْ زَيْدٍ وَصَاحِبِ الْأَصْلِ مَا لِلطَّالِبِ عَلَيْهِمَا بِأَمْرِهِمَا ، قَانَ آدَى
 ٢٠ عَبْدَانَّةَ الْمَالُ رَجَعَ بِهِ عَلَى زَيْدٍ وَصَاحِبِ الْأَصْلِ وَإِنْ آدَى زَيْدٌ وَصَاحِبُ
 الْأَصْلِ لَمْ يَرْجِعَا بِهِ عَلَى عَبْدَانَّةَ . قَلَّتْ ارَأَيْتَ رَجُلَيْنِ اشْتَرَا عَلَى أَنْ ٢
 جَاءَ أَحَدُهُمَا بِمِائَةِ دِينَارٍ وَجَاءَ الْآخَرُ بِأَلْفِ دَرَاهِمٍ يَشْتَرِيَانِ بِهَا قَالَ ذَلِكَ
 جَائِزٌ . قَلَّتْ ارَأَيْتَ إِنْ ضَاعَ أَحَدُ الْمَالَيْنِ بَعْدَ الشَّرِكَةِ قَالَ يَهْلِكُ مَا هَلَكَ ٨

- ١٥٤ من مال صاحبه خاصة ولا يضمن صاحبه مما ذهب شيئا . قلت أرأيت
 إن كانا اشتركا وأرادا أن ضاع أحد المالين ضاع من مالهما جميعا
 كيف الحيلة في ذلك قال يشتري صاحب الدرهم من صاحب الدنانير
 نصف دنانيره بنصف الدرهم ويتقاضيان ويشتركان بعد ذلك على ما
 ذكرت . قلت أرأيت رجلين لأحدهما متاع يساوي خمسة آلاف درهم •
 وللآخر متاع يساوي ألف درهم فأرادا أن يشتركا بهذا المتاع الذي
 لهما قال لا يجوز الشركة بالمعروض . قلت فكيف الحيلة لهما حتى
 يكونا شريكين بهذا المتاع الذي لهما قال يشتري صاحب المتاع الذي قيمته
 خمسة آلاف درهم من صاحبه خمسة أسداس متاعه بدس المتاع الذي
 يساوي خمسة آلاف فإذا فعل ذلك كانا شريكين على قدر رؤس أموالهما •
 وصار للذي متاعه يساوي ألف سدس جميع المتاع وللآخر خمسة
 أسداسه . قلت أرأيت رجلين اشتركا في جارية على أنه إن اشتراها
 أحدهما فهي بينه وبين الآخر نصفين يجوز ذلك قال نعم . قلت أرأيت
 إن امر أحدهما غيره فاشتراها له بغير محضر منه أ يكون لصاحبه الذي
 شاركه فيها شرك قال لا . قلت ولم قال لأنه إنما شاركه إن اشتراها •
 فإن اشتراها غيره ولم يشترها بمحضر منه فلا شرك له فيها . قلت
 أرأيت إن شاركه على أن كل واحد منهما إن اشتراها فصاحبه شريكه
 فيها فطلب أحدهما إلى صاحب الجارية أن يهبها له على عوض مسمى
 فوهبها له على عوض وقاضيا يكون الآخر شريكه فيها قال لا . قلت
 ولم قال ألا ترى أنه لم يشترها وإنما وهبت له وأنه لا يبيعها مرابحة •
 فلذلك لا يكون شريكه فيها . قلت أرأيت رجلين بينهما جارية اشتراها
 رجل منهما وقبضها ثم إن المشتري أراد أن يسلح أحدهما من جميع
 الثمن على نصفه على أنه ضامن لما أدرك المشتري من درك من صاحبه
 حتى يخلصه منه أو يرد عليه جميع المال الذي كان اشترى به الجارية

- 15.13 منهما يجوز قَالَ لَا . قُلْتُ ولم لا يجوز قَالَ لَا أنه لا يكون ضامنا
- 14 لما لم يقبض . قُلْتُ فكيف الثقة للمشتري حتى يكون بريئا فإن أدركه
- من قبل صاحبه أدرك رجعا بما أدركه على الذي صالحه قَالَ الثقة في
- ذلك أن يحط هذا الشريك الحاضر عن المشتري نصيبه كله من الثمن
- ثم يدفع إليه نصيب صاحبه فيصالحه على أنه ضامن لما أدركه فيه من
- درك من قبل الشريك الثابت حتى يخلصه من ذلك أو يرد عليه ما
- قبض منه وهو النصف من جميع الثمن قُلْتُ وكذلك لو كان هذا الحق
- بين هذين الرجلين دما خطأ فصالح القاتل أحدهما على ما وصفت كان
- قد استوفى إذا كان الضمين منه قَالَ نعم . قُلْتُ أرايت عبدا بين رجلين
- 1٠ أراد كل واحد منهما أن يدبر نصيبه عن نفسه قَالَ إن دبر أحدهما
- قبل صاحبه ثم دبر الآخر نصيبه فهو مدبر بين المولين في قول أبي
- حنيفة وأما في قول أبي يوسف فأنه مدبر عن الأول قُلْتُ فكيف
- الثقة لهما جميعا حتى يكون مدبرا لهما جميعا وحتى لا يضمن المولى
- لصاحبه شيئا حتى يموت قَالَ يوكل الموليان جميعا رجلا يدبره عنهما في
- 1٥ كلمة واحدة فيقول أنت مدبر عن فلان وفلان أو يقول قد جعلت
- نصيب كل واحد من موليك مدبرا عنه . قُلْتُ أرايت عبدا بين
- رجلين أراد كل واحد منهما أن يكتب نصيبه فخاف أن هو فعل أن
- يضمنه الآخر كيف الحيلة والثقة في ذلك قَالَ الثقة في ذلك أن يوكل
- رجلا يكتب نصيب كل واحد منهما . قُلْتُ فإذا كاتب الرجل نصيب
- 1٨ أحدهما البس قد صار في قول بعض الفقهاء مكاتبا كله وللشريك
- الآخر أن يقض الكتابة ويبطلها ولا يقدر الذي لم يكتب أن يكتب
- نصيبه قَالَ بلى . قُلْتُ فكيف الثقة لهما حتى يكون نصيب كل واحد
- 2١ منهما مكاتبا لصاحبه ولا يشرك واحد منهما صاحبه في شيء مما قبض
- من المكاتب في نصيبه . قَالَ يوكلان رجلا يكتب هذا العبد فيقول له

- احدهما كاتب نصيبى على كذا وكذا ويقول الآخر كاتب نصيبى على كذا وكذا فيختلفان في التسمية ثم يحضر الكاتب فيقول للوكيل قد كاتب حصة فلان متى على كذا وكذا ونصيب فلان على كذا وكذا فيقول الوكيل قد كاتبك على ذلك فيجوز ولا يضمن واحد من المولين نصيبه لصاحبه ولا يشرك واحد منهما في شيء مما قبضه من ١٥
- ١٥.٢١ مكتبة نصيبه . قلت وكذلك لو باع رجلان عبدا بينهما من رجل فباع هذا نصيبه بثلث مسمى وباع الآخر نصيبه بثلث مسمى فقبل المشتري ذلك في كلمة واحدة ثم قبض احدهما من المشتري شيئا لم يشركه الآخر فبا قبض قال لم . قلت ارأيت عبدا بين رجلين قال احدهما لصاحبه قد اعقت نصيبك يا فلان وأنكر الآخر والشاهد منهما على التلق موسر ١٠
- والشهود عليه مسر ايضمن الشاهد شيئا قال لا ولكن العبد يسمى في قيمته بينهما ولست آمن جهل بعض الفقهاء أن يضمنه . قلت ارأيت إن قال هذا الموسر إن الذى باعنا هذا العبد قد اعقت العبد قبل ايضمن لشريكه في العبد شيئا قال لا إلا في قول غيرنا قلت ارأيت إن كان ٢٤
- أما قال عبدا هذا حر الأصل ايضمن قال لا يضمن في قولنا ولكن ١٥
- العبد يسمى للآخر في نصيبه ولست آمن أن يضمنه غيرنا قلت ارأيت الشريكين المتفاوضين اذا غاب احدهما فأراد الباقي منهما أن يطل الشركة فبا بينه وبين الغائب وأراد أن يشهد على ذلك ا يكون ذلك متافضة ٢٥
- للشركة وصاحبه غائب قال لا . قلت فكيف الحيلة في ذلك حتى يكون ٢٥
- متافضة للشركة قال يرسل اليه رسولا ويأمره أن يخبره أن فلانا قد فارقه ونقض ما بينهما من الشركة ، فاننا فعل ذلك وأشهد الرسول على ٢٥
- هذه المقالة فقد اتفقت شركته فيما بينهما . قلت ارأيت رجلا والى رجلا ٢٦
- ثم إن احدهما غاب فأراد الربى أن ينقض موالاة المولى والمولى غائب ا يكون ذلك له قال لا . قلت فكيف الحيلة في ذلك حتى يكون نقضا ٢٥

لموالاة قَالَ يُوَكَّلُ وَكِيلًا يَبْلُغُهُ هَذَا الْوَكِيلُ عَنْ هَذَا الْعَرَبِيِّ أَنَّهُ قَدْ
 قَضَى مَوَالَاهُ . قُلْتُ قَانَ كَانَ الَّذِي ارَادَ نَقَضَ هَذِهِ الْمَوَالَاةَ هُوَ الَّذِي 18,20
 اسلم ومولاه العربي غائب كيف الحيلة قَالَ إِنْ شَاءَ هَذَا الْمَوْلَى وَالِى
 رَجُلًا غَيْرَهُ فَيَجُوزُ ذَلِكَ وَيَكُونُ مَنَاقِضًا لِمَوَالَاةِ الْأَوَّلِ وَهُوَ مَوْلَى الثَّانِي .
 قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَرِدْ أَنَّ يُوَالِى أَحَدًا وَيُرِيدُ مَنَاقِضَةَ الْأَوَّلِ كَيْفَ الْحِيلَةُ 80
 فِي ذَلِكَ وَمَوْلَاهُ الْعَرَبِيُّ غَائِبٌ قَالَ يُوَكَّلُ رَجُلًا يَبْلُغُهُ أَنَّهُ قَدْ نَاقَضَهُ
 مَوَالَاةَ وَيُشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ فَيَكُونُ ذَلِكَ جَائِزًا . قُلْتُ أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي 81
 اسلم ووالى إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ صَغِيرٌ يَوْمَ وَالِى أَيْكُونُ أَوْلَادُهُ الصَّغَارَ مَوَالَى
 لِمَوْلَى أَبِيهِمْ قَالَ نَعَمْ . قُلْتُ وَالْبَنُونَ إِذَا كَبُرُوا اقْتَضَوْا وَلَادَهُمْ إِنْ شَاءُوا 82
 ١٠ قَالَ نَعَمْ .

بَابُ الْغِيَاظِ وَالْكَفَالَةِ وَالتَّخْرِجِ مِنْهُمَا

وَفِيهَا قُلْتُ أَرَأَيْتَ الرَّجُلَيْنِ إِذَا ضَمَّنَا رَجُلًا بِنَفْسِهِ فَدَفَعَهُ أَحَدُهُمَا إِلَى الَّذِي لَمْ 16,1
 يَدْفِعِ الرَّجُلَ إِلَى الطَّالِبِ قَالَ نَعَمْ هَذَا بِمَنْزِلَةِ رَجُلَيْنِ ضَمَّنَا لِرَجُلٍ مَا لَا
 مَسَى فِدْفَعَهُ إِلَيْهِ أَحَدُهُمَا قُلْتُ فَهَلْ يَخَافُ عَلَى الَّذِي لَمْ يَدْفِعِ الْمَطْلُوبَ 2
 إِلَى الطَّالِبِ أَنْ يَأْخُذَهُ بَعْضُ الْقَضَاةِ بِنَفْسِ الْمَطْلُوبِ وَلَا يَجْعَلَ دَفْعَ ١٥
 الْآخَرِ بَرَاءَةً لِّذِي لَمْ يَدْفِعْ قَالَ نَعَمْ لَسْتُ آمِنٌ ذَلِكَ عَلَيْهِ . قُلْتُ فَكَيْفَ 8
 الْحِيلَةُ فِي ذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ إِذَا دَفَعَهُ بَرِيءٌ هُوَ وَصَاحِبُهُ قَالَ يَتَكَفَّلَا بِهِ
 جَمِيعًا عَلَى أَنَّهُ إِذَا دَفَعَهُ أَحَدُهُمَا فَهُمَا بَرِيئَانِ . قُلْتُ أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ 4
 الْكَفِيلَانِ ضَمَّنَا هَذَا الرَّجُلَ بِنَفْسِهِ وَلَمْ يَشْرُطَا مَا وَصَفْتَ مِنَ الْبَرَاءَةِ
 لِهَمَا جَمِيعًا إِذَا دَفَعَهُ أَحَدُهُمَا فَأَرَادَ أَنْ يَكُونَ إِذَا دَفَعَهُ أَحَدُهُمَا بَرِيءًا جَمِيعًا ٢٠
 قَالَ يُشْهَدُ هَذَانِ الْكَفِيلَانِ عَلَى اتِّصْفِهِمَا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
 وَكِيلٌ لِمُصَاحِبِهِ فِي دَفْعِ هَذَا الرَّجُلِ الْمَكْفُولِ بِهِ بِنَفْسِهِ إِلَى الطَّالِبِ وَوَكِيلُهُ
 فِي التَّبَرُّؤِ إِلَيْهِ مِنْهُ فَإِذَا دَفَعَ أَحَدَ الْكَفِيلَيْنِ الْمَطْلُوبَ إِلَى الطَّالِبِ تَبَرَّأَ إِلَيْهِ

- ١٥ منه لنفسه ولصاحبه فجاز ذلك لهما جميعا . قَلْتُ ارَأَيْتَ الرجلين ضمنا
عن رجل ما يلزم به فلان بن فلان من درهم الى الب درهم اعجوز
6 ذلك قَالَ نَم . قَلْتُ ارَأَيْتَ إِنْ كَانَا ضمنا ما وصفت لك عَلَى أَنْ عَلَى
7 احدهما الثلث من ذلك وعلى الآخر الثلثين اعجوز ذلك قَالَ نَم قَلْتُ
ارَأَيْتَ إِنْ كَانَ أَحَدُ الكَفِيلَيْنِ ارَادَ أَنْ يضمنَ الكَفِيلَ الَّذِي مَعَهُ مَا لَزِمَهُ
8 مِمَّا ضَمِنَ مِنَ الفَرَمِ والدَّرَكِ اعجوز ذلك قَالَ نَم . قَلْتُ فَكَيْفَ الحِيلَةُ
فِي ذَلِكَ قَالَ يُشْهَدُ لَهُ الضَّمْنَيْنِ أَنَّهُ مَا لَزِمَهُ فِيمَا كَفَلَ بِهِ مِنْ غَرَمٍ أَنَّهُ
9 عَلَيْهِ فَيَجُوزُ ذَلِكَ لَهُ . قَلْتُ ارَأَيْتَ رَجُلَيْنِ اشْتَرَا شَرَكَةَ مَفَاوِضَ أَوْ غَيْرَ
ذَلِكَ فَأَرَادَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَخْرُجَ بِمَا لَهَا جَمِيعًا إِلَى بَلَدٍ مِنَ الْبُلْدَانِ فِي
تِجَارَةٍ فَضَافَ الَّذِي يَخْرُجُ بِالْمَالِ أَنَّ يَحْدِثَ بِصَاحِبِهِ حَدَثٌ مَوْتُ ثُمَّ
10 يَشْتَرِي بِالْمَالِ بَعْدَ ذَلِكَ مَتَاعًا فَيُضْمِنُ كَيْفَ الحِيلَةُ فِي ذَلِكَ حَتَّى لَا يضمنَ
شَيْئًا . قَالَ يُشْهَدُ هَذَا الْمُقِيمُ أَنَّ الْمَالَ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَرِيكِهِ الَّذِي
يَشْخُصُ بِهِ أَنَّهُ مَالٌ وَلَهُ الصَّفَارُ وَأَنَّهُ قَدْ أَوْصَى إِلَى هَذَا الشَّرِيكَ
بِمَجْمُوعِ مَا تَرَكَ وَأَمْرُهُ أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُمْ مَا يَحِبُّ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ
11 فَيَجُوزُ ذَلِكَ لَهُ . قَلْتُ ارَأَيْتَ إِنْ كَانَ الْوَرِثَةُ كِبَارًا كَيْفَ الحِيلَةُ فِي ذَلِكَ
قَالَ يُشْهَدُ الشَّرِيكَ الْمُقِيمُ أَنَّ الْمَالَ الَّذِي فِي يَدِ صَاحِبِهِ الَّذِي يَشْخُصُ بِهِ
أَنَّهُ مَالٌ وَلَهُ هَؤُلَاءِ الْكِبَارُ ثُمَّ يَأْمُرُ وَلَهُ الْكِبَارُ الشَّرِيكَ الَّذِي يَشْخُصُ
أَنْ يَمْلِكَ لَهُمْ بِرَأْيِهِ وَيَشْتَرِيَ لَهُمْ مَا أَحَبَّ وَيُشَارِكُونَهُ فَلَا يضمنُ هَذَا
12 الشَّخْصُ إِنْ مَاتَ صَاحِبُهُ أَوْ عَاشَ . قَلْتُ ارَأَيْتَ رَجُلَيْنِ لَهَا عَلَى امْرَأَةٍ
مَالٌ وَهِيَ شَرِيكَانِ قَتَرَوُجَهَا أَحَدُهُمَا عَلَى نَصِيهِهِ مِنَ الْمَالِ الَّذِي عَلَيْهَا هَلْ
يُشَارِكُهُ صَاحِبُهُ فَيُضْمِنُهُ نِصْفَ مَا سَمِيَ لَهَا مِنَ الْمَهْرِ قَالَ لَا وَلَسْتُ آمَنُ
13 عَلَيْهِ أَنْ يضمنَهُ غَيْرًا . قَلْتُ فَكَيْفَ الحِيلَةُ حَتَّى لَا يضمنَ الزَّوْجُ لَشَرِيكِهِ
مِنَ الدِّينِ شَيْئًا فِي قَوْلِ جَمِيعِ النَّاسِ قَالَ يَهَبُ الشَّرِيكَ الَّذِي يَرِيدُ أَنْ
يَتَزَوَّجَ هَذِهِ الْمَرْأَةَ لِلْمَرْأَةِ نَصِيهِهِ مِمَّا عَلَيْهَا ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا عَلَى عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ

- وتهب المرأة المشرة التي تزوجها الزوج عليها . قَلَّتْ أَرَأَيْتَ إِذَا فَعَلَ 16,18
الزوج ما وصفت لم يضمن لشريكه شيئاً قَالَتْ لَا . قَلَّتْ أَرَأَيْتَ عَبْدًا بَيْنَ 14
رجلين أذن أحدهما لنصيبه في التجارة ولم يأذن الآخر فرآه الذي لم
يأذن له يشتري ويبيع فسكت عنه أيكون سكوتُه رضا منه بتجارته وإذا
منه في التجارة قَالَتْ نَعَمْ . قَلَّتْ فَكَيْفَ الْحَبْلَةُ حَتَّى لَا يَكُونَ سَكُوتُهُ 16
إِذَا لِلْعَبْدِ فِي التِّجَارَةِ قَالَ يُشْهِدُ عَلَى الْعَبْدِ فِي السُّوقِ أَنَّهُ قَدْ هَجَرَ عَلَى
نَصِيْبِهِ مِنْهُ وَأَنَّهُ لَيْسَ بِرِضَا مِنْهُ بِشْتَرَى وَيَبِيعُ وَأَنَّهُ إِنْ سَكَتَ بَعْدَ رُؤْيَيْهِ
يَوْمَهُ هَذَا أَنَّهُ سَكَتَ لِأَمْتِهِ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَمْنَعَ شَرِيكَهُ أَنْ يَأْذِنَ لِنَصِيْبِهِ
فِي التِّجَارَةِ . قَلَّتْ فَإِذَا قَالَ مَا وَصَفْتَ ثُمَّ رَأَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ يَشْتَرِي وَيَبِيعُ 16
فَسَكَتَ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِإِذْنٍ مِنْهُ لِلْعَبْدِ فِي التِّجَارَةِ قَالَتْ نَعَمْ . قَلَّتْ أَرَأَيْتَ 17
رَجُلًا حَلَفَ لَا يَضْمَنُ عَنْ رَجُلٍ شَيْئًا وَلَهُ شَرِيكٌ فَاشْتَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ
شَرِيكَهِ مَتَاعًا أَيْكُونَ الْمُشْتَرَى ضَامِنًا عَنْ صَاحِبِ النِّصْفِ لِنِصْفِ مَا اشْتَرَى
بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ قَالَتْ نَعَمْ . قَلَّتْ فَيَحْتِثُ هَذَا الْحَالْفُ الَّذِي اشْتَرَى فِي يَمِينِهِ 18
قَالَ لَا . قَالَتْ وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْمُشْتَرَى الْحَالْفَ شَرِيكًا لِمُصَاحِبِهِ وَلَكِنْ 19
صَاحِبُهُ وَكَأَنَّهُ أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ جَارِيَةً فَاشْتَرَاهَا بَعْدَ ذَلِكَ أَيْكُونَ الْمُشْتَرَى 16
ضَامِنًا لِلثَّمَنِ عَنِ الْآمْرِ قَالَتْ نَعَمْ . قَلَّتْ فَيَحْتِثُ فِي يَمِينِهِ الَّتِي حَلَفَ فِيهَا 20
قَالَ لَا يَحْتِثُ فِي يَمِينِهِ .

باب الأيمان في لكسوة

- ولو أن رجلا حلف لا يشتري ثوبا فاشتري فراشا أو اشتري بباطا 17,1
أو شيئا لا يلبس لم يحنث وأما اليمين في هذا على أن يشتري شيئا
تَمَّا يَلْبَسُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ نَوْعًا مِنَ الْأَمْتَةِ فَيَحْتِثُ إِنْ هُوَ اشْتَرَاهُ ، وَلَوْ
اشْتَرَى فَرَوًا حَنْثٌ . قَلَّتْ أَرَأَيْتَ إِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَكْسُو فُلَانًا أَبَدًا 2
فَوَهَبَ لَهُ بَاطَا أَوْ سِتْرًا أَوْ فَرَاشًا يَحْتِثُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قَالَ لَا . قَلَّتْ 3

- أرأيت رجلا حلف لا يلبس ثوبا نسجه فلان فنسج فلان ثوبا هو وآخر
 17.4 منه ثم لبسه الحالف انحنت قال لا . قلت وكذلك لو حلف لا يلبس
 ثوبا غزله فلانة فلبس ثوبا غزله فلانة وأخرى معها لم يحنت قال نعم .
 ٥ قلت أرأيت رجلا حلف لا يلبس ثوب قطن ابداء ولبس ثوب كتان
 حشوه قطن قال لا يحنت وإنما البمين في هذا على أن يلبس ثوبا غزله .
 ٦ قطن . — وكذلك إن حلف لا يلبس الحرير ابداء او القز فلبس ثوب خز
 سداه حرير او قز او لبس ثوبا من قطن حشوه قز لم يحنت في شيء
 ٧ من ذلك . — ولو حلف لا يلبس ازارا فلبس رداء أترز به لم يحنت . —
 ٨ ولو حلف لا يلبس هذا القميص بينه فتردى به حنت ، [ولو حلف لا
 ٩ يلبس هذا القميص بينه] . — ولو حلف لا يلبس من ثياب فلان شيئا
 ابداء ولبس للمحلف عليه ثوب ثم اشترى المحلف عليه ثوبا فلبسه
 10 الحالف حنت . — ولو حلف لا يلبس ثوبا لفلان ابداء فاشترى الحالف
 من فلان المحلف عليه ثوبا فلبسه الحالف لم يحنت لانه قد خرج
 11 من ملك المحلف عليه . — ولو حلف لا يلبس سلاحا ابداء فتقلد سيفا
 12 او تنكب قوسا لم يحنت في ذلك قلت فإن لبس درع حديد قال يحنت —
 13 ولو حلف لا يكسو فلانا شيئا ابداء إلا أن ينسا ففسى الحالف فكسا
 الحالف المحلف عليه ثوبا ثم ذكر يمينه بعد ذلك فكساه مرة أخرى
 14 وهو ذاكر ليمينه قال لا يحنت الحالف في يمينه . قلت أرأيت إن كان
 حلف لا يكسوه إلا ناسيا ثم كساه مرة أخرى وهو ذاكر ليمينه
 15 قال يحنت ولا يشبه هذا الساب لأول قلت أرأيت إن كان حلف لا
 16 يكسو فلانا شيئا ابداء فباعه ثوبا ثم وهب له الثمن انحنت قال لا قلت
 أرأيت إن حلف لا يكسوه قبيحا فوهب له ثوبا صحيحا فأمره أن يصنع
 17 له منه قبيحا انحنت قال لا . قلت أرأيت إن كان حلف لا يكسوه
 18 قبيحا ابداء فوهب له ثمة اعشار قيمى انحنت قال لا قلت أرأيت إن

- كان حلف لا يكسوه قيصا ابدا فكساه هو ورجل آخر قيصا قال
لا يحنت . قلت ارأيت ان كان حلف لا يلبس قيصا لفلان ابدا فلبس 17,19
قيصا لميد له قال ابو حنيفة لا يحنت وقال ابو يوسف يحنت . قلت ارأيت 20
الرجل حلف لا يكسو فلانا ثوبا فكسا ابنه او امرأته او عبده او مكاتباً
له او مدبراً له لم يحنت قال لا الا ترى انه لو حلف ان لا يبيع من
فلان شيئاً ابدا فباعه من عبده لم يحنت وكذلك الهبة بمنزلة الشرى
في هذا . قلت ارأيت رجلاً حلف لا يشتري من فلان ثوباً ابدا فأمر 21
رجلاً فاشترى له منه ايحنت قال لا . قلت ارأيت ان كان المحلوف 22
عليه وهب هذا الثوب للحالف واشترط عليه عوضاً هل يحنت قال لا .
١٠ قلت ارأيت رجلاً حلف لا يكسو فلانا ثوباً ابدا فكسا فلانا وابنه ثوباً 23
ايحنت قال لا . قلت ارأيت ان حلف لا يلبس لفلان ثوباً ابدا فات 24
صاحب الثوب وله ورثة فلبس هذا الحالف هذا الثوب وهو
لورثته ايحنت قال لا . قلت ارأيت ان كان حلف لا يلبس ثوباً 25
لفلان ابدا فلبس ثوباً بينه وبين آخر قال لا يحنت . — قال 26
١٥ ابو يوسف في رجل قال ان دخلت هذه الدار فصلى الذهاب
الى مكة او السفر الى مكة او الركوب الى مكة فدخل الدار
فأما ابو حنيفة فقال في ذلك ليس عليه شيء وكذلك قال ابو يوسف
وكذلك لو قال فأما اذهب الى مكة او اسافر الى مكة او اسير الى
مكة . — ولو قال فعلى المشى الى مكة او فأما امشى الى بيت الله فان ابا 27
٢٠ حنيفة قال في هذا يلزمه وكذلك قال ابو يوسف لأن المشى من ايمان
الناس ؛ وأما القياس فليس عليه شيء حتى يسمى حجاً او عمرة ، ولكننا
استحسننا في المشى لانه من ايمان الناس وأخذنا في السفر والذهاب
والركوب بالقياس وليس عليه شيء وان نوى به حجاً او عمرة . — ولو 28
قال ان فعلت كذا وكذا فأما احيى فلان او على ان احيى فلان ففعل

- فَإِنْ عَلَيْهِ أَنْ يُحْجَّ بِنَفْسِهِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُحْجَّ فَلَنَا ، فَإِنْ نَوَى أَنْ يُحْجَّ ١٧, ٢٩
فَعَلَيْهِ أَنْ يَقْلَ وَحَجَّ نَفْسَهُ لَهُ لَازِمٌ . — وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا قَالَ إِنْ أَكَلْتُ
هَذَا الطَّامَ فَأَنَا أَهْدِي إِلَى يَتَافَةِ فَأَكَلَهُ وَهُوَ بِمَكَّةَ يَوْمَ حَلْفٍ لَمْ يَكُنْ
عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ يَحْتِ وَهُوَ فِي بَطْنِهِ وَلَا يَهْدِي لِأَمْتِهِ لَا يَأْوِي
شَيْئًا وَهُوَ فِي بَطْنِهِ وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ فِي الْمَسَاكِينِ . — وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ٨٠
إِذَا أَهْدَى شَيْئًا إِلَى الْكُفَّةِ بِمَنْ لَزِمَتْهُ أَوْ تَطْلُوعَ فَإِنْ كَانَ بِمِثْرًا أَوْ بَقْرَةً
أَوْ شَاةً فِي أَيَّامِ الْحَجِّ ذَبَحَ الْبَقْرَةَ وَالشَّاةَ بِمَنْ يَوْمَ النَّحْرِ وَنَحَرَ الْجُزُورَ
بِمَنْ يَوْمَ النَّحْرِ وَتَصَدَّقَ بِلَحْمٍ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْحَجِّ فَعَلَّ
ذَلِكَ بِمَكَّةَ وَتَصَدَّقَ بِهِ ؛ وَلَوْ كَانَ فِي أَيَّامِ الْحَجِّ وَفَعَلَ ذَلِكَ بِهِ قَبْلَ يَوْمِ
النَّحْرِ وَهُوَ بِمَكَّةَ أَجْزَاءُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ هَذَا . — وَإِنْ كَانَ كَفَّارَةً مِنْ ٨١
نَذْرِ أَوْ جِزَاءِ صَيْدٍ مَا لَمْ يَكُنْ مَتَاعًا فَلَا يَدُّ لَهُ أَنْ يَذْبَحَ يَوْمَ النَّحْرِ وَلَا
يُحْزِرُ الَّذِي قَدَّمَهُ قَبْلَ ذَلِكَ . — وَلَوْ كَانَ الْهَدْيُ نَوْبًا أَوْ دِرَاهِمًا أَوْ ٨٢
عَرَضًا مِنَ الْمَرْوُضِ سَوَى مَا ذُبِحَ فَإِنْ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ فِي ذَلِكَ يَتَصَدَّقُ
بِهِ عَلَى قَرَّاءِ أَهْلِ مَكَّةَ وَأَكْرَهَ أَنْ يُعْطِيَ الْحُجَّةَ فَإِنْ دَفَعَهُ إِلَيْهِمْ أَجْزَاءُ
وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو يُوسُفَ ؛ وَإِنْ تَصَدَّقَ بِقِيَمَةِ ذَلِكَ أَجْزَاءُ . — فَإِنْ ٨٣
حَلَفَ يَهْدِي مَا لَا يَمْلِكُ فَإِنْ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ لَيْسَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ وَكَذَلِكَ
قَالَ أَبُو يُوسُفَ . — وَإِنْ حَلَفَ يَهْدِي شَيْئًا مِمَّا يَمْلِكُ مِنْ أَرْضٍ أَوْ دَارٍ ٨٤
أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ أَهْدَى قِيَمَتَهُ وَيُحْزِرُهُ . — وَإِنْ جَعَلَهُ هَدِيًّا مَسْمُومًا وَلَمْ يُنْسَبْ ٨٥
ذَلِكَ إِلَى مُلْكِهِ وَلَمْ يُنْسَبْ ذَلِكَ إِلَى شَيْءٍ مِنْ مُلْكٍ غَيْرِهِ فَهَذَا لَهُ لَازِمٌ
إِنْ حَنَثَ ، وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ لَزِمَةٌ سَاعَةً تَكَلَّمَ بِهِ وَلَيْسَ هَذَا كَحَلْفِهِ ٨٦
عَلَى مَا لَا يَمْلِكُ . — فَإِنْ حَلَفَ بِنَحْرِ وَلَدِهِ أَوْ غَيْرِهِ حَنَثَ فَإِنْ أَبَا يُوسُفَ ٨٧
قَالَ فِي ذَلِكَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَهَذَا كَحَلْفِهِ يَهْدِي مَا هُوَ مُلْكٌ غَيْرُهُ بَلِ النَّحْرِ
أَبَدٌ وَأَحْرَمٌ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي النَّحْرِ إِلَّا فِي الْوَلَدِ فَإِنَّهُ
قَالَ اخْذْ فِي ذَلِكَ بِالْأَثْوَقِ الَّذِي جَاءَ أَنَّهُ يَذْبَحُ عَنْهُ مَكَانَهُ شَاةً . — وَقَالَ ٨٨

ابو حنيفة إن قال على المني إلى مكة أو إلى الكعبة أو إلى المسجد الحرام فهذا كله لازم . — قلت كان قال إلى الحرم أو إلى الصفا 17.88 والرواة أو إلى المزدلفة وما أشبه ذلك قال هذا باطل لا يلزمه في هذا شيء وكذلك قال أبو يوسف ألا في الحرم قاته قال يلزمه فيه . — وكذلك إن قال هو يهديه إلى الكعبة أو إلى مكة أو إلى المسجد الحرام. 80

باب الحيل في الشرى والبيع

ولو أن رجلا حلف لا يبيع هذا الثوب بمائة درهم حتى يزداد فباعه 18.1 بتسعين درهما فإن أبا يوسف قال في ذلك لا يحث لائمه لم يبعه بمائة درهم . — وكذلك ولو باعه بمائة وعشرة لم يحث وقال لا يحث إلا 2 أن يبعه بمائة سواء . قلت أرأيت لو حلف لا يبيع هذا الثوب بمائة 8 درهم فباعه بتسعين قال لا يحث فات أرأيت إن حلف لا يشتري ثوبا 4 بمائة درهم فاشتري ثوبا بأقل من ذلك قال لا يحث . قلت فإن اشتري 5 بمائة وعشرة قال يحث في قول أبي يوسف قلت أرأيت رجلا حلف 6 لا يبيع ثوبا بمائة درهم فباعه بتسعين درهما وقبض حنطة أو أفلس يسيرة ١٥ قال لا يحث . — وكذلك لو باعه بعشرة دراهم ودينار أو بخمسة دنانير 7 وليس ممها دراهم أو بشيء من العروض لم يحث في شيء من ذلك قال نعم . قلت أرأيت إن حلف لا يبيع هذا الثوب من فلان بمن أبدا 8 فباعه من فلان ومن رجل معه فقال لا يحث . قلت أرأيت إن كان 9 إنما باعه من رجل اشتراه للمعلوف عليه قال لا يحث قلت أرأيت رجلا 10 حلف لا يشتري من فلان جارية أبدا فاشتري من فلان ورجل معه ٢٠ آخر جارية فقال لا يحث . قلت أرأيت إن كان يمينه على هذه الجارية 11 للمعلوف عليه خاصة قال لا يحث أيضا . قلت أرأيت إن كان الخالف 12 اشتري هذه الجارية من رجل أجنبي وأجاز للملوف عليه البيع وضمن

- 13,18 الدرك ايحنت الحالف قال لا . قلت ارأيت رجلا حلب لا يبيع جارية
 14 له ابدا فأمر رجلا فباعها ايحنت قال لا . قلت ارأيت رجلا قال ان
 15 اشتريت هذا العبد فهو حر فاشتراه لغيره ايحنت قال لا . قلت ارأيت
 ان كان الحالف انما اشترى العبد لابن له صغير ايحنت قال لا ايحنت ان
 16 اشهد عند عقدة البيع أنه انما اشتراه لابنه . قلت ارأيت رجلا حلف
 بعتق عبد بعينه ان هو اشتراه ابدا فاشتراه بيما فاسدا ثم قبضه ايحنت
 17 الحالف قال لا . قلت ولم قال لأنه حنت وهو في يد البائع وعتق
 18 المشتري لا يجوز فيه قبل ان يقبضه لأنه بيع فاسد . قلت ارأيت ان
 19 كان العبد ودبعة في يد المشتري يوم اشتراه ايحنت قال لا . قلت ارأيت
 ان كان هذا العبد في يد البائع والبائع هو الذي حلف بمتقه ان باعه فباعه
 20 بيما فاسدا ايحنت قال نعم . قلت ارأيت ان كان العبد يوم باعه هذا
 21 البيع الفاسد في يد المشتري ايحنت البائع الحالف قال لا . قلت ارأيت
 رجلا قال اول كر جنطة املكه فهو صدقة للساكنين فملك كرا ونصفا
 22 قال لا ايحنت . قلت ارأيت ان ملك قفيزا بعد قفيز حتى يملك اربعين
 قفيزا الا أنه يأكل الاول فالاول وانما يملك قفيزا بعد قفيز ايحنت قال
 10 لا . قلت ارأيت ان قال اول عبد املكه فهو حر فملك عبدا ونصفا
 23 صفقة واحدة ايحنت قال نعم لا يشبه هذا الباب الاول . قلت ارأيت
 ان قال اول عبد املكه فهو حر فاشترى نصف عبد فباعه ثم اشترى
 24 النصف الآخر هل ايحنت قال لا . قلت ارأيت ان كان انما قال اول
 عبد اشتريه فهو حر فاشترى نصف عبد فباعه ثم اشترى النصف الباقي
 20 ايحنت قال نعم .

باب المساكنة ودخول الدار

19,1 سئل ابو يوسف عن رجل حلف لا يسكن فلانا في دار ولا نية له

- فَسَكَنَ مَعَهُ فِي دَارِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي مَقْصُورَةٍ عَلَى حِدَةٍ فَقَالَ لَا يَحْنُتْ
 حَتَّى يَكُونَا فِي مَقْصُورَةٍ وَاحِدَةٍ وَفِيهَا قَوْلُ آخِرِ آتِهِ يَحْنُتْ ، وَأَمَّا كَلَامُ
 النَّاسِ فِي هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَسْكُنُ مِصْرًا هُوَ فِيهِ . — وَسَأَتُهُ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ ١٩
 لَا يَسْكُنُ رَجُلًا مَعَهُ فِي مَنْزِلِهِ ثُمَّ اخَذَ فِي النُّقْلَةِ سَاعَةَ حَلْفٍ قَالَ لَا
 يَحْنُتْ . قَالَتْ أَرَأَيْتَ رَجُلًا حَلَفَ لَا يَسْكُنُ هَذَا الْبَيْتَ بَيْنَهُ فَهَدُمَ ثُمَّ ٨
 بَنَى ثُمَّ سَكَنَهُ قَالَ لَا يَحْنُتْ . — قَالَ وَكَذَلِكَ لَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَسْكُنَ هَذِهِ ٤
 الدَّارَ جُعِلَتْ مَسْجِدًا فَسَكَنَهُ الْحَالِفُ لَمْ يَحْنُتْ . — وَكَذَلِكَ لَوْ جُعِلَتْ ٥
 بَنَانًا لَمْ يَحْنُتْ . — قَالَتْ أَرَأَيْتَ إِنْ جُعِلَتْ هَذِهِ الدَّارُ بَسْتَانًا ثُمَّ أُعِيدَتْ ٦
 جُعِلَتْ دَارًا فَسَكَنَهَا الْحَالِفُ يَحْنُتُ قَالَ لَا قَالَتْ أَرَأَيْتَ رَجُلًا حَلَفَ لَا يَسْكُنُ ٧
 دَارًا لِفُلَانٍ أَبَدًا فَسَكَنَ دَارًا بَيْنَ فُلَانٍ وَرَجُلٍ آخَرَ قَالَ لَا يَحْنُتْ . قَالَتْ ١٠
 أَرَأَيْتَ إِنْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ بَيْتًا لِفُلَانٍ فَسَكَنَ صَفَةً لَهُ قَالَ يَحْنُتُ إِلَّا
 أَنْ يَكُونَ نَوَى لَا يَسْكُنُ بَيْتًا دُونَ صَفَةٍ . قَالَتْ أَرَأَيْتَ رَجُلًا حَلَفَ لَا ٩
 يَدْخُلُ الْكُوفَةَ إِلَّا حَابِرَ سَبِيلٍ فَدَخَلَهَا مَارًا فِيهَا ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَأَقَامَ فِيهَا
 زَمَانًا فَقَالَ لَا يَحْنُتْ . قَالَتْ أَرَأَيْتَ رَجُلًا حَلَفَ لَا يَدْخُلُ عَلَى فُلَانٍ وَلَا ١٠
 نَبِيَّةٍ لَهُ فَدَخَلَ عَلَيْهِ دَارًا قَالَ لَا يَحْنُتْ . — وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَكَذَلِكَ لَوْ ١١
 دَخَلَ عَلَيْهِ دَهْلِيْزًا أَوْ مَسْجِدًا لَمْ يَحْنُتْ وَأَمَّا يَحْنُتُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ بَيْتًا
 أَوْ صَفَةً . قَالَتْ أَرَأَيْتَ إِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ الْكُمْبَةَ قَالَ لَا يَحْنُتْ . قَالَتْ ١٢
 أَرَأَيْتَ رَجُلًا حَلَفَ لَا يَدْخُلُ عَلَى فُلَانٍ مَنْزِلًا فَدَخَلَ الْحَالِفُ وَلَيْسَ
 الْحُلُوفُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْمَنْزِلِ ثُمَّ إِنْ الْحُلُوفُ عَلَيْهِ جَاءَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى
 ٢٠ الْحَالِفِ فِي ذَلِكَ الْمَنْزِلِ قَالَ لَا يَحْنُتْ . قَالَتْ أَرَأَيْتَ رَجُلًا حَلَفَ لَا ١٤
 يَدْخُلُ عَلَى فُلَانٍ مَنْزِلًا أَبَدًا وَحَلَفَ الْآخَرُ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَدْخُلُ عَلَى
 الْحَالِفِ الْأَوَّلِ مَنْزِلًا أَبَدًا فَأَرَادَا أَنْ يَجْتَمِعَا فِي مَنْزِلٍ جَمِيعًا وَلَا يَحْنُتْ
 وَاحِدٌ مِنْهُمَا كَيْفَ الْحِيلَةُ فِي ذَلِكَ قَالَ يَدْخُلُ الْحَالِفَانِ جَمِيعًا وَلَا يَسْبِقُ
 وَاحِدٌ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ بِالْدُخُولِ . قَالَتْ أَرَأَيْتَ رَجُلًا حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارَ ١٥

- 19, 18 فلان ابدا فدخلها كرها لا يقدر على أن يجتمع قال لا يجت. — قلت
17 ولم قال لأنه إنما أدخل ولم يدخل. — قلت أرايت إن حلف لا يطأ
منزل فلان بقبمه يعني بذلك لا يضع قدمه على أرض منزله أيجت إن
18 دخلها وعليه حنّان أو فلان قال لا يجت. قلت أرايت إن دخلها راكبا
19 أيجت وقد نوى ما وصفت لك قال لا. قلت أرايت إن لم يكن له
20 نية أيجت في جميع ما ذكرت لك قال نعم. قلت أرايت إن حلف لا
21 يدخل دار فلان فأدخل إحدى قدميه قال لا يجت. قلت أرايت إن
قام في طاق باب منزله أيجت قال إن كان في موضع إذا أغلق الباب
كان الحالف خارجا من المنزل لم يجت وإن كان في موضع إذا أغلق
الباب كان داخلا جت. قلت أرايت رجلا حلف لا تدخل امرأته على
10 أيها ابدا فدخلت امرأته دارا ثم دخل أبوها عليها أيجت قال لا.
22 قلت فإن كان الموضع الذي دخل الأب فيه على ابنته هو منزل الأب
23 أيجت قال لا. قلت أرايت الرجل يحلف لا تدخل امرأته دار فلان
إلا بأذن الزوج لها فأذن الزوج لها مرة فدخلت ثم دخلت مرة
24 أخرى بغير أمره قال لا يجت. قلت أرايت إن كان قال لها إن دخلت
25 دار أبيك إلا بأذني فأذن لها فدخلت ثم دخلت مرة أخرى بغير أذنه
26 أيجت قال نعم. قلت فكيف الحيلة للحالف حتى تدخل كلما شاءت ولا
تستأمره ولا يجت الزوج قال يقول لها الزوج قد أذنت لك في دخول
27 هذه الدار كلما شئت فدخل كلما شئت ولا يجت. قلت أرايت رجلا
حلف لا يخرج من باب هذه الدار ابدا كيف الحيلة حتى يخرج ولا
20 يجت قال إن شاء صعد حائطا من حيطان الدار ثم نزل إلى الطريق
أو إلى دار أخرى فخرج من باب الدار التي نزل إليها ولا يجت.
28 قلت أرايت رجلا قال لامرأته أنت طالق إن خرجت من بيتي هذا
29 ولا نية له. فخرجت من البيت إلى الحجرة أيجت قال لا. قلت أرايت

- ١٩, ٨٥ إن حلف لا يدخل فلان بته فدخل فلان هجرته يحنث قال لا . قلت
 أريت رجلا حلف لا يسكن فلانا أبدا فزاره في منزله فبات عنده
 ليلة أو ليلتين يحنث قال لا . قلت أريت رجلا حلف لا يسكن منزلا
 يشتره له فلان أبدا فسكن دارا اشتراها له فلان وآخر معه يحنث
 قال لا . قلت أريت رجلا حلف أن لا يأكل من طعام يشتره له فلان
 فاشترى له فلان ورجل معه طعاما فأكل منه يحنث قال نعم . قلت أريت
 رجلا قال كل مال لي في المساكين صدقة إن دخلت دار فلان فدخلها فحنث
 ما عليه قال عليه أن يتصدق بجميع ماله من الدراهم والدنانير والمتاع
 الذي للتجارة . قلت وليس عليه أن يتصدق بقيمة منزله قال لا . قلت
 ٨٤, ٨٦ أريت إن أراد الرجل أن يدخل منزل فلان وأراد أن لا يحنث كيف
 الحيلة في ذلك قال يتصدق بماله الذي وصفت لك بما كان للتجارة
 والمال الصامت على بعض من يشق به ويدفعه إليه ثم يدخل الدار التي
 حلف لا يدخلها فإذا فعل ذلك لم يحنث ، فإن وهب له بعد ذلك ماله
 الذي تصدق به عليه صاحبه لم يحنث قلت فإن طاد إلى دخول هذه
 ٨٨ الدار بعدما وهب له ماله يحنث قال لا . — قلت أريت إن كان أمما
 ٨٧ قال امرأتى طالق إن ساكنت فلانا في دار بالكوفة فافقسما دارا وضربا
 بينهما حائطا وفتح كل واحد منهما بابا في نصيبه على حدة ثم سكن
 كل واحد منهما في نصيبه قال لا حنث عليه . قلت فلو كان أمما حلف
 لا يسكنه في هذه الدار بعينها ففعل ما وصفت ثم ساكنه قال يحنث
 ٨٩ إذا في هذا الوجه . قلت أريت رجلا حلف لا يضع رجله في منزلك
 أبدا وهو يعني لا ادخل منزلك حافيا أبدا فدخل المنزل متملا أو راكبا
 قال لا يحنث ولو لم يكن له نية حنث . قلت أريت رجلا قال امرأتى
 طالق ثلاثا إن ساكنت فلانا بالكوفة ولا نية له فسكننا جميعا بالكوفة
 كل واحد منهما دارا قال لا يحنث حتى يجتمعا في منزل .

باب اليمين في التقاضي

- 20,1 قَلْتُ ارَأَيْتَ رَجُلًا حَلَفَ لَا يَأْخُذُ مَا لَهُ عَلَى فُلَانٍ إِلَّا جَمِيعًا فَأَخَذَ حَقَّهُ
 جَمِيعًا إِلَّا دَرَاهِمًا وَاحِدًا وَهَبَهُ لِلْمَطْلُوبِ ائِخْتِ قَالَ لَا . قَلْتُ ارَأَيْتَ إِنْ
 أَخَذَ جَمِيعَ حَقِّهِ كُلَّهُ فَوَجَدَ فِيهَا دَرَاهِمًا سِتُّوًّا أَوْ نَحْصًا أَوْ رِصَاصًا ائِخْتِ
 ٨ قَالَ لَا حَتَّى يَسْتَبْدِلَهُ . قَلْتُ ارَأَيْتَ رَجُلًا حَلَفَ لَا يَتَقَاضَى فُلَانًا فَلَزِمَهُ .
 4 وَلَمْ يَتَقَاضَ ائِخْتِ قَالَ نَعَمْ . قَلْتُ ارَأَيْتَ إِنْ حَلَفَ الْمَطْلُوبُ لَا يُعْطَى فُلَانًا
 حَقَّهُ دَرَاهِمًا دُونَ دَرَاهِمٍ فَأَعْطَاهُ بَعْضَ حَقِّهِ ائِخْتِ قَالَ لَا يَحْتِ إِلَّا أَنْ يُعْطِيَهُ
 ٥ بَعْدَ ذَلِكَ بَقِيَّةَ حَقِّهِ وَلَوْ حَلَفَ الْمَطْلُوبُ يُعْطَى الطَّالِبُ مَا لَهُ رَأْسُ الشَّهْرِ وَلَا
 نَيْةَ لَهُ فَإِنَّهُ فِي سَعَةِ مَنْ يَمِينُهُ إِلَى اللَّيْلَةِ أَلْتِي يَهْلُ فِيهَا الْهَلَالُ وَالْقَدُّ إِلَى اللَّيْلِ
 ٦ فَإِذَا جَاءَ اللَّيْلُ وَلَمْ يُعْطِهِ حَنْتَ . — وَلَوْ حَلَفَ لِيُعْطِيَهُ حَقَّهُ صَلَاةُ الظُّهْرِ
 كَانَ لَهُ وَقْتُ الظُّهْرِ كُلُّهُ فَإِنْ دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ وَلَمْ يُعْطِهِ حَنْتَ . —
 7 وَلَوْ حَلَفَ لِيُعْطِيَهُ حَقَّهُ طُلُوعَ الشَّمْسِ كَانَ لَهُ مِنْ حِينَ طُلُوعِ الشَّمْسِ
 8 حَتَّى تَبْيَضَ فَإِنْ أَبْيَضَ قَبْلَ أَنْ يُعْطِيَهُ حَنْتَ . — قَلْتُ وَلَوْ حَلَفَ الْمَطْلُوبُ
 لَا يُعْطَى الطَّالِبُ الْيَوْمَ شَيْئًا وَحَلَفَ الطَّالِبُ لَا يَفَارِقُ الْمَطْلُوبَ حَتَّى يَسْتَوْفَى
 مَا لَهُ عَلَيْهِ كَيْفَ الْحِسْلَةُ فِي ذَلِكَ قَالَ إِنْ دَخَلَ بَيْنَهُمَا رَجُلٌ قَضَى
 ٩ الطَّالِبَ حَقَّهُ بَرًّا جَمِيعًا وَلَمْ يَحْتِ وَاحِدًا مِنْهُمَا . قَلْتُ ارَأَيْتَ إِنْ جَاءَ
 قَوْمٌ فَأَخَذُوا الطَّالِبَ فَحَبَسُوهُ عَنِ لُزُومِ الْمَطْلُوبِ وَحَالُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ
 وَأَمَرُوا الْمَطْلُوبَ بِالزَّهَابِ إِلَى أَهْلِهِ فَذَهَبَ وَالطَّالِبُ لَا يَقْدِرُ عَلَى حَبْسِهِ
 10 لَمَنْعَ الَّذِينَ مَنَعُوهُ وَحَبَسُوهُ عَنِ لُزُومِهِ ائِخْتِ قَالَ لَا . قَلْتُ ارَأَيْتَ إِنْ
 حَلَفَ لَا يَفَارِقُهُ حَتَّى يَسْتَوْفَى مَا لَهُ عَلَيْهِ فَنَامَ الطَّالِبُ وَهَرَبَ الْمَطْلُوبُ
 11 وَالطَّالِبُ لَا يَعْلَمُ ائِخْتِ الطَّالِبُ قَالَ لَا . قَلْتُ وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ يَنْجِ الطَّالِبُ
 وَلَكِنَّهُ غَفَلَ عَنِ الْمَطْلُوبِ فَهَرَبَ الْمَطْلُوبُ وَقَدْ كَانَ مَعَهُ حَيْثُ يَرَاهُ قَالَ
 12 لَا يَحْتِ وَهَذَا وَالبَابُ الْأَوَّلُ سَوَاءً . قَلْتُ ارَأَيْتَ رَجُلًا تَقَاضَى رَجُلًا

- فقال ما لي عليك صدقة إن فارتك حتى استوفيه منك ففارقه ولم يستوف منه أيحنت قال نعم ، ولا يشبه هذا قول ما لي عليك صدقة في المساكين . قلت أرأيت إن كان المطلوب معسرا يجب على الخالف 20,18 وقد فارقته قبل أن يستوفى منه أن يتصدق عليه بماله قال لا . قلت 14 أرأيت إن قال الطالب هي على المساكين صدقة إن فارتك حتى استوفيتها يعني إن ثيابك أيها المطلوب في المساكين صدقة إن فارتك حتى استوفيتها وهو يريد غيرها وقد أراد أن يوقع في قلب المطلوب أنه إنما حلف على ما له عليه ، ففارقه ولم يقبض منه شيئا أيحنت قال لا . قلت أرأيت إن حلف لا يفارقه فأمره السلطان أن لا يعرض له 15 وحال بينه وبين لزومه فذهب المطلوب الى اهله ولم يقدر الآخر على مساكه أيحنت قال لا . قلت أرأيت رجلا قال كل شيء أبيع به فلانا فهو عليه صدقة ثم بايحه أيحنت قال لا . قلت أرأيت رجلا قال كل 17 مناع أيملكه فهو في المساكين صدقة فباعه بعد ذلك متساعا أيحنت قال لا لأنه إنما حنت والمتساع ليس في ملكه . قلت أرأيت رجلا حلف 18 لا يفارق غريمه حتى يستوفى ما له عليه وليس عند المطلوب شيء فأقرض الطالب المطلوب مالا مثل ما له عليه فلما قبضه المطلوب قضاء الطالب بماله الأول عليه أيخرج الخالف من يمينه قال نعم . قلت أرأيت رجلا 19 حلف لا يأخذ ما له على فلان اليوم إلا جيعا فأخذ منه جميع ما له عليه اليوم فوجد فيها درهما ستوقا فاستبدله من يومه أو من بعد يومه 20 قال إن كان استبدله من يومه حنت وإن كان استبدله من بعد يومه لم أيحنت . قلت أرأيت رجلا له على رجل دراهم فحلف المطلوب لا 20 يعطى الطالب شيئا ثم أمر المطلوب رجلا فأعطاه عنه أيحنت قال نعم لأن رسولاه في هذا بمنزلة . قلت أرأيت إن كان حلف لا يعطيه 21 شيئا يعني من يده الى يده قال له يمينه ولا أيحنت قلت أرأيت المطلوب 22

إذا حلف لا يُعطيه مما عليه درهما فما فوقه فأعطاه حقه كله دنانير وإتاما
20,28 عن دراهم أيحنت قال لا . قلت أرأيت رجلا حلف لا يعطي فلانا
حقه اليوم فأعطاه اليوم بمضه أو كله إلا شيئا يسيرا قال لا يحنت .

باب الطعام والشراب

- 21.1 قلت أرأيت رجلا حلف لا يذوق لفلان طعاما ولا شرابا يعني لا يذوق
طعاما له بعينه خبزا أو لحما ويعني بالشراب آلا يشرب شرابا له بعينه
يعني بذلك نبذ التمر والتين أو نوعا من الاثربة فأكل من صنف
3 غيره وشرب من صنف غير الذي نوى قال لا يحنت . قلت أرأيت رجلا
حلف لا يذوق لفلان طعاما ابدا ولا نية له فأهدى فلان للحالف
4 هدية فأكلها قال لا يحنت . قلت أرأيت إن حلف لا يأكل له طعاما ابدا
فاشترى منه طعاما فأكله قال لا يحنت . قلت أرأيت رجلا حلف لا يذوق
طعام فلان اهو عندك مثل قوله لا يذوق طعاما لفلان قال نعم هما
5 سواء . قلت أرأيت رجلا حلف فقال إن أكلت عندك طعاما ابدا
فهو علي حرام ينوي بذلك اليمين فأكل عنده قال لا يحنت . قلت
6 أرأيت رجلا حلف إن أكلت طعامي هذا فهو في المساكين صدقة
7 فأكل منه أيحنت قال لا . قلت أرأيت رجلا حلف إن أكلت هذا
8 الطعام فهو علي حرام فأكله قال لا يحنت . — قلت لم لا يكون حاشا
ويكون عليه الكفارة قال لأنه إنما صار عليه حراما بعدما أكله فلذلك
9 لا يكون حاشا . قلت أرأيت إن حلف لا يأكل لفلان لقمة ابدا فأكل
10 طعاما بين المحلوف عليه وبين آخر قال لا يحنت . قلت ولم لا يحنت
قال لأن كل لقمة أكلها فهي بين المحلوف عليه وبين الآخر فكأن
واحدة أكلها فليست للمحلوف عليه فلا يحنت إلا أن يأكل لقمة
11 لفلان ليس لأحد فيها حق . قلت أرأيت إن حلف لا يأكل وهو ينوي

- لا يأكل اللحم ولا يتكلم بالذي نوى من ذلك قَالَ ليست نيته بشيء
 وأتى الطعام أكل حنت. قُلْتُ فإن كان حيث حلف قَالَ لا أكل شيئاً 21, 12
 أبداً وهو ينوى اللحم قَالَ له نيته ولا يشبه هذا الباب الأول. قُلْتُ 18
 أرايت رجلاً حلف لا يشرب الشراب ولا نية له قَالَ إنما هذا على
 الحمر فإن شرب غيرها لم يحنت. قُلْتُ أرايت رجلاً حلف لا يركب 14
 حراماً أبداً فشرب خراً ايحنت قَالَ لا وإنما هذا على الفجور إذا لم
 يكن له نية. قُلْتُ أرايت رجلاً حلف لا يشرب هذا الماء فجعل نبينا 15
 فشربه ايحنت قَالَ لا. قُلْتُ فإن كان حلف لا يشرب هذا الماء فصبه 16
 في سويق ثم شربه ايحنت قَالَ لا. إن كان السويق هو الغالب عليه.
قُلْتُ أرايت إن حلف لا يأكل هذا السمن فجعل في الحبيص فكان 17
 الحبيص هو الغالب فأكله ايحنت قَالَ لا. قُلْتُ أرايت رجلاً حلف لا 18
 يشرب هذا العصير فجعل منه خللاً أو تخيضاً فشربه قَالَ لا ايحنت. قُلْتُ 19
 أرايت إن حلف لا يأكل هذا الجمل فكبر حتى صار مسناً فأكله قَالَ
 يحنت ولا يشبه هذا الباب الأول قُلْتُ أرايت رجلاً حلف لا يبيت 20
 عنده رجل فكث عنده حتى مضى أقل من نصف الليل ثم خرج ١٥
 من عنده قَالَ لا ايحنت ، وإن مكث عنده أكثر من نصف الليل
 حنت. قُلْتُ أرايت رجلاً قال لامرأته انت طالق إذا امسيت ولم اطعم 21
 ولا نية له قَالَ إن غربت الشمس ولم يطعم حنت ووقع الطلاق قُلْتُ 22
 أرايت رجلاً اخذ لقمة ليأكلها وأدخلها في فيه فقال له رجل امرأتي
 طالق ثلاثاً إن أكلتها وقال آخر امرأتي طالق ثلاثاً إن أخرجتها من ٢٠
 فيك ، هل يكون في هذا حيلة حتى لا ايحنت واحد منهما قَالَ يأكل
 الذي حلف عليه بعض اللقمة ويلقى بقيتها ولا ايحنت واحد من الحالفين. —
قُلْتُ فإن لم يفعل ولكن أنساناً آخر جاء حتى اخذ اللقمة من في 23
 المحلوف عليه فأخرجها فألقاها قَالَ ان القاهها والمحلوف عليه مطاوع

له حنث الذي حلف لا يلقبها من فيه، وإن أخرجها والحلوف عليه
 جاهد عليه أن لا يضل تمتع بمجهده مغلوب على ذلك فلا حنث على
 21.34 واحد من الحالفين . قلت أرأيت رجلا وهب لرجل مالا ثم قال
 الواهب امرأتى طالق ثلاثا إن انقضت هذا المال الذي وهبته لك إلا
 على اهلاك فأراد الموهوب له أن يقضى ببعض ذلك المال دينا عليه أو
 يصل بذلك الى بعض قرابته أو يبيع ببعض ما وهب له ترى الحالف
 يحنث في حلفه إن انقض الحلوف عليه بعض الهبة وقضى ببعضه دينة أو
 حج قال لا يحنث الحالف حتى تكون الهبة كلها تنقضي على غير اهله .

باب المضاربة والخروج منها

- 22.1 قلت أرأيت رجلا أراد أن يدفع الى رجل مالا مضاربة وأراد صاحب
 المال أن يكون المضارب ضامنا للمال كيف الحيلة في ذلك والثقة قال
 يقرض رب المال المضارب المال كله إلا درهما ثم يشاركه بذلك الدرهم
 بجميع ما أقرضه على أن يعملا بالمال جميعا فما رزقهما الله من شيء
 فهو بينهما نصفان أو كيف شاء فيكون ذلك جائزا . قلت فإن عمل احدهما
 بالمال دون صاحبه باذن صاحبه قال ذلك جائز والربح بينهما على ما
 8 اشتراطا عليه من ذلك . قلت أرأيت رجلا أراد أن يدفع الى رجل مالا
 مضاربة وليس عنده إلا متاع كيف الحيلة في ذلك حتى يجوز المضاربة
 قال يبيع المتاع من رجل يتق به ويقبض المال فيدفعه الى المضارب
 مضاربة فيكون المضارب هو الذي يشتري المتاع الذي باعه رب المتاع
 من المشتري ويتقدم الثمن فيكون المتاع بعينه قد دفع الى المضارب
 20 قلت أرأيت إن أراد أن يدفع اليه مالا مضاربة غير أنه أراد إن توى
 4 المال أن يضمن المال المضارب كله كيف الحيلة في ذلك قال يقرض رب
 المال المضارب المال كله ثم يدفعه المستقرض الى رب المال مضاربة بالنصف

او بما شاء ثم يذفه ربّ المال الى المستقرض بضاعة فيكون ذلك جائزاً
في قول ابى حنيفة وأبى يوسف وقال زفر في هذا الربح كله للذى عمل.

باب الدين والحالة

- قُلْتُ ارَأَيْتَ الرَّجُلَ يَكُونُ لَهُ الْمَالُ عَلَى رَجُلٍ فَأَرَادَ الْمَطْلُوبُ أَنْ يَحْبِلَ 1. 23
• الطالب على رجل وقال الطالب انا اخاف أن يتوى إن احتلني به على
هذا الرجل وأنت عندى اوثق كيف الحيلة في ذلك قَالَ يُشْهَدُ الْمَطْلُوبُ
أَنَّ الطَّالِبَ وَكَيْلَ لَهُ فِي قَبْضِ مَا لَهُ عَلَى غَرِيمِهِ فَلَانٍ وَيَقْرَأُ لَهُ فَلَانٍ
بِالْوَكَاةِ . قُلْتُ ارَأَيْتَ إِنْ قَالَ الْمَطْلُوبُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَقْبِضَ الْمَالُ مِنْ
غَرِيمِي ثُمَّ يَقُولُ قَدْ ضَاعَ قَبْلَ أَنْ أَسْتَقْدِمَهُ وَأَقْتَصِّهِ ، فَيَرْجِعَ عَلَى بِالْمَالِ
1٠ مَرَّةً أُخْرَى كَيْفَ الْحِيلَةُ وَالْتِقَةُ فِي ذَلِكَ قَالَ لَا يَتَوَكَّلُ الطَّالِبُ لِلْمَطْلُوبِ
وَلَكِنْ يَضْمِنُ غَرِيمَ الْمَطْلُوبِ مَا عَلَى الْمَطْلُوبِ لِلطَّالِبِ وَيَحْمِلُ كُلَّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا ضَامِنًا لِجَمِيعِ الْمَالِ يَأْخُذُ أَيْمَانَهُمَا شَاءَ بِذَلِكَ . قُلْتُ ارَأَيْتَ إِنْ قَالَ 8
الْمَطْلُوبُ لَا أَرْضَى أَنْ يَكْفُلَ عَنِّي أَحَدٌ شَيْءً لِأَنَّ ذَلِكَ أَضْرَارٌ فِي تِجَارَتِي
كَيْفَ الْحِيلَةُ فِي ذَلِكَ قَالَ يَحْتَالُ الطَّالِبُ بِالْمَالِ عَلَى غَرِيمِ الْمَطْلُوبِ عَلَى أَنَّ غَرِيمَ
1٥ الْمَطْلُوبِ إِنْ لَمْ يُوَافِ الطَّالِبَ بِمَا احْتَالَ بِهِ عَلَيْهِ إِلَى كَذَا وَكَذَا مِنَ الْأَجْلِ
فَالْمَطْلُوبُ الْحَبِيلُ ضَامِنٌ هَذَا الْمَالُ عَلَى حَالِهِ . قُلْتُ وَيَجُوزُ ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ 4
ذَلِكَ جَائِزٌ . قُلْتُ ارَأَيْتَ الرَّجُلَ يَكُونُ لَهُ عَلَى رَجُلٍ مَالٌ مِنْ ثَمَنِ مَتَاعٍ 5
وَالْمَالُ حَالٌ فَأَرَادَ الْمَطْلُوبُ أَنْ يُؤَخِّرَهُ الطَّالِبَ بِالْمَالِ سَنَةً عَلَى أَنْ يُؤَدِيَ
إِلَيْهِ كُلَّ شَهْرٍ كَذَا شَيْئًا مَسْمًى فَخَافَ الطَّالِبُ أَنْ لَا يَفِي بِذَلِكَ كَيْفَ
2٠ الْحِيلَةُ فِي ذَلِكَ قَالَ يُشْهَدُ أَنَّهُ قَدْ أَخْرَجَهُ بِالْمَالِ الَّذِي عِنْدَهُ كَذَا كَذَا
شَهْرًا عَلَى أَنْ يُؤَدِيَ إِلَيْهِ كُلَّ شَهْرٍ كَذَا فَإِنْ أَخَّرَ نَجْمًا عَنْ مَحَلِّهِ فَجَمِيعُ
الْمَالِ عَلَى الْمَطْلُوبِ حَالٌ . قُلْتُ وَيَجُوزُ ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ هُوَ جَائِزٌ عَلَى مَا وَصَفْتَ 6
لَكَ . قُلْتُ ارَأَيْتَ رَجُلًا ارَادَ أَنْ يَقْرَضَ رَجُلًا مَالًا وَيَرْتَهِنَ مِنْهُ بِالْمَالِ 7

- عبدًا فخاف المقرض أن يموت العبد في يده فيتوى ماله كيف الحيلة في ذلك قال يشتري العبد بالمال الذي يريد أن يفرضه أباه ويشهد أنه لم يقبضه فان رد المقرض المال عليه اقاله البيع إن أحب وإن مات 23,8
- العبد مات من مال المقرض ورجع المقرض عليه بماله قلت أرأيت إن قال المقرض أنا أخاف أن أجيتك بالمال وأستقبلك في العبد فلا تقبلي كيف الحيلة في ذلك قال فليشترط عليه المقرض أنه يبيعه العبد على أنه بالخيار فيه إلى شهر كذا من سنة كذا ، فان رد إلى المشتري ماله إلى ذلك وإلا فلا خيار له والبيع لازم له . قلت ويجوز هذا قال 9
- نعم هو جائز . قلت أرأيت رجلا أراد أن يقرض رجلا مالا ويرتهن منه دارا فخاف المرتهن أن يستحق بمض الدار فيطيل الرهن في جميعها كيف الحيلة 10
- قال يشتريها ويحمل له الخيار كما وصفت لك في الباب الأول . قلت أرأيت رجلا له على رجل مال والمطلوب محتاج فأحب الطالب أن يدع له المال فيحتسب بذلك من زكاته كيف الحيلة حتى يجوز ذلك من زكاته . قال يتصدق الطالب على المطلوب بمثل ما له عليه ويدفعه إليه ويحتسب بذلك 11
- من الزكاة ثم يقبض الطالب المال مما كان له عليه . قلت ويجزئه ذلك 12
- ويسمى فيما بينه وبين الله تعالى قال نعم . قلت أرأيت إن كان للطالب في المال الذي على المطلوب شريك فخاف الطالب أن يشركه فيما قبضه من هذا المطلوب هل في ذلك حيلة قال نعم يجب المطلوب للطالب مالا بقدر حصة الطالب مما عليه ويقبضه منه الطالب ثم يتصدق الطالب على المطلوب بما يوجب له المطلوب ويبرئه مما عليه من الدين . قلت 13
- وهذا عندك صحيح يجزئ من الزكاة قال نعم . قلت فهل يضمن الطالب لشريكه شيئا قال لا . قلت أرأيت رجلا له على رجل مال فجده المطلوب ذلك المال وحلف عليه عند القاضي فوقع للمطلوب عند الطالب مال ودية أو دين ليس له بينة إيسع الطالب أن يقبض من

- ذلك بقدر ما كان له عليه قَالَ نعم . قُلْتُ فإن قَمَّه الى القاضي فاستحلفه 23,17
 ما اودعك هذا مالا وما كان لهذا عندك شيء فحلف على ذلك ونوى
 بذلك شيئا آخر ايسره ذلك قَالَ نعم هو في سعة قَالَ حدثنا ابو خيفة
 عن حماد عن ابراهيم قال اذا استحلف وهو مظلوم قاليمين على مانوى . —
 • قُلْتُ ارايت ان كان لرجل على رجل مائة دينار من ثمن جاريتين كل 18
 جارية بخمسين دينارا وعلى المطلوب صك بخمسين دينارا وقد جحد
 المطلوب الخمسين انى لا صك عليه بها واراد الطالب ان يأخذ المطلوب
 بجميع المائة دينار هل في ذلك حيلة قَالَ نعم يوكل الطالب رجلا غريبا
 لا يعرف قبض المال من المطلوب ويشهد له على ذلك في الملائية ثم
 يدعو الوكيل في السر فيشهد عليه من يتق به أنه قد اخرجه من
 الوكالة ويتنقب الطالب فاذا تنقب قبض الوكيل الماء وقدم الغائب وأقام
 بينة على اخراجه الوكيل من الوكالة فيأخذ المطلوب بالخمسين دينارا
 مرة اخرى . — قُلْتُ ويجوز ذلك قَالَ نعم . — قُلْتُ ويسعه فيها بينه 19,20
 وبين الله تعالى قَالَ نعم . قُلْتُ ارايت الرجل يكون له على رجل مال 21
 فجحده واراد المطلوب ان ينقب قَالَ يأخذ منه كفيلا بنفسه فان لم
 يواف مع كفيله فالكفيل وكيل المطلوب في خصومة الطالب ضامن
 لما ذاب للطالب على المطلوب . قُلْتُ ارايت لو أنه كفل بنفس المطلوب 22
 على أنه ان لم يواف به الطالب غدا عند القاضي فالمال الذى يدعيه
 الطالب وهو كذا وكذا على الكفيل قَالَ هذا جائز ايضا . قُلْتُ ارايت 23
 ان اختلفا فقال الكفيل قد وافيت به فلم تحيى وقال الطالب بل قد
 جئت فلم تواف انت قَالَ القول قول الطالب والمال للكفيل لازم . قُلْتُ 24
 ارايت ان كانت الكفالة على ما وصفت غير ان الكفيل قد اشترط
 على الطالب ان لم يواف المطلوب فالكفيل برى ثم اختلفا في الموااة
قَالَ الكفيل ضامن للنفس وهو برى من المال . قُلْتُ فلو لم يكن الاثر 25

- على ما وصفت ولكنه كفّل بنفسه فإن لم يواف الطالب فكفّل برئى .
 23,24 ثم اختلفا في الموافقة قال القول قول الكفيل . قلت فهل في هذا
 الباب شيء اوتق للطالب ممّا وصفت قال نعم يضمن الكفيل المال الذي
 يدعيه الطالب على أنّه إن وافاه بالمطلوب غداً في مكان القاضي فهو
 من المال برئى . — قلت هذا جائز عندك قال نعم . — قلت أرايت
 27,28 رجلاً اراد أن يرهن نصف دار أو نصف عبد والدار غير مقسومة
 كيف الحيلة في ذلك حتى يجوز قال يبيع الراهن من المرتهن نصف داره
 ويقبضه المرتهن ثم يقبله آياه ولا يدفعه اليه حتى يستوفى منه الثمن قلت
 29 فإن كان عبداً فأت في يدي المشتري قال يبطل عن المستقرض الدين . قلت
 30 أرايت الذي يكفل بنفس الرجل على أنّه إن لم يواف به غداً فهو
 ضامن اللاف التي للطالب على المطلوب فلم يواف قال هو ضامن المال .
 31,32 قلت فهل يبطل غيركم ذلك قال نعم بعض الفقهاء يبطل ذلك . قلت فما
 الحيلة في ذلك حتى يجوز في قولكم وقول غيركم قال يشهد عليه أنّه
 33 ضامن اللاف التي على المطلوب على أنّه إن وافى به غداً فهو برئى . قلت
 فيجوز هذا في قول كل واحد قال نعم .
 34

باب الشفعة

- 24,1 قلت أرايت الرجل يريد أن يشتري داراً ويخاف أن يأخذها جارها
 بأشفعة فكره أن يمنعه من ذلك فيظلمه وكره أن يعطيه الدار فيدخل
 عليه ما يكره هل عندك في ذلك حيلة قال نعم يتصدق البائع على
 المشتري بيت من الدار بطريقه ثم يشتري منه ما بقي من الدار فلا
 25 يكون لشفيع فيها شفعة . قلت أرايت إن أحلفه القاضي ما دالست ولا
 26 والست قال يحلف وهو صادق . قلت وكيف يصدق وإنما تصدق عليه
 المشتري قال لأنه إنما فرّ من أن يظلم الشفيع حقّه فصنع ما وصفت

- فسألت أبا يوسف عن الرجل يريد أن يشتري الدار بألف درهم فخاف 24.4
أن يأخذها جاره بالشفعة فاشتراها بألف دينار ثم أعطاه بالألف دينار
البر درهم قال ذلك جائز . قلت أرايت إن أحلفه القاضي ما دالت 5
ولا والست قال يحلف وهو صادق . قلت فهل في الشفعة حيلة غير 6
• ما وصفت قال نعم يهب البائع للمشتري الدار بمحدودها ويدفعها إليه ويحوزه
المشتري البر درهم فلا يكون للشفيع فيها شفعة . قلت أرايت إن جاء 7
الشفيع وقد اشترى المشتري الدار ولم يحل في الشفعة بشيء فأراد
الشفيع أخذ الدار فقال المشتري إن شئت أن أولئك هذه الدار فعلت
فقال الشفيع فأني أحب ذلك فقال المشتري لست أفعل وقد سلمت إلى 10
الدار بطلبتك إلى أن أولئك الدار قال هذا كما قال المشتري وقد سلم
الشفيع الشفعة بما طلب أن يوليه وهذا بمنزلة المساومة ولا شفعة في الدار.
قلت أرايت إن لم يقل ذلك للمشتري ولكن المشتري أرسل إلى الشفيع 8
بذلك فقال الشفيع للرسول مثل ما وصفت لك قال هو أيضا إبطال
للشفعة . قلت أرايت إن كره المشتري الحسومة وأحب أن لا يخاصم 9
10 جاره هل في ذلك حيلة قال نعم يأمر رجلا فيتولى الصدقة والشرى
على ما وصفت لك من الأمر ويؤكله الأمر بقبض ما تصدق به عليه
فيشتري الوكيل فيقبض ذلك ويعامله ويظهر ذلك الوكيل ويتنصب الأمر
ويشهد أن الدار للأمر وأنه لا حق له فيها . قلت فإن جاء الشفيع 10
11 يطلب من الذي في يده الدار حقه بشفعمته قال ليس له ذلك . قلت
20 أرايت إن كان الشري محببا ليس فيه صدقة وسلم الشفيع غير أن
المشتري خاف أن يبدو له فيطلب الشفعة ويحجج التسليم هل في ذلك
حيلة قال نعم يبيع الدار من رجل غريب لا يعرف ويبني المشتري
ويؤكل البائع بالاحتفاظ بها ويشهد من يثق به في السر أن الدار للبائع
وأن الشري كان باطلا . قلت أرايت إن كان أتما باع الدار بعد ما 12

- خاصه الشفع في شفته فأقام البيّنة قال ذلك لا يبطل الشفعة وهو
 24.18 على شفته يأخذها بها. — وقال ابو يوسف بعد ذلك في رجل اشترى
 دارا وقبضها ثم باعها هذا المشتري من رجل بيّنة وقبضها هذا المشتري
 الثاني ثم دفعها الى البائع الذي باعها منه بوكالة باجارة وأشهد له على
 ذلك شهودا وغاب ثم جاء رجل يخاصم هذا البائع الذي في يده الدار في
 شفعة الدار بالبيع الاول واستحق الدار بيّنته قال اجعله خصما ولا يدفع
 عنه الخصومة اقامة البيّنة أنه قد باع لائى لو قضيت بأن الغائب اشترى
 وقبض ودفعها بوكالة او باجارة كنت قد قضيت على الغائب بالشري
 وألزمت ذلك وهو غائب وهذا قبيح لا يستقيم . وقال ابو يوسف ان
 اشترى هذه الدار رجل ثم باعها من رجل وقبضها المشتري ثم وكل بها
 ١٥ غير البائع بيّنته لم يكن الوكيل خصما لأحد في شفعة ولا استحقاق
 ولا غير ذلك . قلت أرأيت الرجل يشتري الدار فلا يحب ان تؤخذ
 14 منه بالشفعة فوصفت له ما وصفت من الصدقة باليت والطريق ويشترى
 بعد ذلك ما بقي من الدار فخاف ان يستحلف ما دالت ولا والت
 فقلت انه يحلف ولا يضره لانه صادق اتما قر من الظلم فصنع ما صنع
 ١٥ لذلك فان ابى ان يحسر على اليمين فهل تجب له حيلة حتى لا يكون
 عليه يمين ولا تؤخذ منه بالشفعة قال نعم يشترى لولد له صغير بضعف
 ثمن الدار دراهم ويتقده بالثمن دنائير يفيى له البائع فيها فلا يكون
 عليه يمين لانه لو اراد اليمين وقد قامت البيّنة على الثمن الذي به
 اشترى الدار لم اصدق على ابطال حق ابنه الصغير وقد قامت له البيّنة
 ٢٠ على اصل الثمن . قلت أرأيت ان لم يكن له ولد صغير هل في هذا
 15 حيلة قال نعم بوكالة رجل باشتراء هذه الدار بثمن مسمى ثم يشترى
 الوكيل بذلك الثمن وهو ضعف ما تساوى ويبيعه بالثمن عروضا او
 يعطيه به دنائير يفيى له فيها البائع . قلت فاذا فعل هذا لم يلزمه يمين
 16

- قَالَ لَا يُلْزِمُهُ الْيَمِينُ إِذَا قَامَتِ الْيَمِينَةُ عَلَى أَنَّ الْغَائِبَ وَكَفَّهُ وَأَنَّهُ اشْتَرَاهَا
 بِهَذَا الثَّمَنِ الْمُسَمَّى. قُلْتُ أَرَأَيْتَ رَجُلًا أَدْعَى فِي دَارٍ فِي يَدِ رَجُلٍ دَعْوَى 24.17
 وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ الْمَدْعَى مَبْطُلٌ غَيْرَ أَنَّ الْمَدْعَى أَحَبَّ أَنْ يَسْتَحْلِفَهُ مَتَعْتًا وَلَيْسَ
 لِلْمَدْعَى بَيِّنَةٌ عَلَى دَعْوَاهُ فَأَحْبَبَ الَّذِي فِي يَدِهِ الدَّارَ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ
 . يَمِينٌ هَلْ فِي هَذَا حِيلَةٌ قَالَ نَعَمْ يَقْرَأَنَّ هَذِهِ الدَّارَ لِابْنِ لَهُ صَغِيرٍ، فَإِنْ
 كَانَتْ لِلْمَدْعَى بَيِّنَةٌ فِيهِ لَهْ وَإِلَّا فَلَا يَمِينُ عَلَى الْإِثْبَاتِ لَأَنَّهُ لَوْ أَقْرَبَهَا
 لِلْمَدْعَى بَعْدَ أَقْرَارِهِ بِهَا لِابْنِهِ لَمْ يَصْدُقْ وَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُ الدَّارُ بِأَقْرَارِهِ .
 قُلْتُ أَرَأَيْتَ رَجُلًا أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ دَارًا مِنْ رَجُلٍ بِبَشْرَةِ آلَافِ دَرَاهِمٍ 18
 فَإِنْ أَخَذَ الشَّفِيعَ الدَّارَ أَخَذَهَا بِبَشْرِينَ أَلْفَ فَإِذَا اسْتَحَقَّتْ لَمْ يَرْجِعْ
 ١٠ الْمَشْتَرَى عَلَى الْبَائِعِ إِلَّا بِبَشْرَةِ آلَافِ دَرَاهِمٍ هَلْ عِنْدَكَ فِي ذَلِكَ حِيلَةٌ
 قَالَ نَعَمْ يَشْتَرِي الدَّارَ بِبَشْرِينَ أَلْفَ دَرَاهِمٍ وَيَقْدَهُ تِسْعَةً أَلْفَ وَتِسْعِمِائَةً
 وَتِسْعَةً وَتَسْعِينَ دَرَاهِمًا وَيَقْدَهُ دِينَارًا بِمَا بَقِيَ مِنَ الْبَشْرِينَ أَلْفَ دَرَاهِمٍ ،
 فَإِنْ جَاءَ الشَّفِيعُ يَطْلُبُ بِهَذِهِ الدَّارِ بِشَفْعَتِهِ أَخَذَهَا بِبَشْرِينَ أَلْفَ دَرَاهِمٍ
 وَإِلَّا فَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَى الدَّارِ ، وَإِنْ اسْتَحَقَّ رَجُلٌ هَذِهِ الدَّارَ رَجَعَ
 ١٥ الْمَشْتَرَى عَلَى الْبَائِعِ بِمَا دَفَعَ إِلَيْهِ بِالتَّسْعَةِ أَلْفَ وَتِسْعِمِائَةً وَتِسْعَةً وَتَسْعِينَ
 دَرَاهِمًا وَدِينَارًا قُلْتُ وَلِمَ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِبَشْرِينَ أَلْفَ دَرَاهِمٍ قَالَ لِأَنَّ الْبَيْعَ 19
 حَيْثُ اسْتَحَقَّ وَتَقَضَّ انْتَقَضَ الصَّرْفُ فِي الدِّينَارِ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ 20
 يُسْتَحَقَّ هَذِهِ الدَّارُ وَلَكِنْ الْمَشْتَرَى وَجَدَ بِهَا عِيًّا فَأَرَادَ رَدَّهَا عَلَى الْبَائِعِ
 بِكُمْ يَرُدُّهَا عَلَيْهِ قَالَ بِبَشْرِينَ أَلْفَ دَرَاهِمٍ قُلْتُ أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَشْتَرِي 21
 ٢٠ الدَّارَ لَغَيْرِهِ وَيَكْتُبُ فِي الشَّرْئِ وَقَدْ تَقَدَّ فُلَانٌ فُلَانًا الثَّمَنَ كَلَّهُ وَبَرَّئَ
 إِلَيْهِ مِنْهُ وَوَفَّى مِنْ مَالِ فُلَانٍ الْآمَرَ هَلْ يَضُرُّ هَذَا الْبَائِعَ قَالَ نَعَمْ خَافَ
 أَنْ يَحْجِيءَ الْآمَرَ فَيَقُولُ أَخَذْتُ مَالِي وَلَمْ أَمُرْ فُلَانًا أَنْ يَشْتَرِيَ شَيْئًا مِنْكَ
 بِمَالِي ، فَيَأْخُذُ مِنْهُ الْمَالُ الَّذِي أَقْرَبَقْبَضَهُ مِنَ الْمَشْتَرَى قُلْتُ فَإِنْ تَرَكَ 22
 الْمَشْتَرَى هَذَا الْمَوْضِعَ فِي كِتَابِ الشَّرْئِ فَكُتِبَ وَقَدْ تَقَدَّ فُلَانٌ فُلَانًا

- الثلث كله وافيا ولم يذكر أنه من مال فلان الغائب قال هذا ليس فيه
 24,28 قعة للغائب قلت وكذلك إن خاف أن يأخذه المشتري بالنقد فيقول نقدت
 عنك من مالى فأنا أرجع بذلك عليك قال إذا يكون للوكيل قلت كيف
 الحيلة في هذا حتى لا يكون فيه ضرر على البائع ولا على الأمر
 بالشري الغائب قال يكتب: وقد نقد فلان فلانا الثلث كله وافيا ، ولا
 يكتب من مال من هو ، فإذا حتم الشهود وشهدوا على الشري وقبض
 الثلث أقر المشتري بعد ذلك أن ما نقد من الثلث إنما هو من مال
 الأمر ، فهذا عدل بينهم وهو قعة للغائب الأمر بالشري والبائع الحاضر
 إذا شهدت على ذلك الشهود قلت أرأيت لو كان مكان الدينار ثوب أو
 26 دار أو عبد أو عرض من العروض . أكان ذلك يكون صحيحا مستقيا
 ١٠ على ما يستقيم في الدينار قال لا ولكن لو كان مكان الدينار عرض
 فاستحققت الدار رجع المشتري على البائع بعشرين ألف درهم؛ ألا ترى
 أن رجلا لو ادعى أن له على رجل مائة درهم فباعه بذلك دينارا ثم
 تصادقا على أنه لم يكن عليه شيء رد الطالب على المطلوب دينارا ، ولو
 كان المطلوب باع الطالب بالمائة درهم عرضا من العروض ثم تصادقا
 ١٥ على أنه لم يكن عليه شيء رجع الطالب على المطلوب بمائة درهم .

باب الصلح في الجنایات

- 25,1 قال حدثنا قيس بن الربيع عن حماد عن إبراهيم أنه سئل عن رجل
 شج رجلا شجة موضحة فطلب إليه فضا عنه ثم مات بعد ذلك من
 ٢٠ تلك الشجة قال يضمن الشاج الدية لأنه إنما عفا عن الشجة ولم يعف
 عن الدية . قال حدثنا أبو يوسف عن أبي حنيفة بمثله . وقال حدثنا
 أبو يوسف إذا عفا عن الشجة ولم يعف عن الدية فهو مثل عفو عن
 الشجة وما يحدث فيها. — قال أخبرنا هشيم عن عبد الله الكوفي عن الشعبي

- عن شريح أنه أول في عبد شح رجلاً ثم شحبه أخرى آخر فقضى به للأول ثم قضى به للثالث إلا أن الثاني أيضاً قلت أرايت الرجل 25.8
يشح الرجل وصالح المشجوج الشاح من الشجة على عرض من المروض
ثم مات المشجوج منها قال يبطل الصلح وعلى الضارب الدية في ماله
إن كان عمداً وعلى عاقلة إن كان خطأ قلت أرايت إن كان الضارب 4
إنما صالحه من الشجة وما يحدث فيها على هذا العرض الذي ذكرناه
ثم مات المضروب قال إن كان الضرب بحديدة عمداً فالصلح جائز ،
فإن كان خطأ فعاقلة الضارب تدفع عنه من الدية بقدر قيمة الذي أخذ
المشجوج وثلاث ما بقي من الدية إن لم يكن للمشجوج مال قلت ومن 5
ابن أفرق الخطأ والعمد قال ألا ترى أن رجلاً لو ضرب رجلاً بحديدة 10
عمداً فعفا المضروب عن الضربة وما يحدث فيها والمضروب مريض أن
ذلك جائز لأنه لم يدع له مالا وإنما ترك له قصاصاً ، ولو عفا له عن
ضربة خطأً وما يحدث فيها وهو مريض ثم مات لم يجز للعاقلة من
ذلك إلا الثلث لأنه إنما ترك له مالا قلت أرايت إن كانت الضربة 11
خطأً فعفا المريض في مرضه عن الضربة وما يحدث فيها وللمريض مال
كثير يخرج الدية من الثلث يجوز ذلك قال نعم قلت وكذلك لو صالحه 7
الضارب من جنايته وما يحدث فيها على دراهم يسيرة جاز إذا كان له
مال قال نعم قلت أرايت إن صالحه الضارب على دراهم يسيرة وللمريض 8
مال كثير يخرج الدية من ثلثه ثم مات المضروب من مرضه فقال الورثة
لم يدع الميت مالا وقد حباك وترك لك ما لا يجوز تركه لك قال القول 20
قول الورثة ويرجعون على عاقلة الضارب بثلاثي الدية بعد ما رفع من ذلك
ما أخذ الميت في الصلح قلت وكيف الثقة للضارب حتى لا يكون لورثة 9
الميت عليه شيء بعد الموت في قليل ولا في كثير من الدية قال يصلح
الضارب المضروب على ما ذكرت في السر ثم يشهد المضروب على نفسه

بإقراره أَنَّ فلانا لم يضربه هذه الضربة التي به وَأَنَّ غيره هو الضارب ،
فإن أشهد بذلك على نفسه ثُمَّ مات لم يكن للورثة أَنْ يبطلوا شيئاً من
هذه المقالة ولا يَقْبَل قولهم ولا يَنْتَهَم على هذا الرجل أَنَّهُ قاتله لِأَنَّ
المريض قد كَذَّب في حياته هذه البينة قلت وكذلك لو ادعى رجل مالا

- 25,10
- فصالح المطلوب الطالب من المال الذى ادعاه وله البينة به على دراهم .
- يسيرة في مرض الطالب وأشهد المطلوب على إقرار الطالب بأنه لم يكن
له على هذا المطلوب شيء قطعاً جاز ذلك في القضاء ولم يكن لورثة
الطالب على المطلوب حجة ولا سبيل بعد الموت ولا يَقْبَل لهم بينة قَالَ
نعم قلت أرأيت رجلاً اشترى من رجل جارية وقبضها المشتري فوجد
- 11 بها عيباً ولم يقدر الثمن فصالح البائع من العيب على أَنْ قبل جاريته
بأقل من الثمن الذى باعها به وقد أقر أَنَّ العيب كان لم يحدث قَالَ
لا يجوز ذلك قلت أرأيت إِنْ كان قد حدث بالجارية عند المشتري عيب
- 12 قَالَ ذلك إذا جاز ، ألا ترى أَنَّ للبائع إذا حدث بالجارية عند المشتري
عيب أَنْ يشتريها بأقل من الثمن الذى باعها به وإن كان لم يقبض
الثمن فكذلك الصلح قلت أرأيت إِنْ كانت الجارية قد خرجت من يد
- 13 المشتري ثُمَّ وجد بالجارية عيباً فصالح عيباً الذى في يده الجارية الذى باع
الجارية على أَنْ قبل الجارية بدون الثمن الذى اشترى به منه على أن
يحمل هذا الثمن الذى يأخذ به الجارية قضاء من ما له على المشتري
الجارية منه قَالَ ذلك جاز ، ألا ترى لو أَنَّ رجلاً اشترى جارية بمائة
- 14 دينار نسبتها فوهبها المشتري بعد ما قبضها لرجل كان للبائع أَنْ يشتري
الجارية بخمسين ديناراً فقد من الموهوب له فكذلك الصلح يجوز فيها
يجوز البيع فيه قلت هذا آخر كتاب الحبل الذى يسمى الخراج عن
- 15 أبى يوسف يعقوب بن إبراهيم رحمه الله .

من

كتاب المبسوط

لشمس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل

السرخسي

المحتوى على كتب ظاهر الرواية للإمام محمد بن الحسن الشيباني

كتاب الحيل

- قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْأَجَلُّ الزَّاهِدُ شَمْسُ الْأَئِمَّةِ وَفَخْرُ الْإِسْلَامِ أَبُو بَكْرٍ ١.١
مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ السَّرَخْسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِمْلَاءُ: اختلف الناس في كتاب
الحيل أَنَّهُ مِنْ تَصْنِيفِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَمْ لَا. كَانَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْجُوزْجَانِيُّ
١٠ رَحِمَهُ اللَّهُ يَنْكُرُ ذَلِكَ وَيَقُولُ مَنْ قَالَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَحِمَهُ اللَّهُ صَنَّفَ
كِتَابًا سَمَّاهُ الْحِيلَ فَلَا تُصَدِّقْهُ ، وَمَا فِي أَيْدِي النَّاسِ فَأَتَمَّا جَمْعَهُ وَرَأَوُ
بَغْدَادَ . وَقَالَ إِنَّ الْجَهْلَالَ يُنْسِبُونَ عِلْمَاءَنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ إِلَى ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ
التَّعْيِيرِ ، فَكَيْفَ نَظَنَ بِمُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ سَمَّى شَيْئًا مِنْ تَصَانِيفِهِ بِهَذَا
الاسْمِ لِيَكُونَ ذَلِكَ عَوْنًا لِلْجَهْلَالَ عَلَى مَا يَقُولُونَ. وَأَمَّا أَبُو حَفْصٍ رَحِمَهُ
١٥ اللَّهُ فَكَانَ يَقُولُ هُوَ مِنْ تَصْنِيفِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَكَانَ يَرَوِي عَنْ ذَلِكَ ،
وَهُوَ الْأَصَحُّ . — فَإِنَّ الْحَيْسِلَ فِي الْأَحْكَامِ الْمَخْرُجَةِ عَنِ الْأَتَامِ
جَائِزٌ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ ، وَإِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ بَعْضُ ٢
الْمُتَّقِشِقَةِ لِحَبْلِهِمْ وَقَوْلُهُ تَأْتِيهِمْ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ . — وَالِدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِهِ ٨
مِنْ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَخَذْ يَدَكَ ضَعْفًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُتْ . هَذَا
٢٠ تَعْلِيمُ الْمَخْرُجِ لَا يُؤَبِّدُ عَلَيْهِ السَّلَامَ عَنْ يَمِينِهِ الَّتِي حَلَفَ لِضَرْبِ زَوْجَتِهِ
مَائَةً ، فَإِنَّهُ حِينَ قَالَتْ لَهُ لَوْ ذُبَحْتَ عُنَاقًا بِاسْمِ الشَّيْطَانِ فِي قِصَّةِ طَوِيلَةٍ

- ١٤: واوردها اهل التفسير رحمهم الله. — وقال الله تعالى ولما جهزهم بمباهزم جعل السفاية في رحل اخيه الى قوله عز وجل ثم استخرجها من وعاء اخيه كذلك كدنا ليوسف، وكان هذا حيلة لامساك اخيه عنده على وجه لا يقف اخوته على مقصوده. — وقال الله جل جلاله حكاية عن موسى عليه السلام ستجدني ان شاء الله صابرا، ولم يعاتب على ذلك لانه قيد سلامته بالاستثناء وهو مخرج صحيح. قال الله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله. — وأما السنة فاما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم الأحزاب لمروة بن مسعود في شأن بني قريظة فلعلنا امرناهم بذلك، فلما قال له عمر رضى الله عنه في ذلك قال عليه السلام الحرب خدعة، وكان ذلك منه ١٠
- ٧ اكتساب حيلة ومخرج من الائم بتقيد الكلام بلمل. — ولما اتاه رجل وأخبره أنه حلف بطلاق امرأته ثلاثا أن لا يكلم اخاه قال له طلقها واحدة فاذا انقضت عدتها فكلم اخاك ثم تزوجها وهذا تعليم الحيلة، والآثار فيه كثيرة. — ومن تأمل احكام الشرع وجد المصاملات كلها بهذه الصفة، فان من أحب امرأة اذا سأل فقال ما الحيلة لي حتى اصل اليها يقال له تزوجها، واذا هوى جارية فقال ما الحيلة لي حتى اصل اليها يقال له اشتريها، واذا كره محبة امرأته فقال ما الحيلة لي في التخلص منها قيل له طلقها، وبعد ما طلقها اذا ندم وسأل الحيلة في ذلك قيل له راجعها، وبعد ما طلقها ثلاثا اذا تابت من سوء خلقها وطلبا حيلة قيل لهما الحيلة في ذلك ان تزوج بزواج آخر ويدخل بها. — ٢٠
- ٨ فن كره الحيل في الاحكام فاما يكره في الحقيقة احكام الشرع، وإتاما يقع مثل هذا الاشتباه من قلة التأمل. فالخلاص أن ما يتخلص به الرجل من الحرام او يتوصل به الى الحلال من الحيل فهو حسن، وإتاما يكره من ذلك أن يحتمل في حق لرجل حتى يبطله او في باطل حتى يمويه

- او في حق حتى يُدْخِلَ فيه شبهة . فا كان على هذا السبيل فهو مكروه ، وما كان على السبيل الذي قلنا أولاً فلا بأس به لأن الله تعالى قال وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ، ففي النوع الاول معنى التعاون على البر والتقوى وفي النوع الثاني معنى التعاون على الاثم والعدوان. — اذا عرفنا هنا فنقول بدأ الكتاب 1,10
- بحديث عبد الله بن بريدة رضى الله عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آية من كتاب الله تعالى فقال عليه السلام للسائل لا اخرج من المسجد حتى اخبرك بها فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما اخرج احدى رجله من المسجد اخبره بالآية قبل أن يخرج
- ١٠ الرجل الاخرى . — وأهل الحديث رحمهم الله يروون هذا الحديث على وجه آخر فاتهم يروون عن أبي بن كعب رضى الله عنه أنه كان يصلي في المسجد اذ دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاه فلما فرغ من صلاته جاء فقال عليه السلام ما منك أن تخيبي اذ دعوتك اما تدري قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللا رسول اذا دعاكم . قال كنت في الصلاة يا رسول الله عليك السلام . فقال عليه السلام ألا أتيتك بسورة أنزلت على ليس في التوراة ولا في الانجيل ولا في الزبور مثلها . فقلت نعم . فقال عليه السلام لا اخرج من المسجد حتى اخبرك بها . ثم شفه وفد عني ، فلما قام النبي صلى الله عليه وسلم ليعرج جعلت امشي معه وأقول في نفسي لعله نسي يمينه . فلما اخرج احدى رجله قلت السورة التي وعدتني يا رسول الله . فقال عليه السلام ما ذا تقرأ في صلاتك . قلت أم الكتاب . قال عليه السلام نعم إنها هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي اوتيت ليس في التوراة ولا في الانجيل ولا في الزبور مثلها. — وقائدة الحديث أنه عليه السلام اخبره 12
- بعد اخراج احدى الرجلين لتتحرز عن خلف الوعد ، فإن الوعد من

- من الانبياء عليهم السلام كالمهد من غيرهم ، وللتحرز عن الخنث على ما اشار اليه في حديث أبي رضى الله عنه من قوله لعله نسي يمينه ، وفيه 1,18 اشارة الى أنه كان حلف له . — وفيه دليل على أنه لا يصير خارجا باخراج احدى الرجلين ولا داخلا بادخال احدى الرجلين ، ولهذا قال علماءنا رحمهم الله من حلف على زوجته أن لا تخرج من الدار فأخرجت احدى رجلها لم يحنث في يمينه ، وهذا لأن الخروج انتقال من الداخل الى الخارج ولا يحصل ذلك باخراج احدى القدمين وقد بينا وجوه 14 هذه المسئلة في كتاب الايمان . — ثم مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من تفصيل آية او سورة على غيرها هو الثواب عند التلاوة ، فان القرآن كله كلام الله تعالى غير محدث ولا مخلوق ولا تفاوت بين ١٠ السود والآسى في هذا ، ولكن يجوز أن يقال إن القارئ ينال من الثواب على قراءة سورة ما لا يناله على قراءة سورة اخرى . بيانه أنه بقراءة سورة الاخلاص يستحق من الثواب ما لا يستحق بقراءة سورة ثبت من حيث أن في قراءة سورة الاخلاص قراءة القرآن والاقراء بوحدة الله تعالى والثناء على الله تعالى بما هو اهله وفي قراءة ١٥ سورة ثبت قراءة القرآن ولكن ليس فيها ما يتنا من المعاني الاخرى . — وما قيل في هذا الباب من الآثار من نحو ما روى أن من قرأ سورة الاخلاص ثلاث مرات فكأنما حتم القرآن وأن من قرأ سورة الكافرون فكأنما قرأ ربع القرآن تأويله ما بيناه وأيد ما قلنا اتفاق العلماء رحمهم الله على تعيين الفائدة للقراءة في كل صلاة عند بعضهم واجبا وعند بعضهم ٢٠ فرضا . — وذكر عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال في معارض الكلام ما ينفي المسلم عن الكذب . — وفيه دليل على أنه لا بأس باستعمال المعارض للتحرز عن الكذب ، فإن الكذب حرام لا رخصة 17 فيه . — والذي تروى بنت عقبة من ابي معيط رضى الله عنها أن رسول 18

- الله صلى الله عليه وسلم رخص في الكذب في ثلاثة مواضع : في الرجل يصلح بين الناس والرجل يكذب لامرأته والكذب في الحرب ، وتأويله في استعمال معارض الكلام فإن صريح الكذب لا يحل هنا كما لا يحل في غيره من المواضع. — والذي يروى أن الحليل عليه السلام كذب 19 ثلاث كذبات إن صح ، فتأويله هذا أنه ذكر كلاما عرض فيه ما خفى على السامع مراده وأضر في لفظه خلاف ما اظهره ؛ فأما الكذب المحض من جملة الكبائر ، والانبيا عليهم السلام كانوا معصومين عن ذلك ، ومن جوز عليهم الكذب فقد ابطال اشرائع لأنه علم ذلك باخبارهم ، وإذا جاز عليهم الكذب في خبر واحد جاز في جميع ما أخبروا به ، وبطلان هذا القول لا يخفى على ذي لب ، فرفضا أن ١٠ المراد استعمال المعارض. — وقال ابن عباس ما يسترني بمعارض الكلام حر النيم. — فأما يريد به أن بمعارض الكلام يتخلص المرء من الائم 11 ويحصل مقصوده فهو خير من حر النيم. — والاصل في جواز 22 المعارض قوله تعالى ولا جناح عليكم فيها عرضتم به من خطبة النساء ١٥ الآية ، فقد جوز الله تعالى المعارض ونهى عن التصريح بالخطبة بقوله عز وجل ولكن لا تواعدوهن سرا إلا أن تقولوا قولاً معروفاً. — ثم بيان استعمال المعارض من اوجه احدها أن قييد المتكلم كلامه بملء 23 وعسى كما قال عليه السلام فلما نأمرناهم بذلك ولم يكن امر به ولم يكن ذلك كذبا منه لتقييد كلامه بملء. — والثاني أنه يضمر في لفظه 24 معنى سوى ما يظهره ويفهمه السامع من كلامه ، وبيانه فيما روى أن النبي عليه السلام قال لتلك المعجوز إن الجنة لا يدخلها المعجائر فجعلت تبكي فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل الجنة جرد مراد مكحولون ؛ أخبرها بلفظ أضمر فيه سوى ما فهمت من كلامه فدل أن ذلك لا بأس به. — ومن ذلك ما روى عن عبيدة السلماني رضي الله 25

- عنه قال خطب على رضى الله عنه فقال والله ما قتل عثمان ولا كرهت قتله وما امرت ولا نهيته فدخل عليه بعض من اتى اعلم بحاله فقال له في ذلك قولاً فلما كان في مقام آخر قال من كان سائئى عن قتل عثمان رضى الله عنه فاقله قله وأنا معه قال ابن سيرين رحمه الله هذه كلمة قرشية ذات وجوه . — أما قوله ما قتل عثمان رضى الله عنه فهو صدق حقيقة ، ولا كرهت قتله اى كان قتله قضاء الله تعالى ونال درجة الشهادة فما كرهت له هذه الدرجة ولا كرهت قضاء الله وقدره ، وأما قوله فاقله قله وأنا معه اى وأنا معه مقتول اُقتل كما قُتل عثمان رضى الله عنه ، فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبره بأنه يستشهد بقوله وإن اشقى الأولين والآخرين من خضب بدمك هذه ١٠ من هذه وأشار الى عنقه ولحيته وقد كان على رضى الله عنه ابتلى بصحبة قوم على هم متفرقة فقد كان يحتاج الى أن يتكلم بمثل هذا الكلام الموجه . — ومنه ما يروى عن سويد بن غفلة أن علياً لما قتل الزنادقة نظر الى الأرض ثم رفع رأسه الى السماء ثم قال صدق الله ورسوله ثم قام فدخل بيته فأكثر الناس في ذلك فدخلت عليه ١٥ فقلت يا امير المؤمنين ما ذا فئيت به الشيعة منذ اليوم ارايت نظرت الى الأرض ثم رفعت الرأس الى السماء ثم قولك صدق الله ورسوله اشيء عهد اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم ام شيء رأيت فقال على هل على من بأس أن انظر الى الأرض فقلت لا فقال وهل على من بأس أن انظر الى السماء فقلت لا فقال هل على من بأس أن انظر ٢٠ الى السماء فقلت لا فقال هل على من بأس أن اقول صدق الله ورسوله فقلت لا فقال فأتى رجل مكابدة . — وأنا اشار الى المعنى الذى بينا أنه يحتاج الى الوقوف على ما يضمره كل فريق من اصحابه وكان يصنع مثل هذا الكلام ويتكلم بكلام موجه لذلك . — ومنه ما روى أنه كان اذا دخله ٢٥

- ربة من كل فريق جعل يسمح جبينه ويقول ما كذبت ولا كذبت
 يومهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبره بحالهم فيظفرون له ما
 في باطنهم. — ومن ذلك ما روى عن علي رضي الله عنه قال والله لا
 اغسل شعري حتى اقتح مصر وأترك البصرة كجوف حار ميت وأمرك
 اذن عمار عرك الأديم وأسوق العرب بصاي فذكروا لابن مسعود
 رضي الله عنه ذلك فقال إن علياً يتكلم بكلام لا يصدر مصادره هامة
 علي مثل الطشت لا شعر عليها فأى شعر يفسله. — فهذه يتيان أن
 الكبار من الصحابة رضي الله عنهم كانوا يستعملون معارض الكلام في
 حواشيجهم وكذلك من بعدهم من التابعين رحمهم الله على ما يحكى عن
 ١٠ رجل قال كنت عند إبراهيم رحمه الله وامرأته تالته في جاريته ويده
 مروحة ، فقال أشهدكم أنها لها . فلما خرجنا قال علي ما ذا شهدتم .
 قلنا شهدنا على أنك جعلت الجارية لها فقال اما رأيتوني أشير الى
 المروحة أما قلت لكم أشهدوا أنها لها وأنا اعنى المروحة التي كنت أشير
 اليها. — وكانوا يعلمون غيرهم ذلك ايضا على ما ذكر في الكتاب عن
 ١٥ إبراهيم رحمه الله في رجل اخذه رجل فقال إن لي معك حقاً قال لا
 فقال احلف لي بالمشى الى بيت الله تعالى ، فقال احلف واعني مسجد
 حيك . — وإنما يحمل هذا على أن إبراهيم رحمه الله علم أن المدعى
 ٢٠ مبطل وأن المدعى عليه بريء ، فسلمه الحيلة وهي أن يحلف بالمشى الى
 بيت الله تعالى يعني مسجد حيه فان المساجد كلها بيوت الله تعالى اذن
 ٢٠ الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه قال عمر وجل وإن المساجد لله . — ولكن
 فيه بعض الشبهة فانه إن كان الرجل بريئاً عن الحق ما كان يلزمه شيء
 لو حلف بالمشى الى بيت الله من غير هذه التنية ، وإن لم يكن بريئاً
 ما كان له أن يمنع الحق ولا كان يحمل لإبراهيم أن يعلمه هذا لينع به
 الحق ولا كان يضعه هذه التنية ، فان الحالف إن كان ظالماً فاليمين على

- نَبِيَّةٌ مَنْ يَسْتَحْلِفُ لَا عَلَى نَبِيَّةِ الْخَالِفِ وَلَا يُقْبَرُ نَبِيَّتُهُ عَلَى مَا نَبِيَّتُهُ ، فَضِيهِ ٨٥ هذا النوع من الشبهة. — وعن إبراهيم رحمه الله أَنَّ رجلاً قَالَ لَهُ إِنَّ فَلَانًا أَمَرَنِي أَنْ آتِيَ مَكَانَ كَذَا وَأَنَا لَا أَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ فَكَيْفَ الْحَبْلَةُ لِي فَقَالَ قُلْ وَاللَّهِ لَا أَبْصِرُ إِلَّا مَا بَصَرُنِي غَيْرِي وَفِي رَوَايَةٍ إِلَّا مَا سَدَدَنِي غَيْرِي يَعْنِي إِلَّا مَا بَصَرَكَ رَبُّكَ . — فَيَقَعُ عِنْدَ السَّامِعِ أَنَّ فِي بَصَرِهِ ٨٦ ضَمًّا يَمْنَعُهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَهُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يُطْلَبُ مِنْهُ فَلَا يَسْتَوْحِشُ بِامْتِنَاعِهِ ، وَهُوَ يَضْمُرُ فِي نَفْسِهِ مَعْنَى صَحِيحًا فَلَا تَكُونُ يَمِينُهُ كَاذِبَةً ، وَبَيَانُهُ فِيمَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ مِنْ كَيْلِ الْعَقْلِ مَوَاقَاتُ النَّاسِ فِيمَا لَا إِثْمَ فِيهِ . — وَذَكَرَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ ٨٧ كَانَ رَجُلٌ مِنْ بَاهِلَةَ عَيُونًا فَرَأَى بَغْلَةً لِشَرِيحٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فَأَعْبَجَتْهُ فَقَالَ لَهُ شَرِيحٌ أَمَا أَتَيْتَهَا إِذَا رُبِضَتْ لَمْ تَقُمْ حَتَّى تَقَامَ أَيُّ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ هُوَ الَّذِي يَقِيمُهَا بِقُدْرَتِهِ ، فَقَالَ الرَّجُلُ أَفَ أَفَ . — وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ زُبَادَةٌ ٨٨ فَإِنَّ الرَّجُلَ لَمَّا أَبْصَرَ الْبَغْلَةَ فَأَعْبَجَتْهُ رُبِضَتْ مِنْ سَاعَتِهَا فَقَالَ شَرِيحٌ مَا قَالَ ، فَلَمَّا قَالَ الرَّجُلُ أَفَ أَفَ قَامَتْ ؟ وَفِي هَذَا دَلِيلٌ أَنَّ الْمَيَّنَ حَقٌّ وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَمَوَّذُ مِنْ عَيْنِ السُّوءِ ، وَمِنْهُ يُقَالُ ٨٩ أَنَّ الْعَبِينَ تَدْخُلُ الرَّجُلَ الْقَبْرِ وَالْجَلُّ الْقَدِيرَ فَأَرَادَ شَرِيحٌ أَنْ يَرُدَّ عَيْنَهُ بِأَنْ يُحْبِرَهَا فِي عَيْنِهِ وَقَالَ مَا قَالَ وَأَضْمَرَ فِيهِ مَعْنَى صَحِيحًا وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقِيمُهَا بِقُدْرَتِهِ . — وَذَكَرَ عَنِ النَّزَّالِ بْنِ سَبْرَةَ قَالَ جَمَلٌ حَذِيفَةٌ ٩٠ يُحْمَلُ لِمَثَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَلَى أَشْيَاءَ بِاللَّهِ مَا قَالَهَا وَقَدْ سَمِعْتَاهُ يَقُولُهَا فَقُلْنَا لَهُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ سَمِعْنَاكَ تَحْلِفُ لِمَثَانٍ عَلَى أَشْيَاءَ مَا قُلْتَاهَا وَقَدْ ٩١ سَمِعْنَاكَ قُلْتَاهَا فَقَالَ إِنِّي اشْتَرَيْتُ دِينِي بَعْضُهُ بَعْضُ مَخَافَةٍ أَنْ يَذْهَبَ كَلَمُهُ . — وَإِنَّ حَذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ وَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْضُ الْمَدَارَاةِ فَكَانَ يَسْتَمْلِعُ مَعَاضِيضَ الْكَلَامِ فِيمَا يُخْبِرُهُ بِهِ وَيَحْلِفُ لَهُ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا أَشْكَلَ ذَلِكَ عَلَى السَّامِعِ سَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ

- إِتي اشترى دني بفضه ببض يني استعمل مراض الكلام على سبيل
المداواة وكأنته كان يحلف ما قلها ويمنى ما قلها في هذا المكان او في
شهر كذا او يني «الذي» فان «ما» قد تكون بمعنى «الذي»، فهذا
ومحواه من باب استعمال المراض. — وببانه فيما ذكر عن ابراهيم رحمه 141
الله قال له رجل إتي انال من رجل شيئا فيلغه عني فكيف اعتذر
منه فقال له ابراهيم قل والله ان الله ليعلم ما قلت لك من ذلك من
شيء اى اضر في قلبك «الذي» معناه ان الله ليعلم الذي قلت لك
من حقت من شيء. — وعن عقبه من ابي الميزار رحمه الله قال كنا 42
ناثي ابراهيم رحمه الله وهو خائف من الحجاج فكنا اذا خرجنا من
عنده يقول لنا ان سلم عني وحلفتم فاحلفوا بالله ما تدرون اين انا
ولا لكم علم بمكاني ولا في اى موضع انا واعنوا انكم لا تدرون في
اى موضع انا فيه قاعد او قائم فتكونون قد صدقم. — وأما رجل 18
فقال إني في الديوان وإني اعترضت على دابة وقد فقت وهم يريدون
أن يحلفوني إنها الدابة التي اعترضت عليها فكيف احلف فقال اركب
دابة واعترض عليها على بطنك راكبا ثم احلف لهم إنها الدابة التي 10
اعترضت عليها فيفهمون العرض وأنت تمنى اعترضت عليها على بطنك. —
ويحكى عن ابراهيم رحمه الله أنه كان استأذن عليه رجل وهو لا يريد 44
أن يأذن له فركب وسادة او دار فرش التخت وقال لجارسته قولي إن
الشيخ قد ركب، وربما يقول لها اضرني قدمك على الأرض وقولي
ليس الشيخ هنا اى تحت قدمي. — وعن ابن عمر رضى الله عنهما 45
أنه قال لأن احلف بالله كاذبا احب الى من أن احلف بغيره صادقا. —
ومراد به هذا المبالغة في التهي عن الحلف بغير الله تعالى، فقد قال 46
رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف بغير الله فكفارته أن يقول
لا اله الا الله، وقال عليه السلام لا تحلفوا بآبائكم ولا بالطواغيت؛

- فالحلف بنفي الله منهى عنه سواء كان كاذبا او صادقا ، وليس مراده
الرخصة في الحلف بالله كاذبا ، فان الكذب حرام من غير ان يؤكده
٤٧ باليمين فكيف يَرخص فيه مع التأكيد باليمين . — وقد اُوله بعضهم على
ان الحالف بالله وان كان كاذبا في خبره فهو معظّم اسم الله تعالى في
حلفه وروون فيه حديثا عن رجل من بني اسرائيل أنّه حلف بالله
الذى لا اله الا هو وكان كاذبا في يمينه فنزل الوحي على نبي ذلك
٤٨ الزمان أنّه غفر له ذلك بتوحيده ، ولكن الاول اصح . — وذكر عن
ابراهيم رحمه الله قال اليمين على نية الحالف اذا كان مظلوما واذا
٤٩ كان ظالما فصل نية المستحلف . — وبه نأخذ فقول المظلوم يمكن
من دفع الظلم عن نفسه بما تيسر له شرعا وانما يحلف ليدفع الظلم عن
نفسه فتعتبر نيته في ذلك ، والظالم مأمور شرعا بالكف عن الظلم
وابصال الحق الى المستحق فلا تعتبر نيته في اليمين وانما تعتبر نية
٥٠ المستحلف . — وهذا لآن المدعى اذا كان محقا فاليمين مشروعة لحقه
حتى يتمتع الظالم عن اليمين لحقه فيخرج من حقه او يهلك ان حلف
كاذبا كما اهلك حقه فيكون اهلاكا بمقابلة اهلاك بمنزلة القصاص ، وانما
٥١ يتحقق هذا اذا اعتبرنا نية المستحلف . — فاما اذا كان الحالف مظلوما
فاليمين مشروعة لحقه ، وهو رجحان جانب الصدق في حقه وانقطاع
٥٢ منازعة المدعى منه بنفي حجة فتعتبر نية الحالف في ذلك . — ولهذا
يُعتبر في اليمين علمه ايضا على ما روي عن النبي رحمه الله قال من
حلف على يمين ولا يستثنى فالاثم والبر فيهما على علمه يعني اذا حلف
وعنده ان الاثم كما حلف عليه ثم تبين خلافه لم يكن آثما في يمينه ،
وهو تفسير يمين اللغو عندها لانه ما كان ظالما حين كان لا يعلم خلاف
ما هو عليه فاعتبر ما عنده ، واذا كان يعلم خلاف ذلك فهو ظالم في
يمينه فيكون آثما ويُعتبر فيه ما عند صاحب الحق والله اعلم .

باب الاجارة

- رجل استأجر من رجل دارا سنين معلومة فخاف المستأجر أن يئمر 2,1
له ربّ الدار فليسمّ لكل سنة من أول هذه السنين اجرا قليلا ويجعل
للسنة الاخيرة اجرا كبيرا. — ومعنى هذا أنّ المستأجر خاف أن تنقض 1
الاجارة بينهما قبل انتهاء مدة الاجارة بموت ربّ الدار أو بأن يلحقه
دين فادح أو بغير ذلك من انواع المذر وقد لا يكون مقصوده إلا
السكنى في آخر المدة فالحيلة ما ذكر وهو ان يجعل الاجر للسنة المتقدمة
شيئا قليلا حتى اذا انسخ العقد قبل حصول مقصوده لا يلزمه من
الاجر ما يتضرر به ويمنع ربّ الدار من الفسخ للمذر كيلا يفوته
1٠ معظم الاجر بالسكنى في السنة الاخيرة. — والاحوط أن يجعل العقد b
في صفتين لأنّه اذا جعل الكل صفقة واحدة وفرق التسمية فربما
يذهب بعض القضاة الى رأى ابن ابي لبلب رحمه الله ويوزع المسمى على
جميع المدة بالحصة فلا ينظر الى فريق التسمية مع اتخاذ الصفقة وعند
اختلاف الصفقة بأمن من ذلك. — وعلى هذا لو اراد المستأجر ان 1
ينفق على الدار في مرمتها وخاف أن لا يردّ عليه ذلك ربّ الدار ان
افسخ العقد فأنّه ينبغي له أن ينظر الى مقدار ما يريد أن ينفقه فيضمّ
ذلك الى اجر الدار في السنة الاخيرة ويقرّ ربّ الدار أنّي استسلمت
منه هذا المقدار من اجر السنة الاخيرة حتى اذا انسخ العقد رجع
عليه بما اقرّ أنّه استسلمه من ذلك. — وان خاف أن يحلفه ربّ الدار 1 d
2٠ أنّه سلّم اليه شيئا كما هو رأى بعض القضاة فأنّه ينبغي أن يبيع منه
شيئا بذلك القدر حتى اذا حلب لم يكن كاذبا في يمينه. — فان كان 2
ربّ الدار هو الذى يخاف أن يسكن المستأجر بعض السنين ويئمر له
بمد ذلك اى يفسخ العقد بمد فالحيل أن يجعل اكثر الاجرة للسنة

- الأولى حتى لا يفسخ المستأجر بعد مضى المدة لانه قد
 لزمه أكثر الأجرة وإن افسخ العقد لم يتضرر به صاحب الدار . —
 28. وإن خاف أن يئيب المستأجر ويمتنع اهله من رد الدار إليه إذا طلبه
 لوقته فينبغي أن يؤاجرها من اهله ويضمن له الزوج ردّها إليه للوقت
 a الذي يسميه فيؤخذ به حيثنّ على الشرط. — لانه إذا آجرها من الأهل
 فعليه ردّها عند انتهاء المدة ويصير الزوج ملتزما بآجرها بالضمان أيضا
 b فيطالبه به عند انتهاء المدة. — قال وفي هذا بعض الشبهة فانه ليس
 على المستأجر رد الدار إنما عليه أن لا يمنع الآجر إذا جاء ليأخذها ومثل
 هذا لا تصح الكفالة به بمنزلة الكفالة برد الوديعة على المودع ، وهذا
 لأن الكفالة إنما تصح بما هو مضمون على الاصيل والرد غير مضمون
 ١٠ على المستأجر فكيف تصح الكفالة به إلا أن يقر الزوج أنه ضامن
 له تسليم الدار إليه في وقت كذا بحق لازم صحيح فيكون مؤاخذا
 c باقراره ، ولكن هذا كذب لا رخصة فيه. — فالأحوط أن يأخذ الزوج
 الدار منها بغير رضاها على طريق الاستيلاء ليصير به ضامنا
 رد الدار عليها في المدة وعلى مالك الدار بعد مضى المدة وقر بذلك
 ١٥ بين يدي الشهود فيكون لرب الدار أن يطالبه بتسليم الدار إليه بعد
 d انتهاء المدة. — وفيه وجه آخر وهو أن يؤاجر الدار من المستأجر ثم
 إن المستأجر يوكل رب الدار في الحصومة مع اهله لاسترداد الدار
 منهم على أنه كلما عزله فهو وكيل به ، فإذا غاب المستأجر كان له أن
 يطلب اهل المستأجر رد الدار عليه بحكم وكالة المستأجر في وقته. —
 ٢٠ ٤ وإن كان المستأجر غير ملزم بالآجر فينبغي للآجر أن يأخذ منه كفيلة
 بأجر الدار ما سكنها أبدا ويسمى آجر كل شهر للضامن فتكون هذه
 كفالة بمال معلوم وهو مضاف الى سبب الوجوب فيكون صحيحا ويأخذ
 الكفيل بها إذا تندر استيفائها من المستأجر للأفلاس ودين الأجرة

- كسائر الديون فكما أنّ طريق التوثق في سائر الديون الكفالة فكذلك في الأجرة. — رجل استأجر دارا لا بناء فيها فأذن له ربّ الدار أن يبنها ويحسب له ربّ الدار ما اتفق في البناء من الأجر ما بينه وبين كذا وكذا درهما فهو جائز. — قيل هذا الجواب بناء على قولهما فأما عند أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز لأنّ الأجر دين على المستأجر قائما امره أن يشتري له الآلات بالدين الذي له عليه، وأبو حنيفة رحمه الله لا يجوز هذه الوكالة على ما قال في البيوع اذا قال صاحب الدين للمدين اسلم ما لي عليك في الطعام او اشتر بما لي عليك عبدا. — والأصحّ أن هذا قولهم جميعا لأنّه امره بالصرف الى محل معلوم وهو بناء الدار وهو نظير ما قال في الاجارات اذا امر صاحب الحمام المستأجر بمرمة الحمام ببض الأجرة او استأجر دابة وغلاما الى مكان معلوم وأمره بأن ينفق بعض الأجرة في علف الدابة ونفقة الغلام فإن ذلك جائز، فهذا مثله. — وان اختلفا في مقدار ما اتفق فالقول قول ربّ الدار. — لأنّ المستأجر يدعى صرف الزيادة الى البناء فيما اتفق وربّ الدار ينكر فالقول قوله مع يمينه، ألا ترى أنّه لو ادعى تسليم ذلك الى ربّ الدار وأنكره ربّ الدار كان القول قوله. — وكذلك إن كان ربّ الدار اشهد أنّ المستأجر مصدّق على ما يقول أنّه اتفقه فليس ذلك بشيء والقول قول ربّ الدار. — لأنّه اشهد على ما هو مخالف لحكم الشرع فإنّ الأجر دين مضمون له في ذمة المستأجر وأما يُقبل قول الأئمين في الشرع ولا يُقبل قول الضامن فاذا اشهد على تصديق الضامن كان الاشهاد باطلا والقول قول ربّ الدار، ألا ترى أنّه لو اشهد عند الاجارة أنّ المستأجر مصدّق فيما يدعى اتفقه من الاجارة لم يصدق في ذلك. — وكذلك لو جحد أن يكون بخي فيها وقال دفعها اليه وهنا البناء فيها فالقول قوله. — لأنّه منكر استيفاء شيء من الأجر

- والبناء تبع للأصل ، فاتفقهما على أَنَّ الأصل ملك له لا من جهة
 المستأجر يكون دليلا على أَنَّ البناء له لا من جهة المستأجر أيضا فإذا
 ادعى المستأجر أَنَّهُ هو الذى بنى هذا البناء كان عليه أَنْ يثبت ما ادّعاء
 2,9 بالينة . — فان اراد المستأجر أَنْ يصدق فى النفقة عجل له من الأجر
 بقدر النفقة وأشهد عليه بقبضه ثم يدفعه ربّ الدار اليه ويؤكّله بالنفقة .
 10 على داره . — فيكون القول قول المستأجر حينئذ فى نفقة مثله ، وفى
 11 الهلاك اذا ادّعاء لأنّ بالتحويل ملك الأجر المقبوض وبرئت ذمّة
 المستأجر عنه ثم اذا ردّه عليه لينفقه فى داره كان امينا فى ذلك والقول
 قول الأمين فى المحتمل مع اليقين كالودع عنده يدعى ردّ الوديعة او
 هلاكها . — ألا ترى أَنَّهُ اتّما يصدق فى نفقة مثله لأنّ الظاهر يكذّبه
 10 فى ذلك المقدار ، وفيما زاد على ذلك يكذّبه فلا يقبل قوله إلّا بحجة
 كالوصى يدعى الاتفاق على التيسر من ماله يصدق فى نفقة مثله ولا
 11 فى الزيادة على ذلك . — واذا خاف ربّ الدار أَنْ يتعبه المستأجر فى
 ردّ الدار بعد مضيّ مدة الاجارة آجرها منه سنة من يومه على أَنْ
 آجرها كلّ يوم بعد مضيّ السنة دينار فيجوز القصد على هذا الوجه . —
 12 a لأنّ العقد بعد مضيّ السنة يكون مضافا الى وقت فى المستقبل واطافة
 الاجارة الى وقت فى المستقبل صحيح ، فبعد مضيّ السنة لا يتمتع المستأجر
 18 من ردّه الدار مخافة ان يلزمه كلّ يوم دينار . — فان قال المستأجر
 انا لا آمن أَنْ يغيب ربّ الدار بعد مضيّ السنة فلا يمكنى أَنْ
 اردّها عليه ويلزمى كلّ يوم دينار فالحيلة فى ذلك أَنْ يجعلا بينهما عدلا
 ويستأجر المستأجر الدار من المثل بهذا الصفة حتى اذا مضت السنة
 وتغيّب ربّ الدار يمكن المستأجر من ردّها على المثل فلا يلزمه الدينار
 18 a باعتبار كلّ يوم بعد ذلك . — وعلى هذا لو استأجر دارا كلّ شهر بكذا
 فلزوم العقد يكون فى شهر واحد فانما تمّ الشهر فلنكل واحد منهما أَنْ

- يفسخ العقد في الليلة التي يهَلّ فيها الهلال وعلى احدى الروايتين في تلك الليلة ويومها لأنَّ رأس الشهر الداخل الليلة التي يهَلّ فيها الهلال ويومها، ويخصيه قبل الفسخ ليلزم العقد في الشهر الداخل؛ فإذا خاف المتأجر أن يتقرب الآجر في الليلة التي يهَلّ فيها الهلال فالحيلة أن يجعل بينهما عدلا حتى يتمكن من فسخ الاجارة مع المدل عند رأس الشهر. — ومن 2.18 b
- احبابنا رحمهم الله من يقول اذا رأى الآجر في وسط الشهر ومن عزمه الفسخ عند مضى الشهر ينبغي أن يقول له اذا جاء رأس الشهر فقد فسخت العقد بيني وبينك. — وهذا فاسد لأنّه تطبيق الفسخ 18 c
- بالشرط وذلك لا يجوز، ولكن ينبغي أن يقول له فسخت الاجارة ١٠ بيني وبينك رأس الشهر فتكون هذه اضافة الفسخ الى وقت في المستقبل ولا يكون تطبيقا بالشرط، وكما تصح اضافة الاجارة الى وقت في المستقبل وان كان لا يجوز تطبيقها بالشرط فكذلك يجوز اضافة الفسخ الى وقت في المستقبل وهذا يجوز وان كان لا يجوز تطبيقه بالشرط. — واذا 14
- اكثرى الرجل ابلا لمتاع له الى مصر بمائة دينار فان قصر عنها الى ١٥ الرملة فالركراء سبعون دينارا فان قصر عن الرملة الى اذرعات فالركراء خمسون دينارا فالاجارة فاسدة على هذا الشرط لجهالة مقدار المقود عليه وجهالة الأجر المسمى عند العقد ولأنّه علق البراءة عن بعض الأجر بالشرط، ولو علق البراءة عن جميع الأجر بشرط فيه حظر لم تصح الاجارة، فكذلك اذا علق البراءة عن بعض الأجرة. فان ١١ حمله الى مصر ففي القياس له أجر المثل لأنّه استوفى المنفعة بعقد فاسد
- وفي الاستحسان تجب المائة الدينار لأنّ المعنى المفسد قد زال. — وهو 14
- نظير القياس والاستحسان الذي تقدّم في الاجارات أنّه لو استأجر دابة للركوب بأجر معلوم او ثوبا للباس ولم يبين من يركب ومن يلبس كان العقد فاسدا ولو ركبها او لبسه حتى مضت المدة وجب المسمى استحسانا

- 2,15 لانعدام الفساد وهو الجهالة. — قال والحيلة لهما في ذلك حتى لا يفسد
 أن يستأجرها الى اذرعات خمسين دينارا ويستأجر من اذرعات الى
 الرملة بشرين دينارا ويستأجر من الرملة الى مصر بثلاثين دينارا. —
 10 فإذا بلغ اذرعات فإن اراد صاحب المتاع أن لا يذهب الى الرملة كان
 ذلك عذرا له في فسخ العقد الثاني والثالث ، وان اراد أن يحمله الى
 الرملة فليس لصاحب الابل أن يمتنع وكذلك من الرملة الى مصر. —
 18 a وهذا لأن صاحب الابل عليه تسليم الابل ولا يلزمه أن يذهب بنفسه
 ماشيا وإن ابي فلا يكون ذلك عذرا له في فسخ الاجارة وصاحب المتاع
 له أن يبيع متاعه بأذرعات ولا يخرج منها الى الرملة فيكون ذلك عذرا
 17 له في فسخ الاجارة. — واذا اراد الرجل أن يؤاجر ارضا له فيها
 زرع لم يكن فيها حيلة إلا خصلة واحدة وهي أن يبيع الزرع ثم
 17 a يؤاجره الأرض. — لأن شرط جواز عقد الاجارة أن يتمكن المستأجر
 من الانتفاع بالأرض بعد الاجارة واذا باعه الزرع ثم آجره
 الأرض فهو يتمكن من الانتفاع بها لأنه يرى زرعه فيها ، واذا لم
 يبيع الزرع لا يتمكن المستأجر من الانتفاع بها وهي مشغولة بزرع
 10 الآجر ولا يمكنه التسليم إلا بقطع زرعه وفيه ضرر بين عليه فلهذا
 17 b كان العقد فاسدا. — وعلى هذا لو كانت في الأرض اشجار او بناء
 فأراد أن يؤاجرها منه ينبغي له أن يبيع الأشجار او البناء منه أولا
 17 c ثم يؤاجره الأرض. — وذكر الطحاوي رحمه الله في هذا الفصل أنه
 يبيع الأشجار بطريقها الى بابها فان لم يكن لها باب فانه ينبغي أن
 يبين طريقا معلوما لها من جانب من جوانب الأرض حتى يصح
 الشراء ثم يؤاجره الأرض بعد ذلك فيكون صحيحا لأن صحة
 الاجارة تنبني على صحة الشراء فإذا لم يبين الطريق في الشراء فسد
 الشراء ولا يملكها قبل القبض ولو قبضها كان الرد مستحقا عليه لفساد

المقد فلا يَحْتَكَن من الانتفاع بالأرض ما لم يكن الشراء صحيحا فشرط ذلك بيان الطريق .

باب الوكالة

- 3,1 رجل وكل رجلا بأن يشتري جارية له بينها بكذا درهما فلما رآها الوكيل اراد أن يشتريها لنفسه فان اشتراها بمثل ذلك الثمن او اقل فهو مشتر للآمر وان نوى الشراء لنفسه عند العقد او صرح به . —
- 1 a لائمه يمتثل امر الموكل فيما باشر من العقد وهو لا يملك عزل نفسه
- 2 في موافقة امر الآمر فيكون مشتريا للآمر. — وان اشتراها بأكثر مما سعى له من الثمن او اشتراها بدنانير كان مشتريا لنفسه. — لائمه 2 a
- 10 خالف امر الآمر فلا يُغَذَّ تصرفه عليه وهو بعد قبول الوكالة تام الولاية في تصرفه على نفسه فيصير مشتريا لنفسه لما تعذر تنفيذه على الآمر. — ولا يكون آتما في ذلك لأن قبول الوكالة لا يلزمه الشراء للآمر لا محالة، ألا ترى أن له أن يفسخ الوكالة وأن يمتنع من الشراء أصلا ، فلا يكون آتما في اكتسابه هذه الجيلة ليشتريها لنفسه. — ولا 8
- 10 يقال إن اشترى بأكثر مما سعى له ففي حصة ما سعى له ينيى أن يكون مشتريا للآمر. — لائمه آتما امره بشراء جميعها بالمسعى من الثمن 8 a
- لا بشراء بعضها ، ولأن الوكيل بشراء الجارية لا يملك أن يشتري نصفها للآمر فان مقصود الآمر لا يحصل بذلك. — فان كان امره 4 أن يشتريها له ولم يسم ثمنا فان اشتراها بأحد التقدين فهو للآمر وان 20
- نواها لنفسه ، وان اشتراها بمكيل او موزون يمينه او بغير عينه او بمرض يمينه فهو مشتر لنفسه . — لأن مطلق التوكيل بالشراء ينصرف الى 4 a
- الشراء بالنقد فهو محص بالشراء فكانته صرح بذلك لأن الثابت بالمعرف كالثابت بالنص. — فان امر الوكيل رجلا آخر أن يشتريها للوكيل 5 a

- الأول فإن اشتراها بمحضر من الوكيل الأول بالدرهم أو الدينار كان
مشتريا للأمر لأن فعل الوكيل الثاني بمحضر من الأول كفعل الأول،
فإن ألا ترى أن بمطلق التوكيل ينفذ هذا التصرف على الأمر. — فإن
اشتراها بنير محضر من الوكيل الأول فهو للوكيل الأول دون الأمر
لأنه خالف أمر الأمر، فإن مطلق التوكيل لا يملك الوكيل أن
يوكل غيره ليشتريها إلا بمحضر منه فإذا فعل لا ينفذ شراؤه على الأمر
فيكون مخالفاً أمر الموكل في هذا القدر فينفذ عليه خاصة. — ألا أن
يكون الأمر الأول قال له اعمل فيها برأيك فحينئذ يكون شراء
الوكيل الآخر للأمر الأول. — لأنه يمثل أمر الأمر في هذا
التوكيل، فأنه متى فوض الأمر إلى رأي الوكيل على الموم يملك
أن يوكل غيره ويكون فعل الوكيل الثاني كفعل الوكيل الأول فينفذ
على الأمر إذا اشتراها بالنقد. — ولو كان وكله ببيع جارية بيمينها
فليس للوكيل أن يبيعها من نفسه، فإن أراد أن يجعلها لنفسه فالحيلة
في ذلك أن يطلب من الموكل تفويض الأمر إلى رأيه في بيعها على
الموم ويقول له ما صنعت في ذلك من شيء فهو جائز فإذا فعل ذلك
وكل الوكيل رجلاً آخر ببيعها ثم يشتريها من ذلك الوكيل. — فيصح
ذلك لأن الوكيل الثاني ليس بوكيل الوكيل الأول ولكنه وكيل
صاحب الجارية فقد قال له صاحبها ما صنعت من شيء فهو جائز
والتوكيل من صنيعه، فيصير الثاني بمنزلة ما لو وكله صاحب الجارية
ببيعها فينفذ ببيعها أيها من الوكيل الأول. — وإن أبى صاحب الجارية
أن يفوض الأمر إلى رأيه على الموم فالسبيل له أن يبيعها ممن يثق
به ثم يستقبله القدر فتنفذ الاقالة على الوكيل خاصة أو يطلب من
المشتري أن يولي القدر فيها أو يشتريها منه ابتداءً ولا يأنم بذلك بعد
أن لا يدع الاستقصاء في ثمنها في البيع ممن يثق به. — لأن صاحبها

- قد ائتمه فليبه أن يؤدي الأمانة كما قال عليه السلام أد الأمانة الى من ائتمك ولا تحزن من خاك ، وأداء الأمانة في أن لا يدع الاستقصاء في ثمنها . — فلو اشتراها الوكيل للآمر في مسألة التوكيل بالشراء 3.10 وقبضها ثم وجد بها عيبا قبل أن يدفعها الى الأمر كان له أن يردّها بالميب لممكنه من ردّها بكونها في يده والوكيل بالعقد في حقوق العقد بمنزلة الماقد لنفسه ، فاذا ردّها على البائع بقضاء القاضي انفسخ العقد الأول من الأصل وصار كأن لم يكن وقد بقي هو على وكالته ما لم يحصل مقصود الأمر ، فلو اراد أن يشتريها لنفسه بعد ذلك فاشترها وهو عالم بميبها لم يكن الشراء إلا للأمر لما مرّ أنّه بقي على وكالته ما لم يحصل مقصود الأمر إلا أنّه عالم بميبها ، وهو في الابتداء لو علم بميبها واشترها لنفسه كان الشراء للأمر فكذا في المرة الثانية . —
- II والوكيل بالبيع يكون خصما في الرد بالميب بمنزلة البائع لنفسه ، فان اراد أن يتحرز من ذلك فالحيلة فيه أن يأمر غيره ليبيعه بحضرة فينفذ ذلك على الأمر عندنا وخصوصة المشتري في الرد بالميب لا تكون مع الوكيل وإنما تكون مع حاقده ، فان ابى المشتري إلا بأن يضمن الوكيل الأول الدرك فينبغي له أن لا يتحرز من ذلك لأن مقصوده حاصل من غير ضمان الدرك ، فان المشتري اذا وجد بالمبيع عيبا فلا خصومة له بالميب مع الضامن للدرك واذا رده بالميب على البائع لم يكن له أن يرجع بالثمن على الضامن للدرك لأن الميب ليس بدرك . — واذا خلع 12 الأب ابنته من زوجها بما لها على الزوج من الصداق لم يحز ذلك ولم تطلق البنت سواء كانت صغيرة او كبيرة . — إلا على قول مالك رحمه الله 13 فانه يجوز خلع الأب على ابنته الصغيرة كما يجوز تزويج الأب ابنه الصغير بمال الابن وقد بينا المسئلة في النكاح . فان في الخلع المرأة تلزم مالا بازاء ما ليس بمقوم لأنّه لا يدخل في ملكها بالخلع شيء .

- مقوم، وليس للأب هذه الولاية على ابنته صغيرة كانت أو كبيرة فهو في
 3.12 bis الخلع كالأجنبي. — إِلَّا أَنْ يَضْمَنَ الدَّرَكُ لِلزَّوْجِ فَحِينَئِذٍ يَنْفَذَ الْخُلْعَ
 18 على الوجه الذي يَتَنَاهَى فِي الشَّرْطِ. — وَإِذَا خَافَ الْوَكِيلُ بَشْرَاءَ مَتَاعٍ
 مِنْ بَلَدٍ مِنَ الْبُلْدَانِ أَنْ يَبِيعَ بِالْمَتَاعِ مَعَ غَيْرِهِ أَوْ يَسْتَدْعِيَ الْمَالَ غَيْرَهُ
 فَيَصِيرُ ضَامِنًا فَالْحِلَّةُ لَهُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَسْتَأْذِنَ رَبَّ الْمَالِ فِي أَنْ يَعْمَلَ
 بِرَأْيِهِ، فَإِذَا أَذِنَ لَهُ فِي الْعَمَلِ بِرَأْيِهِ كَانَ لَهُ أَنْ يَصْنَعَ ذَلِكَ وَجَازَ لَهُ أَنْ
 18 a يُوَكِّلَ غَيْرَهُ بِالتَّصَرُّفِ وَيُدْفِعَ الْمَالَ إِلَيْهِ. — فَإِنَّ الْمُوَكَّلَ إِجَازَ صَنِيعَهُ عَلَى
 الْعُمومِ وَالتَّوَكُّلِ مِنْ صَنِيعِهِ فَيَنْفَذَ ذَلِكَ عَلَى الْمُوَكَّلِ كَأَنَّهُ بَاشَرَهُ بِنَفْسِهِ.

باب في الصلح

- 4.1 رجل له على رجل ألف درهم فصالحه منها على مائة يؤديها إليه في
 هلال شهر كذا فإن لم يفعل فعليه مائتا درهم، فذلك جائز عندنا وهو
 2.2 a قول أبي يوسف رحمه الله. — ويبطله غيرنا. — يعني شريك وابن أبي
 ليلى رحمهما الله، فأنهما كانا يقولان هذا تعليق التزام المال بالخطر، لأنَّه
 يقول إن لم يفعل فعليه مائتا درهم يعني إن لم يؤد المائة في نجيمها،
 ولا يدرى أيؤدى أم لا يؤدى، وتعلق التزام المال بالخطر لا يجوز. — 10
 8 فاللغة له في ذلك أن يحطَّ رَبُّ الْمَالِ عَنْهُ ثَمَانِيَةَ دَرَاهِمٍ حَاجِلًا ثُمَّ يَصَالِحُهُ
 مِنَ الْمَائَتِينَ عَلَى مِائَةِ دَرَاهِمٍ يُؤَدِّيهِهَا إِلَيْهِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَهْرِ كَذَا عَلَى أَنَّهُ
 4 إِنْ أَخْرَجَهَا عَنْ هَذَا الْوَقْتِ فَلَا صِلَحَ بَيْنَهُمَا عَلَى هَذَا. — وَإِذَا أَرَادَ
 أَنْ يَكْتُبَ عَبْدَهُ عَلَى أَلْفِ دَرَاهِمٍ يُؤَدِّيَهَا إِلَيْهِ فِي سَنَةٍ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَعَلَيْهِ
 4 a أَلْفُ دَرَاهِمٍ أُخْرَى فَإِنْ هَذَا لَا يَجُوزُ. — لِأَنَّهُ صَفَقَتَانِ فِي صَفَقَةٍ
 وَشَرَطَانِ فِي عَقْدٍ وَلَئِنْ فِيهِ تَعْلِيقُ التَّزَامِ الْمَالِ بِالْخَطَرِ وَهُوَ إِنْ لَا يُؤَدِّي
 5 الْآلِفَ فِي السَّنَةِ. — وَإِنْ أَرَادَ الْحِلَّةُ فِي ذَلِكَ فَالْحِلَّةُ أَنْ يَكْتُبَهُ عَلَى
 أَلْفِ دَرَاهِمٍ ثُمَّ يَصَالِحُهُ مِنْهَا عَلَى أَلْفِ دَرَاهِمٍ يُؤَدِّيَهَا إِلَيْهِ فِي سَنَةٍ فَإِنْ لَمْ

٤. ب فضل فلا صلح بينهما . — فيكون العقد صحيحا على بدل مستحق ويكون ٤. ب
الصلح صحيحا على ما وقع الاتفاق عليه بينهما ، لأن عقد الصلح ينشأ
على التوسع ومثل هذا الصلح يصح بين الحرين فين المولى ومكاتبه
أولى ، ولأن مثل هذا الشرط في البيع يصح ، فإنه لو باع على أنه
• إن لم يؤد الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما كان جائزا على هذا
الشرط ، فلان يجوز الصلح على هذا الشرط أولى . — رجل مات ٥
وترك دارا في يد ابنه وامرأته فادعى رجل أنها له فصالحه الابن والمرأة
على مائة درهم من غير اقرار منهما كانت المائة عليهما اثما والدار بينهما
اثما . — لأن الصلح على الانكار اثما يجوز باعتبار أنه اسقاط من ٥
١٠ المدعى حقه وخصومته بمحض يلتزمه المصالح ، ولهذا جاز مع الأجنبية
وان كان بغير امر المدعى عليه ، ولو كان فيه تملك من المدعى عليه
لم يجوز بغير امره . فاذا صح أنه اسقاط بقيت الدار بينهما بعد الصلح
على ما كانت عليه قبل الدعوى وقد كانت اثما ، واذا ثبت أن الدار
بينهما على ثمانية ثبت أن المال عليهما يتوزع على ذلك ايضا ، لأن ١٠
بمطلق قبول العقد اثما يجب المال على من ينتفع فيجب على كل واحد
٧ منهما من المال بقدر ما ينال من المنفعة . — وان صالحا بعد اقرارها
بها له وارادا بالاقرار تصحيح الصلح فالمائة عليهما نصفان والدار بينهما
كذلك لاثمها لما اقرأ بها للمدعى ثم صالحا فكأنهما اشتريا الدار
بالمائة . — وظهر باقرارها أن الدار لم تكن ميراثا بينهما وبمطلق الشراء ٧
٢٠ يقع الملك للمشتريين في المشتري نصفين ويكون الثمن عليهما نصفين . —
٨ فان ارادا أن يكون بينهما اثما فالخيلة في ذلك أن يقرأ للمدعى بالدار
ثم يصالحانه منها على مائة درهم على أن يكون للمرأة ثمن الدار
وللابن سبعة اثماتها ، فاذا صرحا بذلك كان الملك في الدار بينهما على
ما صرحا به والثمن كذلك بمنزلة ما لو اشتراها على أن يكون لأحدهما

- ٩٠ هـ ثَمَّنَهَا وَلِلْآخِرِ سَبْعَةُ أَثْمَانِهَا. — رَجُلٌ ادَّعى فِي دَارِ رَجُلٍ دَعْوَى فَصَالِحِهِ
 ٩٠ أ عَلَى مِائَةِ ذِرَاعٍ مِنْهَا فَهُوَ جَائِزٌ. — لِأَنَّ الصَّلَاحَ عَلَى الْإِنْكَارِ مَبْنِيٌّ عَلَى
 زَعْمِ الْمَدْعَى وَلِهَذَا لَوْ وَقَعَ الصَّلَاحُ عَلَى دَارِ كَانَ لِلشَّفِيعِ أَنْ يَأْخُذَهَا
 بِالشَّفْعَةِ ، وَفِي زَعْمِ الْمَدْعَى أَنَّهُ يَسْتَوْفِي مِنَ الدَّارِ مِائَةَ ذِرَاعٍ بِمِلْكِهِ الْقَدِيمِ
 ١٠ لَا أَنْ يَمْلِكَهَا عَلَى ذِي الْيَدِ ابْتِدَاءً ، فَيَكُونُ مَحْبِيحًا . — فَإِنْ صَلَحَ
 عَلَى مِائَةِ ذِرَاعٍ مِنْ دَارٍ أُخْرَى لَمْ يَحْزِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَجَازَ عِنْدَهَا. —
 ١٠ أ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الصَّلَاحُ بِمَوْضِعٍ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ اشْتَرَى مِائَةَ
 ١١ ذِرَاعٍ مِنْ دَارٍ وَذَلِكَ قَاسِدٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ جَائِزٌ عِنْدَهَا . — مَرِيضٌ
 ادَّعى عَلَى رَجُلٍ مَالًا وَلَهُ بِهِ عَلَيْهِ يَتَنَ فَصَالِحُهُ مِنْهُ عَلَى دِرَاهِمٍ يَسِيرَةٍ
 وَأَقْرَأَ الْمَرِيضَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَى هَذَا الْمَطْلُوبِ شَيْءٌ ثُمَّ مَاتَ جَازَ أَقْرَارُهُ
 ١١ أ فِي التَّضَاءُ وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْ وَرَثَتِهِ يَتَنَ عَلَى الْمَطْلُوبِ بِذَلِكَ الْمَالِ . — أَمَّا
 إِذَا لَمْ يَقْرَأْ بِذَلِكَ فَيَتِمَّكَ فِي هَذَا الصَّلَاحِ مَحَابَاةٌ وَهُوَ يُعْتَبَرُ مِنْ ثَلَاثِ
 الْمَالِ ، وَأَمَّا إِذَا أَقْرَأَ بِذَلِكَ فَأَقْرَارُهُ بِمَا يَتَضَمَّنُ بَرَاءَةَ الْأَجَنِيِّ مُعْتَبَرٌ بِأَقْرَارِهِ
 لِلْأَجَنِيِّ وَذَلِكَ مُحْصِيٌّ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ ، فَكَذَلِكَ أَقْرَارُهُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَى
 الْمَطْلُوبِ شَيْءٌ يَكُونُ مَحْبِيحًا ، وَبَعْدَ حُجَّةِ الْأَقْرَارِ مِنْهُ لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى
 ١٥ مِنْ وَرَثَتِهِ ، لِأَنَّهُمْ يَقُومُونَ بِمَقَامِهِ وَهُوَ لَوْ ادَّعى بَعْدَ ذَلِكَ مَالًا مُطْلَقًا
 عَلَيْهِ لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهُ وَلَمْ يُقْبَلْ يَتَنَ ، فَكَذَلِكَ الْوَرِثَةُ إِذَا ادَّعَوْا ذَلِكَ . —
 ١٦ رَجُلٌ لَهُ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ حَالٌ فَصَالِحُهُ عَلَى أَنْ يَجْزِيَهُ نَجْمًا عَلَيْهِ وَأَخَذَ
 مِنْهُ كَفِيلًا عَلَى أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَامِنٌ عَنِ صَاحِبِهِ عَلَى أَنَّهُمَا إِنْ
 ١٢ أ أَخْرَا نَجْمًا عَنْ عَمَلِهِ قَالَمَالٍ عَلَيْهِمَا حَالٌ فَهُوَ جَائِزٌ . — لِأَنَّهُ إِذَا أَخَذَ
 بِالْمَالِ كَفِيلًا كَانَ الْكَفِيلُ مُطَالِبًا بِهِ كَالْأَصِيلِ فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ لَهُ عَلَى
 رَجُلَيْنِ مَالٌ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَامِنٌ عَنِ صَاحِبِهِ فَجِزِيَهُ عَلَيْهِمَا نَجْمًا
 عَلَى أَنَّهُمَا لَوْ أَخْرَا نَجْمًا عَنْ عَمَلِهِ قَالَمَالٍ عَلَيْهِمَا حَالٌ وَذَلِكَ جَائِزٌ لِأَنَّ
 نَجِيمَ الْمَالِ عَلَيْهِمَا صَلَحَ فَقَدْ عُلِقَ بِطَلَانِ الصَّلَاحِ بِمَدَمِ الْوَقَاءِ بِالشَّرْطِ وَذَلِكَ

- جائز. — فان كان الطالب إنما اخذ من المطلوب كفيلًا بنفسه على أنه 18
 إن لم يواف به عند كل نجم فالكفيل ضامن لجميع المال على النجوم
 التي سميا فان ذلك جائز عندنا، وبض الفقهاء رحمهم الله يبطله يعني
 ابن أبي ليلى فإنه لا يجوز تعليق الكفالة بالمال بخطر عدم الموافقة
 بالنفس وقد ينته في كتاب الكفالة. — فالثقة في ذلك أن يضمن الكفيل 14
 المال على أنه يرى من كل نجم يدفع المطلوب عند محله الى الطالب
 فيجوز ذلك في قول الكل. — لأن إضاء المطلوب يوجب براءة الكفيل 14
 فاشتراط براءته عند إضاء الكفيل شرط موافق بحكم الشرع فيكون
 صحيحا. — رجل صالح غريبا له على أن يؤخره بما عليه على أن يضمن 15
 له فلان المال الى ذلك الاجل فان لم يفعل فلا صلح بينهما والمال حال ١٠
 عليه فذلك جائز ولا آمن أن يبطله بض الفقهاء رحمهم الله. — يعني به 15
 أن يبطله على طريق القياس، فان الصلح قياس البيع في بعض الأحكام،
 وإذا شرط في البيع ضمان رجل بينه كان ذلك مبطلا للبيع فكذلك
 الصلح. — فالثقة في ذلك أن يكون الكفيل حاضرا فيضمنه. — لأن 16-18
 على طريق القياس إنما لا يصح هذا القدر لبقاء الغرر فيه وهو أنه لا ١٥
 يدري ايضمن الكفيل المال او لا يضمن فاذا ضمنه فقد انعدم معنى
 الغرور. — وإن لم يكن حاضرا فالثقة فيه أن يصلحه على ما ذكرت 17
 على أن فلانا إن ضمن هذا المال ما بينه وبين يوم كنا فالصلح تام
 وإلا فلا صلح بينهما. — فانما كان القدر بهذه الصفة كان تمام الصلح 17
 بمد ما ضمن فلان ولا يبقى غرر اذا ضمن فلان، فالصلح بينهما صحيح. —
 وإذا كفل بنفس رجل على أنه إن لم يواف به الى يوم كنا فالل 18
 عليه وأخذ الكفيل من المطلوب رهنا لم يحز الرهن. — لأن موجب 18
 الرهن ثبوت يد الاستيفاء وما وجب للكفيل على المطلوب مال، فالكفالة
 بالنفس ليست بمال والكفالة بالمال متعلقة بدم الموافقة بالنفس، فكيف

- ١٩ 4. يصبح الرهن من غير دين له عليه. — فان اراد الحيلة في ذلك فالوجه ان يبدأ بضمان المال فيقول انا ضامن لما لك عليه من المال فان وافيت به الى كذا من الاجل فأنا برىء ، فان فعل ذلك جاز له ان يرتن منه رهنا بما ضمنه. — 19 a
- 19 b للكفيل على المطلوب فيجوز اخذ الرهن منه به. — ولم يذكر في الكتاب ما اذا كانت الكفالة بالنفس فقط واراد الكفيل ان يأخذ من المطلوب رهنا ؛ ولا اشكال ان ذلك لا يجوز بخلاف ما اذا اخذ منه كفيلا ، فان حصة الكفالة لا تستدعي ديننا واجبا وحصة الرهن تستدعي ذلك ، ولهذا لا يجوز الرهن بالدرك وتجوز الكفالة بالدرك. — ثم
- 19 c الحيلة في هذا ان يقر المطلوب ان هذا الكفيل ضمن عنه مالا لرجل ١٠ من الناس بأمره ولا يسمى ذلك الرجل ولا مقدار المال ثم يعطيه رهنا بذلك فيكون صحيحا في الحكم ويكون القول قول المطلوب في مقدار ذلك المال فيمكن بأدائه من اخراج الرهن. — فان قال الكفيل مقصودى لا يتم بهذا وربما يقول المطلوب بعد كفالتي بالنفس ان المال درهم فيعطيني ذلك ويسترد الرهن فالسبيل ان يجعلا بينهما عدلا فقة ١٥ يتقان به ويكون ارتهان الكفيل من ذلك العدل بأمر المطلوب ، فلا يسترد منه الرهن قبل برأءته عن الكفالة بالنفس. — رجل اخذ من غريمه كفيلا بنفسه على أنه ان لم يواف به يوم كذا فالكفيل ضامن لنفس فلان غريما آخر للطالب ، فهو جائز عندنا ، يعنى قول ابى حنيفة وأبى يوسف ، ولا آمن أن يعطيه بعض العلماء رحمهم الله ، يعنى أن ١٠ على قول محمد رحمه الله هذا لا يجوز. — فالثقة فيه ان يكفل بنفس فلان وفلان على أنه ان وافى فلان احدهما ما بينه وبين يوم كذا فهو برىء من الكفالة الأخرى ، فيكون جائزا عندهم جميعا. — 21 a
- 21 لا أنه علق البراءة عن الكفالتين بالموافاة بنفس احدهما وكما يجوز تطبيق البراءة عن

- الكفالة بالنفس بالموافاة بالمال فكذلك يجوز تسليم البراءة عن الكفالتين بالموافاة بنفس احدهما . — ولو اخذ منه كفلا بنفسه على أنه إن لم يواف به يوم كذا فما على المطلوب من المال فهو على الكفيل فلم يواف به فهو ضامن للمال والنفس . — لأنه كفل بالنفس كفالة مطلقة فلا يرى إلا بتسليم النفس وعلق الكفالة بالمال بمحظر عدم الموافاة وقد وجد ذلك . — فان قال لا آمن أن يبرئه بعض الفقهاء من الكفالة بالنفس . — 22 bis
- ولا يعرف من هذا القائل وله وجه صحيح وهو أن المقصود المال دون النفس ، وبعد ما حصل المقصود وتمكّن الطالب من استيفاء المال من الكفيل لا تبقى الكفالة بالنفس ، وهذا لأن اللفظ في معنى توقيت الكفالة بالنفس الى الوقت الذي جيل عدم الموافاة فيه شرط الكفالة بالمال ، فلا تبقى الكفالة بالنفس بعد معنى وقتها . — ثم الثقة في ذلك أن يضمنه المال والنفس على أنه إن وافاه بنفسه لوقت كذا فهو برىء من النفس والمال ، وان لم يواف به لتلك الأجل فالنفس والمال عليه لأنه كفل بهما كفالة مطلقة . — (مسائل متفرقة) قال وإذا خاف الوصى جهل بعض القضاة في أن يسأله عما وصل اليه من تركة الميت ثم يسأله البيّنة على ما اتفق وعمل . — وإتاما سعى هذا جهلا لأنه خلاف حكم الشرع ، فالوصى أمين والقول في المحتمل قول الامين وهو متبرع في قبول الوصاية قائم مقام الميت ، فكما لم يكن للقاضي أن يسأل الموصى عما يتركه من المال لا يكون له أن يسأل الوصى عما وصل اليه من المال ، فمن فعل ذلك من القضاة كان جهلا ، ولكن رأى بعض القضاة أن يفعلوا ذلك ويمدونه من الاحتياط . — فين الحيلة للوصى في ذلك بأن يولى غيره قبض التركة ويصفا وقضاء الدين وغير ذلك ولا يشهد الوصى على نفسه بوصولى شيء اليه ولا يباشر بها بنفسه بل يأمر غيره بالبيع وقضاء الدين فلا يكون للقاضي أن يسأله شيئا من ذلك لأنه لم يصل اليه

- ٤.٢٥ تركه الميت ولا عمل في التركة بنفسه . — فان اراد القاضي أن يستحلفه ما قضيت ديناً ولا وصل اليك تركه ولا امرت بشيء منها يباع ولا وكلت به فاذا كان الوصي وضع التركة مواضعها على حقوقها فهو مظلوم في هذه اليمين فيسره أن يحلف وينوى غير ما استحلف عليه . —
- ٢٥ a لا أنه اذا كان مظلوماً فبنته معتبرة شرعاً ليشتمك به من دفع الظلم عن نفسه ، والخصاف رحمه الله توسع في كتابه في هذا الباب فقال ينوى ما فعل شيئاً من ذلك في وقت كذا لوقت غير الوقت الذي فعل فيه او في مكان كذا لمكان غير المكان الذي فعل فيه او مع فلان انسان غير الذي عامله ، وهذا لأن من مذهبه أن نية التخصيص فيما ثبت بمقتضى الكلام صحيحة كما تصح في المفلوظ ، فان المقتضى عنده كالمخصوص ١٠
- ٢٥ b في أن له عموماً فتجوز نية التخصيص فيه . — وكان يستدل على ذلك بمسئلة الساكنة الى اوردها محمد رحمه الله في كتاب الايمان اذا حلف لا يساكن فلاناً وهو ينوى مساكنته في بيت أنه تعمل نيته والمكان ليس في لفظه فصحت نية التخصيص فيه ، وقال في الجامع اذا حلف لا يخرج ونوى السفر صحت نيته والموضع الذي يخرج اليه ليس في ١٥ لفظه وصح نية التخصيص فيه ، وقال في كتاب الدعوى اذا اقر بنسب غلام صغير فقامت أم الصغير بعد موته تطلب ميراث الزوجات فانها تستحق ذلك لأن اقراره بالنسب يقتضي القرائن بين المقر وبين أم الصغير فجعل الثابت بمقتضى كلامه كالثابت بالنسب . — ولكن ٢٥ c
- ٢٠ الصحيح من المذهب عندنا أن المقتضى لا عموم له وأن نية التخصيص فيما ثبت بمقتضى الكلام لا تكون صحيحة حتي اذا حلف لا يأكل او لا يشرب ونوى طعاماً بعينه او شرباً بعينه لم تعتبر نيته ، لأن المخصوص فعل الأكل فاما المأكول ثابت بمقتضى كلامه وثبت المقتضى للحاجة الى تصحيح الكلام ولهذا لا يثبت في موضع يصحح الكلام بدونه

- والثابت بالحاجة لا يبدو موضع الحاجة ولا حاجة الى اثبات العموم للمقتضى ولا الى جملته كالمخصوص عليه فيما وراء المحتاج اليه . — فأمّا 4.20 d
- مسئلة المساكنة فهناك نية التخصيص في المكان لا تعمل عندنا حتى لو قال عيت به المساكنة في بيت بينه لا تعمل نيته ، ولكن إنما تعمل نيته فيما يرجع الى كمال النصوص : فالمساكنة تكون قارة في بلدة وقارة في محله وقارة في دار وأتم ما يكون من المساكنة أن تكون بينهما في بيت واحد فهو إنما نوى صفة الكمال في المخصوص عليه فلهمنا تعمل نيته . — وكذلك في مسئلة الخروج لا تعمل نيته في تخصيص 20 e
- المكان حتى لو نوى الخروج الى بغداد لا تعمل نيته ، فإذا نوى السفر ١٠ فأمّا نوى نوعا من انواع الخروج لأنّ الخروج انواع شرطا خروج للسفر ولما دون السفر وإنما اختلافها باختلاف الاحكام ، فأمّا تعمل نيته في تنويع الخروج ، والخروج في لفظه لأنّ ذكر الفعل كذكر المصدر . — وفي مسئلة النسب القرائ بينه وبينها ثبت بمقتضى كلامه 20 f ولكن ما ثبت بطريق الاقتضاء ثبت حكمه وان لم يحصل كالمخصوص
- ١٥ عليه كالبيع الثابت في قوله أعقب عبدك عني على الف درهم ثبت حكمه وهو ملك البدلين وان لم يحصل ذلك كالبيع المصرح به . — اذا 20 g
- عرفنا هذا فنقول ينبغي أن ينوى شيئا هو من محتملات لفظه او يكون راجعا الى تخصيص ما في لفظه حتى يكون عاملا وأسهل طريق قالوا في هذا النوع من الايمان أنّ القاضى انا قال له قل والله ينبغي أن ٢٠ يقول هو الله فبدغم الهاء على وجه لا يظن به القاضى ثم يضى في كلامه الى آخره فلا يكون ذلك يمينا ولا يأثم فيه اذا كان مظلوما . —
- وإذا اراد الوصى أن يدفع الى الورثة اموالهم ويكتب عليهم البراءة من 20 كل قليل وكثير أيهما اوثق له أن يسمى ما جرى على يده وما اعطاهم او لا يسمى قال الأوثق له أن يكتب البراءة من كل قليل وكثير

- 27 هـ ولا يَسْمَى شيئا . — قَاتِه لَا يُؤْمِنُ أَنْ يَحْضُرَ صَاحِبَ دِينٍ أَوْ وَصِيَّةٍ
أَوْ وَارِثٍ فَيُضْمِنُهُ مَا سَمَى أَنَّهُ دَفَعَهُ إِلَى الْوَرِثَةِ ، وَإِذَا كَتَبَ بَرَاءَتَهُ مِنْ
كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ فَلَيْسَ لَهُ وَلَايَةٌ أَنْ يَضْمِنُوهُ شَيْئًا . — فَهَذَا أَوْثَقُ 27 هـ
لِلْوَصِيِّ وَلَكِنَّ الْأَوْثَقَ لِلْوَرِثَةِ أَنْ يَسْمَى ذَلِكَ ، وَرَبَّمَا يَخْفَى الْوَصِيُّ
بَعْضَ التَّرَكَةِ ، فَإِذَا كَتَبُوا لَهُ الْبَرَاءَةَ مِنْ كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ
سَبِيلٌ عَلَى مَا يَظْهَرُ عَلَيْهِ مِنَ الْحَيَاةِ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَإِذَا سَمَوْا مَا وَصَلَ
إِلَيْهِمْ كَانُوا لَهُمْ أَنْ يَخَاصِمُوا فِيهَا يَظْهَرُ فِي يَدِهِ مِنَ التَّرَكَةِ بَعْدَ ذَلِكَ . —
وَذَكَرَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَاقْتَضَتْ 28
عِدَّتُهَا فَتَزَوَّجَهَا زَجَلًا لِيَحْلُلَهَا لِزَوْجِهَا الْأَوَّلِ لَمْ يَأْمُرْهُ الزَّوْجُ بِذَلِكَ وَلَا الْمَرْأَةُ
قَالَ هَذَا مُجَوَّرٌ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ نَأْخُذُ . — لِأَنَّهُ تَزَوَّجَهَا 28 هـ
نِكَاحًا مُطْلَقًا وَالتَّكَاحُ سَنَةٌ مَرغُوبٌ فِيهَا وَإِنَّمَا قَصِدَ بِذَلِكَ ارْتِفَاعَ الْحَرَمَةِ
بَيْنَهُمَا لِيُتِمَّ بِذَلِكَ مِنْ ارْتِكَابِ الْمُحْرَمِ وَيُوصِلَهُمَا إِلَى مَرَادِهَا بِطَرِيقِ
حَلَالٍ فَتَكُونُ آثَامُهُ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَذَلِكَ مُنْدُوبٌ إِلَيْهِ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ
كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَادِمٌ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ مِنْ سُوءِ الْخُلُقِ خُصُوصًا إِذَا كَانَ
بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فَلَوْ اِمْتَنَعَ الثَّانِي مِنْ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا لِيَحْلُلَهَا لِلأَوَّلِ رَبَّمَا يَحْلُلُهَا 10
الْتِمَامُ أَوْ فُرْطٌ مِيلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى صَاحِبِهِ عَلَى أَنْ يَتَزَوَّجَهَا مِنْ
غَيْرِ مُحَلٍّ ، فَهُوَ يَسَى إِلَى اِتِّمَامِ مَرَادِهَا عَلَى وَجْهِ يَنْدُبَانِ إِلَيْهِ فِي الشَّرْعِ
فَيَكُونُ مُجَوَّرًا فِيهِ وَفِي نَظَرِهِ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مَنْ أَقَالَ نَادِمًا أَقَالَهُ اللَّهُ عِزَّتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا تَبَيَّنَ أَنَّ
الْحَلَّ يَحْصُلُ بِدُخُولِ الزَّوْجِ الثَّانِي بِهَا وَإِنْ كَانَ مَرَادُهُ أَنْ يَحْلُلَهَا 20
لِلأَوَّلِ . — فَإِذَا تَزَوَّجَهَا بِهَذَا الشَّرْطِ بَانَ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَهُ تَزَوُّجِي فَحُلَّتْ 20
أَوْ قَالَ الزَّوْجُ الْأَوَّلُ لَهُ تَزَوُّجٌ هَذِهِ الْمَرْأَةَ فَحُلَّتْ لِي أَوْ قَالَ الثَّانِي
لِلْمَرْأَةِ أَتَزَوَّجُكَ فَأَحْلَلَكَ لِلأَوَّلِ فَهَذَا مُكْرَهُ . — وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ 29 هـ
السَّلَامُ لِمَنْ اللَّهُ الْمُحَلَّلُ وَالْمُحَلَّلُ لَهُ ، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَلَا أَبْتَكُمُ

- بالتيس المستمار قالوا على قال هو الرجل يتزوج المرأة ليحللها لزوج كان لها قبله. — ولكن مع هذا يجوز النكاح ويثبت الحل للأول بدخول 4.29 b
- الثاني بها عند أبي حنيفة رحمه الله، لأن هذا التهي لمنى في غير النكاح فلا يمنع صحة النكاح والدخول بالنكاح الصحيح محللها للزوج الأول،
- ثبت ذلك بالسنة. — وعلى قول أبي يوسف رحمه الله هذا النكاح 29 c
- فاسد، لأنه في معنى التوقيت للنكاح والتوقيت مفسد للنكاح كما لو تزوج امرأة شهرا، وإذا فسد النكاح الثاني فالدخول بالنكاح الفاسد لا يوجب الحل للزوج الأول. — وقال محمد رحمه الله النكاح جائز 29 d
- ولكن الشرط باطل، لأن النكاح يهدم الشرط ولا يبطل بالشرط الفاسد إلا أنها لما قصد الاستجمال عوقبا بالحرمان فلا يثبت به الحل للزوج الأول كما لو قتل مورثه بنير حق وقد تقدم بيان المسئلة في كتاب الطلاق. — وإذا قال الرجل إن خطبت فلانة أو تزوجتها فأجازت 80
- فهي طالق ثلاثا فله أن يخطبها ثم يتزوجها بعد ذلك فلا يحنث. —
- لأنه ادخل حرف أو بين الشرطين فيكون الثابت أحدهما وتحل البيمين 80 a
- بوجود أحد الشرطين فإذا خطبها أولا انحلت البيمين وهي ليست في نكاحه، فلم يقع عليها شيء، ثم يتزوجها بعد ذلك ولا يمين فلا تطلق بمنزلة ما لو قال إن قبلتها أو تزوجتها فهي طالق قبلها ثم تزوجها لم تطلق. — ولو تزوجها قبل أن يخطبها ثم بلغها فأجازت طلقت ثلاثا. — 30 bis
- لأن الموجود هنا شرط الزوج وإنما تم ذلك بإجازتها وعند تمام الشرط 80 b
- هي في نكاحه، فتطلق ثلاثا بمنزلة قوله إن قبلتها أو تزوجتها ثم تزوجها قبل أن يقبلها، وتبين هذه المسئلة أن من قال إن خطبت فلانة فهي كذا أو كل امرأة خطبها فهي كذا أن يمينه لا تنقذ، لأن الخطبة غير المقد وهي تسبق المقد فلا يكون هو بهذا اللفظ مضيفا
- الطلاق إلى الملك، وهذا في لسان العربية. — فان عقد يمينه بلسان 30 c

- الفارسية وقال اكر فلان را بخوام يا هر زنى كه بخوام ففى كل موضع يكون هذا اللفظ منهم تفسير الخطبة لا تنقد البين ايضا ، هكنا المرف بخراسان وما وراء النهر . فاما فى هذه الديار فاما يريدون بهذا اللفظ التزوج فتنقد البين اذا كان مراده هذا ويقع الطلاق اذا
481. تزوجها . — رجل حلف ان لا يتزوج بالكوفة امرأة فزوجه وكيل .
- 81 a له بالكوفة فهو حاث . — لان الوكيل بالنكاح سفير وممير حتى لا يستغنى عن اضافة العقد الى الموكل ولا يتعلق به شئ من حقوق العقد ، فباشرة الوكيل له كباشرته بنفسه فى حق الحث بخلاف البيع ، فانه اذا حلف لا يشتري شيئا بالكوفة فاشترى له وكيله لا يحنث ، لان الوكيل بالشئ بمنزلة الماقد لنفسه حتى يستغنى عن اضافة العقد الى
82. الموكل ويتعلق حقوق العقد به . — ثم الحيلة فى مسئلة النكاح ان توكل المرأة وكيلها يزوجهها منه ثم يخرج الوكيل والزوج الى الحيرة او غيرها بعد ان يخرجها من ابيات الكوفة ثم يزوجهها منه فلا يحنث لانه لم
- 82 a يزوجهها بالكوفة . — الا ترى ان المقيم بالكوفة اذا خرج من ابيات الكوفة على قصد السفر كان مسافرا يقصر الصلاة ، فعرنا ان التزوج فى هذا الموضع لا يكون تزوجا بالكوفة ، وإنما ذكر توكيلها لئلا
- 83 بتلى بالحروج مع غير المحرم الى ذلك الموضع . — رجل قال لبيده قد اذنت لك ان تزوج كل امة تشتريها فاشترى المبد امة فزوجهها
- 83 a بيته فهو جائز . — لان ما اشتراها صارت مملوكة للمولى وقد اقامه المولى مقام نفسه فى ذلك ولو زوج بنفسه امة بمحض من الشهود
84. جائز ، فكذلك المبد اذا فعل ذلك . — وقال ابو حنيفة رحمه الله فى رجل له جارية تخرج فى حوائجها وهو يطؤها فحبلت وولدت وسمه ان لا يدعيه وان يسمه مهاء وإن كان لا يدعيها تخرج لم يسمه ذلك ، وإن كان يمزول عنها ولا يطلب ولدها لم يسمه ذلك اذا حبسها ومنعها

- من الخروج . — وهذا فيما بينه وبين ربه فأما في الحكم لا يلزمه ٨٤٤
- النسب إلا بالدعوة إلا أنه اذا حصنها فالظاهر أن الولد منه سواء كان
يعزل عنها او لا يعزل فليبه الأخذ بالاحتياط والبناء على الظاهر . —
- وذكر عن علي رضي الله عنه أن رجلا أتاه فقال إن لي جارية أطؤها 85
واعزل عنها فجات بولد فقال علي رضي الله عنه نشدك الله هل كنت
تمود في جماعها قبل أن تبول قال لم فتنه من أن يتنبه . — فهو 85
- عندنا على التي قد حصنت ومعنى هذا أنه يتوهم بقاء بعض المني في
احليله فالمعاودة يصل إليها اذا عاد في جماعها قيل البول ، ولهذا قال
ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله اذا أتى أهله واغتسل قبل أن يبول ثم سأل
١٠ منه بقية المني يلزمه الاغتسال كاميا ، وكذلك إن كان يعزل عنها فيصب
الماء من فوق فربما يعود الى فرجها فتحبل به فلهذا لا يسه نفى
الولد ، والاصل فيه ما روى عن النبي عليه السلام أنه لما سئل عن
الزول قل اذا اراد الله خلق نسمة من ماء فهو خالقها وان صيتم ذلك
على مسخرة فاعزلوا او لا تعزلوا . — واذا غاب احد المتفاوضين فأراد 86
١٠ الباقي منهما أن يبطل الشراكة فالحيلة له أن يرسل اليه رسولا بأنه قد
فارقته ونقض ما بينهما من الشراكة ، فاذا بلغ الرسول ذلك فقد انتقضت
الشراكة بينهما . — لأن كل واحد منهما ينفرد بنقض الشراكة بعد أن 88
يكون ذلك بعلم صاحبه ليندفع الضرر والفر عن شريكه بذلك وعبرة
الرسول في اعلامه كعبرة المرسل وهذا في كل عقد لا يتعلق به الزوم
١١ نحو عزل الوكيل والحجر على العبد المأذون وفسخ المضاربة ونقض
ولاء الموالاة . — اذا كان الأسفل غائبا فأراد المربي أن ينقض ولأه 87
ارسل اليه رسولا يبلغه عنه أنه قد تنقض موالاه فيكون تبليغ الرسول
إياه كتبليغ المرسل بنفسه . — وإن اراد ذلك الأسفل فله ذلك قبل 88
ان يعقل عنه الاعلى ، فان شاء فصل كذلك وان شاء والى غيره فيكون

ذلك نقضا للموالة مع الأول، وقد بينّا هذا في كتاب الولاء والله اعلم.

باب الأيمان

- 8,1 ولو حلف لا يلبس من ثياب فلان شيئا وليس لفلان يومئذ ثوب ثم
 1 a اشترى ثوبا فلبسه الخالف حث. — لانه عقد يمينه على ايس ثوب
 مضاف الى فلان فيعتبر وجود الاضافة عند اللبس كما لو حلف لا يأكل
 طعام فلان يشترط وجود الاضافة عند الاكل، وهذا لأن الذي دناه
 الى اليمين ليس معنى في الثوب والطعام بل اذى لحقه من جهة فلان
 وبذلك المعنى إنما يمتنع من ايجاد الفعل فيه لكونه مضافا الى فلان وقت
 1 b ايجاد الفعل لا وقت اليمين. — وفرق ابو يوسف رحمه الله بين هذا
 وبين الدار وقال الدار لا يستحدث الملك فيها في كل وقت فلا يتناول
 يمينه الا ما كان موجودا في ملك فلان عند يمينه فأما الثوب والطعام
 فيستحدث الملك فيه في كل وقت فأما يتناول يمينه ما كان في ملك فلان
 2 عند وجود الفعل. — ولو حلف لا يكسو فلانا فوجب له ثوبا صحيحا
 2 a وأمره أن يصنع منه قيصا حث. — لانه قد كساه فهذا اللفظ إنما
 2 b يتناول تملك الثوب منه لا لباس الثوب إليه. — ألا ترى أن كفارة
 اليمين تنادي بكسوة عشرة مساكين وذلك بالتملك دون الالباس،
 ويقال في المادة كسا الأمير فلانا اذا ملكه سواء لبسه فلان او لم
 يلبسه، فقد يطلق اسم الكسوة على ما لا يتأتى فيه اللبس فعرفنا أن
 3 المراد به التملك. — ولو حلف لا يلبس قيصا لفلان فلبس قيصا
 لبيده لم يحنث في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه
 3 a الله يحنث قال الحاكم رحمه الله. — وهذا خلاف ما مضى في كتاب
 الايمان أن على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله اذا لم يكن
 3 b على العبد دين لم يحنث الا ان ينويه وعلى قول محمد يحنث — قال

- ولكن عندى أنّ الجواب الذى ذكر في الكتاب فيها اذا كان على
 العبد دين مستغرق ونواه فإنه لا يحنث عند ابي حنيفة لأنه لا يملك
 كسبه ، وعند ابي يوسف يحنث لأنه ماله كسبه فأما عند عدم النية
 او عند عدم الدين على العبد فلا خلاف بين ابي حنيفة وأبي يوسف
 أنه لا يحنث . — وإن حلف لا يكسو فلانا فكما عهده لا يحنث . ٥٤
- لأنه ما ملك الثوب فلانا إنما ملكه عبده ، لأن الملك يقع للمولى ٥٥
 على سبيل الخلقة من عبده حكما وذلك ليس بشرط حته . — ثم ٥٦
 هذا على قول ابي حنيفة رحمه الله ظاهر ، فإنه عنده لو وهب لعبد
 اخيه يملك الرجوع فيه ولم يحل كعبته لأخيه ، فكذلك اذا كسا عبد
 ١٠ فلان لا يحل في حكم الحنث كاته كسا فلانا . — وما يقولان في ٥٧
 حكم الرجوع : هبته لعبد اخيه كعبته لأخيه باعتبار أن الخصومة في
 الرجوع تكون مع المولى وهو قريب له فرجوعه يؤدي الى قطيعة الرحم
 وهنا شرط حته نفس الكسوة لا معنى يبنى عليه ، وقد وجد ذلك
 مع العبد دون المولى . — ألا ترى أن القبول والرد فيه يعتبر من العبد ٥٨
 دون المولى وعلى هذا البيع لو حلف لا يبيع من فلان شيئا فباع من
 عبده لم يحنث وهذا في البيع اظهر ، لأنه لو باع من وكيل فلان لم
 يحنث فكيف يحنث اذا باع من عبد فلان والعبد في الشراء متصرف
 لنفسه لا لمولاه . — ولو حلف لا يبيع هذا الثوب من فلان بثمان
 فباعه بمجارية لم يحنث . — لأن الثمن اسم للنقد الذى لا يتعين في ٥٩
 النقد ولأن البيع بثمان لا يتناول بيع المقايضة ، فإن في بيع المقايضة
 يكون كل واحد منهما بالثمن من وجه مشتريا من وجه والبيع بثمان
 ما يكون بيما من كل وجه . — ولو حلف لا يشتري من فلان ثوبا ٦٠
 فأمر رجلا فاشتري له منه لم يحنث . — لأن الوكيل بالشراء في حقوق ٦١
 المقعد بمنزلة الماقد لنفسه ، ألا ترى أنه يستغنى عن إضافة المقعد الى

- 8 a b الآمر. — قالوا وهذا اذا كان الحالف يباشر الشراء بنفسه ، فان
 8 c كان يمين لا يباشر ذلك بنفسه فهو حاث في يمينه. — لانه يقصد
 يمينه منع نفسه عما يباشره عادة وفي اليمين مقصود الحالف معتبر. —
 8 d وحكى أن الرشيد سأل محمدا رحمه الله عن هذه المسئلة قال اما انت
 فقم يعني اذا كان لا يباشر العقد بنفسه ، فجعله حاثا بشراء وكيله له. —
 7 وان وهب المحلوف عليه الثوب للحالف على شرط العوض لم يحنث. —
 7 a لانه ما اشتراه منه فالشراء يوجب الملك بنفسه والهبة بشرط العوض
 لا توجب الملك الا بالقبض ، ثم في الهبة بشرط العوض اما يثبت حكم
 البيع بعد اتصال القبض به من الجانبين وهو جعل الشرط نفس العقد وبفس
 8 العقد لا يصير هو مشتريا ولا صاحبه بالثما منه ، فلهاذا لم يحنث. — قال ١٠
 وسألت ابا يوسف رحمه الله عن رجل حلف لا يسكن فلانا في دار
 ولا نية له فسكن معه في دار كل واحد منهما في مقصورة على حدة
 قال لا يحنث حتى يكونا في مقصورة واحدة وفيها قول آخر انه
 8 a b يحنث. — وهو رواية هشام عن محمد رحمه الله. — وهذه ثلاثة
 ١٥ فصول احدها أن يسكننا في عتلة واحدة وكل واحد منهما في دار : هنا
 لا يحنث بدون النية لان المساكنة على ميزان المفاعلة فتقتضي وجود
 الفعل منهما في مسكن واحد وكل دار مسكن على حدة فلم يجمعهما
 8 c مسكن واحد. — والثاني أن يسكننا في دار واحدة وكل واحد منهما
 في بيت منها فانه يكون حاثا في يمينه لان جميع هذه الدار مسكن
 واحد ويسمى في العرف ساكننا مع صاحبه وان كان كل واحد منهما
 8 d في بيت. — والثالث أن يكون في الدار مقاصير وكل واحد منهما في مقصورة
 على حدة فمحمد رحمه الله يقول هنا الدار مسكن واحد والمقاصير
 فيها كاليوت. الا ترى أنه يتحد المرافق كالملطيخ والمربط ففرقنا أنه
 8 e جمعها في السكنى مسكن واحد. — وأبو يوسف رحمه الله يقول كل

- مقصورة مسكن على حدة الا ترى أنّ السارق من بعض المقاصير لو أخذ في محن الدار قبل أن يخرج كان عليه القطع ، وان ساكن احدى المقصورتين لو سرق من المقصورة الاخرى متاع صاحبه كان عليه القطع فكانت المقاصير في دار بمنزلة الدور في محلة واحدة بخلاف البيوت .
٨. 8 ٨ . فكل بيت من الدار ليس بمسكن على حدة ، الا ترى أنّ الكل حرز واحد حتى أنّ السارق من بيت اذا أخذ في محن الدار ومعه متاع لم يقطع والضيف الذي هو مأذون بالدخول في احد البيتين اذا سرق من البيت الآخر لم يقطع فعرفنا أنّ الكل مسكن واحد هناك . — ولو حلف لا يدخل على فلان ولا نية له فدخل عليه في دار قال ابو يوسف رحمه الله لا يحنت . — وجعل الدخول عليه في الدار كالدخل ٩ ٨ . في محلة او قرية وأما الدخول على الغير في العرف بأن يدخل بيتا هو فيه او صفة هو فيها على قصد زيارته فما لم يوجد ذلك لا يحنت في بيته ومشائخنا رحمهم الله قالوا في عرف ديارنا يحنت في بيته فان الانسان كما يجلس في بيته ليزوره الناس يجلس في داره لذلك فكان ذلك مقصودا ١٠ .
- ١٠ . بيته . — قال وكذلك لو دخل عليه في دهليز لم يحنت في بيته . — 10
- ١٠ . ومراده من ذلك دهليز اذا رد الباب يبقى خارجا ، فأما كل موضع اذا رد الباب يبقى داخلا فاذا دخل عليه في ذلك الموضع ينبغي أن يحنت . — لأن الانسان قد يجلس في ذلك الموضع ليزوره الناس ؛ الا 10 b
- ١٠ . ترى أنّه ليس لاحد أن يدخل عليه في ذلك الموضع الاّ باذنه بخلاف الموضع الذي هو خارج الباب فلكل احد أن يصل الى ذلك الموضع ١١ .
- ١١ . بغير اذنه . — ولو دخل عليه في المسجد لم يحنت . — لأن لكل واحد 11-11
- أن يدخل المسجد بدون اذنه فلم يكن ذلك شرط حنثه ولا يسمى دخولا عليه في العادة . — ولو حلف لا يدخل على فلان منزلا وحلف 12
- الآخر بعد ذلك لا يدخل على الحالف الاّ أول منزلا فدخل معا لم

٨. ١٢ بحث واحد منها. — لأن كل واحد منها داخل المنزل ولكن مع صاحبه لا على صاحبه ، فالدخل عليه أن يكون قصده عند الدخول لقائه وإكرامه بالزيارة وهذا لا يتحقق إذا كان هو معه فإنه لا يتصور أن يكون كل واحد منها داخلا على صاحبه في موضع واحد في حالة واحدة وليس أحدهما بأن يحمل داخلا على صاحبه بأولى من الآخر. —
- ١٨ ولو حلف لا يطأ منزل فلان قدمه يعني بذلك لا يضع قدمه على ارس منزله فدخله وعليه حنّان أو نملان أو راكبا لم يحنّ وان لم يكن له نية حنّ. — لأن المراد من هذا اللفظ في العرف دخول منزله فندد الاطلاق يحمل على ذلك وهو داخل سواء كان راكبا أو ماشيا
- ١٠ او حافيا او متملا ، وان نوى حقيقة وضع القدم قائما نوى حقيقة كلامه لأنه أتى يطأ الشيء بدمه حقيقة من غير فاصل بينهما ولا يحصل ذلك إذا دخلها راكبا او متملا ومن نوى حقيقة كلامه عملت نيته. —
- ١٤ ولو قال لأمرأته إن دخلت دار أبيك إلا بأذني فأنت طالق فالحيلة في أن لا يحنّ أن يقول لها قد اذنت لك في دخول هذه الدار كما شئت فدخل
- ١٤ ٨ كما شئت ولا يحنّ. — لأنه جعل الدخول بأذنه مستثنى من يمينه والاذن بكلمة كما يتناول مرة بعد مرة ما لم يوجد النهي ، فهي في كل مرة إنما تدخل بأذنه إلا أن يمنعها من الدخول ، فحينئذ إذا دخلت بعد ذلك كان دخولها بنسب اذنه. — ولو قال انت طالق إن خرجت من بيتي ولا نية له صخرت من البيت إلى الحجره لم يحنّ. — لأنها ليست بخارجة من البيت ، ألا ترى أن الممتدة لا تمنع من ذلك بقوله عز وجل لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن ولائن مقصوده من هذا أن لا يراها الناس ، وأما يكون ذلك بالخروج إلى السكة لا بالخروج إلى الحجره ، لأن الحجره من حرزه لا يدخلها احد إلا بأذنه بمنزله. — ولو حلف لا يدخل فلان بيته فدخل حجرته

- لا يَحْت. — لآته ما دخل يته ، وهو نظير ما تقدم أَنه إذا دخل ^a 16,16 عليه في دار لم يَحْت. — قالوا وفي عرف ديوانا يَحْت في يمينه قاسم ^b 16 البيت يتناول الحجر كما يتناول السفلى ، ألا ترى أَن من بات في حجره إذا قيل له ابن بنت اللبلة يستحبر أَن يقول في يميني. — ولو حلف لا يأخذ ¹⁷ ما له على فلان آلا جميعا فأخذ حقه جميعا آلا درهما وجهه للمطلوب .
- لم يَحْت. — لأن شرط حقه أَن يأخذ ما له على فلان متفرقا ، فإنه ^a 17 لما استثنى الأخذ جملة واحدة صرفنا أَن المستثنى منه الأخذ متفرقا ، وإذا ذهب له البعض أو أبراء عن البعض فلم يوجد الأخذ متفرقا فلم يَحْت. — وإن أخذ جميع حقه فوجد فيه درهما ستوقا لم يَحْت حتى ¹⁸ ١٠ يستبدله ، فإن استبدله حينئذ يَحْت. — لأن قبل الاستبدال لم يوجد ^a 18 أخذ جميع الحق متفرقا وإنما الموجود أخذ بعض حقه وليس ذلك شرط حقه ، فاما بعد الاستبدال فقد أخذ جميع الحق متفرقا وهذا لأن الستوق ليس من جنس الدراهم وبقبضه لا يصير قابضا لحقه ولهذا لو يجوز به في الصرف والسلم لم يجوز ، فحين استبدله فقد وجد الآن قبض ما بقي ^{١٥} من حقه وقد كان قبض بعضه في ابتداء ، فصرنا أَنه وجد أخذ جميع الحق متفرقا حتى لو وجد الكل ستوقا فاستبدله لم يَحْت لآته ما أخذ حقه متفرقا. — وإن حلف لا يتقاضى فلانا فلزمه فلم يتقاضه لم يَحْت. — ¹⁹
- لأن المأزمة غير التقاضى ، فالتقاضى يكون باللسان والملازمة تكون بالبدن ^a 19 والملازمة غير التقاضى في عرف الناس ومبنى الأيمان على العرف. —
- ولو حلف المطلوب لا يعطيه حقه درهما دون درهم فأعطاه بعض حقه ²⁰ لم يَحْت. — لأن الشرط أعطاه جميع حقه متفرقا ، فإن قوله درهما ^a 20 دون درهم عبارة عن التفرق عادة ، وهو بأعطاه بعض الحق ما أعطاه حقه متفرقا. — ولو حلف الطالب لا يفارقه حتى يستوفى ما له عليه ²¹ قنام الطالب أو غفل فهرب المطلوب لم يَحْت في يمينه . — لآته عقد ^a 21

- يمتعه على فعل نفسه وهو ما فارق المطلوب ، أتما المطلوب فارقه حين
 5.22 هرب منه . — ولو حلف لا يفارقه فأمره السلطان أن لا يعرض له
 وحال بينه وبين لزومه فتعجب المطلوب ولم يقدر الطالب على امساكه
 22 a لم يحث . — لأن الطالب ما فارقه ، أتما المطلوب هو الذي هرب منه ،
 وفعل غيره لا يكون فضلا له ، ولكن بأمر السلطان عجز عن امساكه
 23 وبهذا لا يصير مفارقا له . — ولو قال كل شيء ابيع به فلانا فهو
 23 a صدقة ثم يايه لم يلزمه شيء . — لأن البيع يزيل ملكه ، فأتما اضاف
 التذرع بالصدقة الى حال زوال ملكه عما يبيع غيره به ، والمضاف
 الى وقت كالمشترا في ذلك الوقت ، وبعد ما زال ملكه بالبيع عن العين
 23 b لو قال لله على أن تصدق بهذا العين لم يصح نذره . — فان قيل
 لماذا لم يجعل هذا اللفظ التزاما للتصدق بقيته قلنا لأنه قال فهو صدقة
 ولم يقل بقيته صدقة ، والملتزم للتصدق بالعين لا يكون ملتزما للتصدق
 24 بالقيمة . — ولو حلف المطلوب أن لا يعطى الطالب شيئا ثم امر المطلوب
 24 a رجلا فأعطاه حث في يمينه . — لأن الخالف هو المعطى فان الدافع
 24 b رسول من جهته بالتسليم الى فلان فيصير المعطى فلانا . — ألا ترى
 أنه لو دفع صدقة الى انسان ليفرقها على المساكين ثم أن الدافع لم
 يحضرن النية عند التصديق جاز اذا وجدت النية بمن عليه التصديق وجعل
 25 كأنه هو المعطى ، فهذا مثله . — فان حلف أن لا يعطيه من يده الى
 25 a يده لم يحث . — لأنه جعل شرط حثه اعطاء مقيدا بصفة وهو أن
 يكون بالمناولة ، وهذا لأن الاعطاء من يده أتم ما يكون من الاعطاء
 26 وهو المباشر للاعطاء فيه حقيقة وحكما ، وإذا صرح في يمينه بالاعطاء
 على أتم الوجوه لا يحث بما دونه ، وإذا اطلق اللفظ يستبر ما هو
 26 المقصود وذلك حاصل سواء اعطاه بيده او امر غيره فأعطاه . — وإن
 حلف أن لا يعطيه بما عليه درهما فما فوقه فأعطاه بمحقه كله دنائره وإتاما

- 5,26 a عنى الدرهم لم يحنت. — لآته صرح في بينه بالدرهم ولا بد من اعتبار ما صرح به خصوصا اذا تأيد ذلك، بينه ولأن الانسان قد يتمتع من اعطاء الدرهم ولا يتمتع من اعطاء الدنانير لما له من المقصود في الصرف، والتقييد اذا كان فيه غرض صحيح يجب اعتباره. — ولو قال لرجل ان
- 37 اكلت عندك طعاما ابدا فهو كله حرام ينوى بذلك اليمين فأكله عنده لم يحنت. — لآته يجعل الحرام ما اكله، وبعد ما اكله لا يتصور أن
- 27 a يحمله حراما، وهذا لأن وصف الشيء بأنه حرام بطريق أنه محل لايقاع الفعل الحرام فيه وذلك لا يتحقق بعد الاكل، وتحريم حلال إنما يكون بينما اذا صادف محله؛ فأما اذا لم يصادف محله كان لنوا. —
- 37 b ومن اصحابنا رحمهم الله من يقول إنه بعد ما اكله حرام؛ ألا ترى أنه على اى وجه انفصل عنه كان حراما فيكون هو صادقا في كلامه. —
- 27 c ولكن هذا ليس بصحيح لآته كما أن تحريم الحلال يمين فتحريم الحرام يمين حتى اذا قال هذا الحمر على حرام ونوى به اليمين كان بينما... فعرنا أن الطريق هو الاول وهو أن هذا التحريم لم يصادف محله اصلا. —
- 28,28 a ولو حلف لا يدوق طعاما لفلان فأكل طعاما له ولآخر حنت. — لآته قد ذاق طعام فلان والطعام المشترك بين اثنين لكل واحد منهما جزء منه والدوق يتم بذلك الجزء كالأكل يتم به. — ولو حلف لا يأكل طعام فلان فأكل طعاما له ولآخر حنت في بينه. — بخلاف ما لو
- 28 bis حلف لا يلبس ثوب فلان فلبس ثوبا بينه وبين آخر. — اولا يركب
- 28 c دابة فلان فركب دابة بينه وبين آخر، لأن الجزء الذى هو مملوك لفلان لا يسمى ثوبا ولا دابة. — وعلى هذا لو حلف لا يأكل لقمة
- 29 لفلان فأكل طعاما بينه وبين آخر لم يحنت. — لأن كل لقمة مشتركة بينه وبين فلان وإنما جعل شرط حنته اكل لقمة فلان خاصة ولم يوجد
- 30 ذلك. — ولو حلف لا يشرب الشراب ولا نية له فهذا على الحمر فان
- 31

- 8.81 a شرب غيرها لم يحنت. — يعني غيرها مما لا يسكر ، فأما ما يشرب
 للسكر والتلوي به اذا شرب شيئاً منه كان حائثاً ، لأنّ الشراب في
 الناس اذا أُطلق يراد به المسكر ، والانسان إنما يتمتع من ذلك بيمينه
 لتحرز عن السكر فيتناول مطلق لفظه ما يسكر؛ ويسقط اعتبار حقيقة
 لفظه بالاعتاق حتى لا يحنت بشرب الماء والابن وهو شراب ، فالشراب
 82 حقيقة ما يشرب. — ولو حلف لا يركب حراماً فشرّب خراً لم يحنت
 83 a إلا أن ينويه لأنّ المراد بهذا اللفظ الضجور عند الاطلاق. — تقتصر
 بينه اليه إلا أن ينوي غيره ، فالحاصل أنّ دليل العرف يوجب على
 حقيقة اللفظ في باب الايمان ، ولهذا لو حلف لا يشترى بغسجا
 ينصرف الى دهن البنفسج دون الورق والبنفسج للورق حقيقة ، فعرفنا
 أنّ العرف يعتبر في باب الايمان فإنّ مطلق اللفظ يتقيد بمقصود الخالف. —
 88 ولو قال لامرأته اذا امسيت قبل أن اطعم قانت طالق ولا نية له قال
 88 a إن غربت الشمس ولم يطعم حنت. — لأنّ المراد بهذا اللفظ دخول
 الليل وذلك بغروب الشمس ، فإنّ الاسماء من قبل الاصباح فأما يقول
 الرجل لا آخر كيف اصبحت في أوّل النهار وكيف امسيت في آخر
 88 b النهار عند غروب الشمس. — ألا ترى أنّ الصائم يحرم عليه الطعام
 والشراب من الصباح الى المساء وينتهي ذلك بغروب الشمس ؛ فإذا
 غربت الشمس ولم يطعم فقد امسى قبل أن يطعم فيحنت في يمينه. —
 84 ولو حلف لا يأكل هذا الجبل فكبر حتى صار مسناً فأكله حنت. —
 84 a وقد يتنا في الايمان من الجامع وغيره أنّ في الحيوان العين لا يتبدل
 بتبدل الوصف ، ولهذا لو حلف لا يكلم هذا الصبي فكلمه بعد ما شاب
 او لا يكلم هذا الشاب فصار شيخاً حنت بخلاف ما لو حلف لا يأكل
 هذا الرطب فأكله بعد ما صار تمراً لم يحنت ، فهذه المسئلة تنبئ على
 ذلك الأصل .

باب في البيع والشراء

- امرأة حمل تريد أن تهب مهرها لزوجها على أنها إن ماتت في فاسها
كان الزوج بريئاً من المهر وإن سلمت ماد المهر على زوجها فاته ينفى
لها أن تشتري من الزوج ثوباً لم تره بأن كان في منديل فقشره بجميع
مهرها أو نصفه فإن ماتت في فاسها برئ الزوج ، وإن سلمت من
عليها ردت الثوب بخيار الرؤية وعاد المهر على زوجها. — وهذا يستقيم 1
إذا بقي الثوب على حاله لأن الرد بخيار الرؤية غير موقت وبه يتسخ
المقد من الأصل فيعود المهر عليه كما كان. — ولكن الثوب قد يتسبب 2
عندها أو يهلك فيتعذر رده ، قالليل أن تشتري الثوب وتشهد على
ذلك من غير أن قبضه من الزوج حتى لا يتعذر عليها الرد إذا سلمت ١٠
بوجه من الوجوه. — رجل امر رجل أن يشتري داراً بألف درهم 8
وأخبره أنه إن فعل اشتراها الآمر منه بألف ومائة ، فحظف المأمور
إن اشتراها أن يبدو للآمر شرائها قال يشتري الدار على أنه بالخيار
ثلاثة أيام فيها وقبضها ثم يأتيه الآمر فيقول له قد اخذتها منك بألف ١٥
ومائة فيقول المأمور هي لك بذلك. — وقوله «قبضها» على أصل محمد 8
رحمه الله ، فأما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لا حاجة إلى
هذا الشرط لجواز التصرف في المقار قبل القبض عندها ؛ والمشتري
بشرط الخيار يتمكن من التصرف في المشتري بالاتفاق ، وإن اختلفوا
أنه هل ملكه مع شرط الخيار أم لا. — فأما قال: الآمر يبدأ فيقول 8
أخذتها منك بألف ومائة لأن المأمور بدأ فقال بثمنك ربما لا يرغب ٢٠
الآمر في شرائها ويسقط خيار المأمور بذلك ، فكان الاحتياط في أن
يبدأ الآمر حتى إذا قال المأمور هي لك بذلك تم البيع بينهما ، وإن
لم يرغب الآمر في شرائها تمكن المأمور من ردها بشرط الخيار فيندفع

- ٥٤ الضرر عنه بذلك. — رجل حلف بعتق كل مملوك يملكه الى ثلاثين سنة وعليه كفارةظهار فأراد أن يعتق ويمحوز عنظهاره قال يقول لرجل اعتق عبدك عني على الف درهم فإذا فعل ذلك جاز ذلك عنه. —
- ٥٥ لأن الملك هنا وان كان يثبت للآمر فأنما يثبت ذلك في حكم تصحيح المتق عنه لأنه ثابت بطريق الاضرار، والمقصود بالاضرار تصحيح الكلام، فنيا يرجع الى تصحيح الكلام يظهر حكم المضمر ولا يظهر فيها وراء ذلك، فلا يصير شرط الحنث في اليمين الأولى موجودا بهذا اللفظ، فيقع المتق عن الظهار كما اوجبه بالكلام الثاني. — وهذه المسئلة تصير رواية في فصل وهو أن من قال لعبد الغير إن ملكتك فأنت حر ثم قال إن ملكتك فأنت حر عن ظهاري ثم اشتراه لا يحجزه عن الظهار لأن عتقه عند دخوله في ملكه صار مستحقا بالكلام الأول على وجه لا يملك ابطاله ولا يملك ابداله بغيره، فمند دخوله في ملكه أنما يمتق بالكلام الأول ولم يقرن به نيّة الظهار. — ألا ترى أنه تكلف في هذا الفصل فقال يقول الرجل اعتق عبدك عني على كذا، ولو كان هو يمكنه اعتاقه عنظهاره لقال أنه يقول لهذا المملوك إن ملكتك فأنت حر عن ظهاري ثم يشتريه، فلما لم يذكر هكذا عرفنا أن الصحيح في تلك المسئلة أنه يمتق عند دخوله في ملكه بالايجاب الأول خاصة. — امرأة طلقها زوجها ولها عليه دين بغير نيّة فحلف ما لها عليه حق فأرادت أن تأخذ منه وأنكرت أن تكون عتبتها قد اقتضت تريد بذلك أن تأخذ منه نفقة بقدر دينها قال يسماها ذلك. — لأنها لو ظفرت بمجنس حقها كان لها أن تأخذنه بغير علمه، فكذلك اذا تمكنت من الأخذ بهذا الطريق، وهذا لأن الزوج وان كان يعطيها بطريق نفقة العدة فهي أنما تستوفى بحساب دينها ولها حق استيفاء مال الزوج بحساب دينها على أي وجه كان منه. — وإن حلقها القاضي على

- انقضاء عدتها فحلفت تنى به شيئاً غير ذلك وسعها . — وقد بينا أنها 6.6
متى كانت مظلومة تُعتبر بينهما ، فإذا حلفت ما انقضت عدتي . تنى
عدة عمرها وسعها ذلك . — ولو أن رجلاً أراد أن يدفع ما لا مضاربة 7
الى رجل وأراد أن يكون المضارب ضامناً له فالحيلة في ذلك أن يقرضه
رَبِّ المال المال إلا درهما ثم يشاركه بذلك الدرهم فيما اقرضه على
أن يعملوا رزقهما الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما على
كذا . — وهذا صحيح لأن المستقرض بالقبض يصير ضامناً للمستقرض 7 a
متملكاً ، ثم الشركة بينهما مع التفاوت في رأس المال صحيح ، فالربح
بينهما على الشرط على ما قاله على رضى الله عنه الربح على ما اشترطا
والوضعية على المال . — ويستوى إن عملاً جميعاً او عمل به أحدهما 8
فربح ، فإن الربح يكون بينهما على هذا الشرط . — وإن شاء اقرض 9
المال كله للمضارب ثم يدفعه المستقرض الى المقرض مضاربة بالنصف ثم
يدفعه المقرض الى المستقرض بضاعة فيجوز ذلك في قول
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله . — لأن دفعه الى صاحب المال بضاعة 9 a
كأن يدفعه الى اجنبى آخر . — وفي قول محمد رحمه الله الربح كله للعامل 9 b a
هنا . — لأن العامل صاحب المال وهو في عمله في ملكه لا يصلح أن 9 b
يكون نائباً عن غيره وقد تقدم بيان هذه المسئلة في كتاب المضاربة .
فهذه الحيلة على اصل أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله خاصة ، 9 c
فالل مال كله صار مضموناً عليه بالقبض على جهة القرض ثم هو العامل
في المال والربح على شرط المضاربة ، فأما عند محمد رحمه الله الحيلة هي
الاولى . — قال وسألت أبا يوسف رحمه الله عن الرجل يشتري دار 10
بألف درهم فخاف أن يأخذها جاراها بالشفعة فاشتراها بألف دينار
من صاحبها ثم اعطاه بالألف دينار ألف درهم قال هو جائز . —
لأن هذه مضاربة بالثمن قبل القبض وذلك جائز لحديث ابن عمر رضى 10 a
عنه

- الله عنها قال يا رسول الله عليك السلام أتى ابيع الابل بالبيع ، وربما
 ابيعها بالدرهم ، وأخذ مكانها دنانير فقال عليه السلام لا بأس اذا افترقا
 11. وليس ينكما عمل . — فان حلفه القاضي ما دالت ولا والست
 11 a فحلف كان صادقا . — لأن هذه عبارة عن الفرور والحياة ولم يفعل
 12 شيئا من ذلك . — وإن أحب أن لا يكون عليه يمين اشتراها كذلك .
 12 a لولده الصغير ، فلا يكون عليه يمين في ذلك . — لأن الاستحلاف
 13 لرجاء النكول او الاقرار ، وهو لو أقر بذلك لم يصح اقراره في حق
 الصغير . — فان لم يكن له ولد صغير فالسبل أن يأمره بنس اصداقه
 أن يشتريها له ذلك ويشهد على الوكالة ويجعله جائز الامر في ذلك ،
 14 فاذا اشتراها لم يكن بين الشفيع والمشتري في ذلك خصومة في قول
 محمد رحمه الله ، وفي قول ابي يوسف ما دامت في يده فهو خصم
 للشفيع إلا أن يشهد على تسليمها الى الامر ثم يودعها الامر منه او
 14 يبيعها . — رجل أحب أن يشتري دارا بشرة آلاف درهم فان اخذها
 الشفيع اخذها بشرين الفا وإن استحققت الدار لم يرجع على البائع
 إلا بشرة آلاف قال يشتريها بشرين الفا وينقده تسعة آلاف وتسعين
 15 درهما ودينارا بما بقي من الثمن ، فان رغب فيها الشفيع اخذها بشرين
 الفا وإن استحققت يرجع على البائع بما دفع اليه لأنها لما استحققت
 14 a بطل عقد الصرف . — لوجود الافتراق قبل قبض احد البديلين ولا
 يرجع إلا بما أدى ، وقبل الاستحقاق الصرف صحيح فلا يأخذ الشفيع
 15 الدار إلا بشرين الفا . — ولو اعطاه بالباقي مكان الدينار ثوبا او متاعا
 15 a رجع عند الاستحقاق بشرين الفا . — لأن استحقاق الدار لا يبطل
 البيع في الثوب والمتاع فيكون قابضا منه بشرين الفا ، فيلزمه رد
 ذلك عند استحقاق الدار ، فأما عقد الصرف يبطل باستحقاق الدار فلا
 16 يلزمه إلا رد المقبوض . — فلو لم تستحق ووجد بالدار عينا ردها

- بشرين الفا في جميع ذلك. — لأنَّ بالردَّ بالعيب لا يتبين أنَّ الثمن ^{a 16} لم يكن واجبا قبل القبض. — وقد يتَّ في كتاب الشفعة وجوه الجليل ^{b 16} لابطال الشفعة او لتقليل رغبة الشفيع في الاخذ ، وذلك لا بأس به
- قبل وجوب الشفعة عند ابي يوسف رحمه الله . — وعند محمد رحمه ^{c 16} الله هو مكروه اشدَّ الكراهة لأنَّ الشفعة مشروعة لدفع الضرر عن الشفيع ، فالذي يحتال لاسقاطه بمنزلة القاصد الى الاضرار بالغير وذلك مكروه. — وأبو يوسف رحمه الله يقول إنه يتنع من التزام هذا الحق ^{d 16} عسافة أن لا يمكنه الخروج منه اذا التزمه ، وذلك لا يكون مكروها
- كأن امتنع من جمع المال كيلا يلزمه نفقة الاقارب والحج ؛ فهذا دفع الضرر عن نفسه لا الاضرار بالغير ، لأنَّ في الحرج عليه عن التصرف او تملك الدار عليه ينير رضاه اضرار به وهو إنما قصد دفع هذا الضرر. —
- وعلى هذا الخلاف الحلبة لمنع وجوب الزكاة واستعمل ابو يوسف رحمه ^{e 16} الله على ذلك في الامالى قال ارايت لو كان لرجل مائتا درهم فلما كان قبل الحول بيوم تصدق بدرهم منها اكان هذا مكروها ، وإنما تصدق بالدرهم حتى يتم الحول وليس في ملكه نصاب ، فلا يلزمه الزكاة ^{f 16} وأحد لا يقول بأن هذا يكون مكروها او يكون هو فيه آثما . — قال ^{g 17}
- وإذا اشترى الرجل دارا لغيره وكتب في الصك وقد فلان فلانا الثمن كله من مال فلان الأمر فلبائع أن لا يرضى بهذا لما فيه من الضرر عليه ، فرجما يحجى الامر فيقول قد اخذت مالى واقررت بذلك حين اشهدت على الصك ولم آمر فلانا بالشراء لى فيسترد ماله ولا يقدر هو على المشتري لبطاله بمن الدار ؛ وإن لم يكتب هذا ففيه نوع ضرر على الامر وهو أن يأخذ المشتري الأمر بالمال ويقول قدت الثمن من مالى ؛ فالحيلة أن يكتب وقد قد فلان فلانا الثمن ولا يكتب من مال من هو ، فلانا حتم الشهود كانت شهادتهم على البيع وقبض الثمن

فقط ؟ ثم يقر المشتري بعد ذلك أن ما تقدمه من الثمن إنما هو من مال الآمر فيكون اقراره حجة عليه للآمر فيندفع الضرر عنهما والله اعلم.

باب استحلاف

- 7,1 وإذا أراد الرجل أن يغيب فسال له امرأته كل جارية تشتريها فهي حرة حتى ترجع الى الكوفة ومن رآه أن يشتري جارية كيف يصنع •
- قال اذا خلقت بهذه الصفة يقول نعم فيريها بهذه الكلمة أنه حلف على الوجه الذي طلبت وهو يعني نعم بى تغلب او غيره من احياء العرب 1 a
- او بنوى قبله واحد الاقسام . — فانه يقال نعم والائتمام هي الابل والبقر والغنم ؟ قال الله تعالى والائتمام خلقها لكم الآية ؟ فاذا عني 2
- هذا لم يكن حائفا . — فان ابت إلا أن يكون الزوج هو الذي يقول 10
- كل جارية اشترتها فهي حرة قال فليفعل ذلك ولينم بذلك كل سفينة جارية ؟ قال الله تعالى وله الجوار المنشآت في البحر كالاعلام ، والمراد السفن . — فاذا عني ذلك عملت نيته لانها ظالمة له في هذا الاستحلاف، 2 a
- ونية المظلوم فيما يحلف عليه معتبرة . — وإن خلقت بطلاق كل امرأة 3
- يتزوجها عليها فليقل كل امرأة تزوجها عليك فهي طالق وهو ينوى 10
- بذلك كل امرأة تزوجها على رقبتك . — فتعمل نيته في ذلك لانه 3 a
- نوى حقيقة كلامه ، ولا يحنث اذا تزوج على غير رقبتها . — فان كان 4
- عنى أن لا تزوج على طلاقك فهذه التية تشمل فيما بينه وبين الله تعالى 5
- ولا يحنث اذا تزوج امرأة اخرى . — وكذلك إن عني بقوله فهي طالق 5
- من الوفاق ، فنيته صحيحة فيما بينه وبين الله تعالى . — وإن قال كل 6
- امرأة تزوجها فأطوؤها فهي طالق وعنى الوطء بقدمه فهو يدين فيما 6 a
- بينه وبين ربه . — لأن النوى من محتملات لفظه ، وقال بعض مشائخنا رحمهم الله يجب أن يدين في هذا الموضع في القضاء لانه نوى حقيقة

- كلامه فالوطء يكون بالقدم حقيقة ، إِلَّا أَنَاَ قَوْلُ الْوُطْءِ مَتَى اضْبِيفِ إِلَى
النِّسَاءِ فَهُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْجَمَاعِ دُونَ الْوُطْءِ بِالْقَدَمِ ، وَإِنَّمَا يَرَادُ الْوُطْءُ بِالْقَدَمِ
إِذَا ذُكِرَ مُطْلَقًا غَيْرَ مَضَافٍ إِلَى النِّسَاءِ ، فَلِهَذَا لَا يَدِينُ هُنَا فِي الْقَضَاءِ
وهو مَدِينٌ فِيهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى . — رَجُلٌ أَتَاهُمْ جَارِيَةٌ أَتَاهَا سَرَقَتْ 7.7
لَهُ مَا لَا فَقَالَ أَنْتَ حُرَّةٌ إِنْ لَمْ تَصْدُقِي ، وَخَافَ الْمَوْلَى أَنْ لَا تَصْدُقَهُ
فَتَمْتَقَ مَا الْحِلَّةُ فِيهِ قَالَ قَوْلُ الْجَارِيَةِ قَدْ سَرَقْتَهُ ثُمَّ قَوْلُ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ
اسْرِقْهُ فَيُتَبَيَّنُ أَنَّهَا صَدَقَتْهُ فِي أَحَدِ الْكَلَامَيْنِ وَلَا تَمْتَقُ . — وَإِنْ قَالَ 8
لِاسْرَافِهِ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ بَدَأْتُكَ بِالْكَلَامِ وَقَالَتْ لَهُ الْمَرْأَةُ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ
ابْتَدَأْتُكَ بِالْكَلَامِ فَجَارِيَتِي حُرَّةٌ ، فَالْحِلَّةُ فِيهِ أَنْ يَبْدَأَ الزَّوْجَ بِالْكَلَامِ . —
9 لِأَنَّ الْمَرْأَةَ قَدْ كَلَّمَتْهُ بَعْدَ كَلَامِهِ حِينَ خَاطَبَتْهُ يَمِينُهَا فَلَا يَكُونُ الزَّوْجُ
مَبْتَدَأًا لَهَا بِالْكَلَامِ بَعْدَ يَمِينِهِ . — وَإِنْ كَانَتْ الِيبْنُ مِنْهُمَا جَمِيعًا فَالْحِلَّةُ 10
فِيهِ أَنْ يَكْلَمْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ مِمَّا عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي الْجَمَاعِ . —
إِذَا حَلَفَ رَجُلَانِ فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ إِنْ ابْتَدَأْتُكَ بِالْكَلَامِ 11
فَالْتَقِيَا وَسَلِّمْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ مِمَّا لَمْ يَحْثُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
12 أ فِي يَمِينِهِ . — لِأَنَّ الْمُبْتَدِعَ بِالشَّيْءِ مَنْ يَسْبِقُ غَيْرَهُ بِذَلِكَ الشَّيْءِ فَإِذَا 11 a
افْتَرَنَ كَلَامَهُ بِكَلَامِ صَاحِبِهِ لَمْ يَكُنْ مَبْتَدَأًا . — رَجُلٌ قَالَ وَاللَّهِ إِنِّي لَا 12
أَجْلِسُ فَمَا أَقُومُ حَتَّى أَقَامَ يَمْنَى حَتَّى يَقْرَأَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ فَيَقْبِضَنِي لَا
يَحْثُ وَهُوَ صَادِقٌ فِي يَمِينِهِ . — لِأَنَّ الْمَذْهَبَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ 12 a
أَنَّ أَصْنَافَ الْمَبَادِ مَخْلُوقَاتُ اللَّهِ تَعَالَى؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ؛
r. فَلَا يَقُومُ أَحَدٌ مَا لَمْ يَقْبِضْهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ يَا أَيُّهَا
النَّاسُ اتَّقُوا الْفَقْرَاءَ إِلَى اللَّهِ أَنَّهُ الْمُرَادُ هُنَا ، وَهُوَ أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَسْتَفِي
فِي شَيْءٍ مِنْ أَقْوَالِهِ وَحَرَكَاتِهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى . — وَهُوَ نَظِيرُ مَا قَالَ فِي 12 b
كِتَابِ الْإِيمَانِ فِي الْجَمَاعِ الصَّغِيرِ إِذَا حَلَفَ لِأَيِّتِهِ غَدًا إِلَّا أَنْ لَا يَسْتَطِيعَ
وَهُوَ يَمْنَى بِذَلِكَ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ فَإِنَّهُ تَعْمَلُ نَيْتَهُ وَلَا يَكُونُ حَاسِنًا فِي يَمِينِهِ

- 7,18 بحال. — ولو قال لأُمته انت حرة ان ذقت طعاما حتى اضربك فأبقت الأُمّة فالحيلة أن يهبها لولده الصغير ثم يتناول الطعام فلا يبحث في يمينه. —
- 18 a لأنه صار قابضا لولده بنفس الهبة فأثما يوجد الشرط وهي ليست في ملكه فلا تمتق. — قال وسئل ابو حنيفة رحمه الله عن امرأة قالت
- 14 لزوجها اخطني فقال انت طالق ثلاثا ان سألتني الخلع ان لم اخلك • فقالت المرأة جاري حرة ان لم اسئلك ذلك قبل الليل؛ وجهه الى ابى حنيفة رحمه الله فقال ابو حنيفة رحمه الله عليه الخلع فقالت لزوجها اسئلك أن تخطني فقال ابو حنيفة رحمه الله لزوجها قل قد خلعتك على الف درهم تعطها لي فقال لها الزوج ذلك فقال ابو حنيفة لها قولي لا اقبله فقالت لا اقبله فقال ابو حنيفة رحمه الله قوما فقد بر كل واحد 10
- 14 a منكما في يمينه. — لأن شرط برها في اليمين ان تسأله الخلع وقد سأته وشرط بر الزوج أن يخلفها بعد سؤالها وقد فصل ، فأثما عقد يمينه على فصل نفسه خاصة وقد وجد ذلك منه فلم يقع عليها شيء حين ردت الخلع. — وهذه المسئلة تضيّر رواية فيما اذا قالت المرأة لزوجها 14 b اخطني فقال الزوج خلعتك على كذا أنه لا يقع الفرقة ما لم تقل المرأة 10 قبلت ، بخلاف ما اذا قالت اخطني على كذا فقال قد فعلت ؛ فإنه لا يقع الفرقة لأنها اذا لم تذكر البذل كان كلامها سؤالا للخلع لا احدا شطرى المقد فلا بد من الايجاب والقبول بعده ، وإذا ذكرت البذل كان كلامها احدا شطرى المقد كما في النكاح قوله زوجني نفسك احدا شطرى المقد، الا أن في النكاح لا فرق بين أن يذكر البذل وبين أن لا يذكر فإن وجوب المهر يستثنى عن التسمية هناك ولا يعتمد الرضى ، ووجوب البذل في الخلع لا يكون الا باعتبار التسمية وباعتبار تمام الرضى، فلهذا فرقا بين ما اذا ذكرت البذل وبين ما اذا لم تذكر. —
- 15 a وذكر الخصاص رحمه الله في كتاب الحيل نظير هذه الحكاية فقال ان

- بعض من كان يتأذى منه أبو حنيفة رحمه الله جرى بينه وبين زوجته كلام فامتعت من جوابه فقال إن لم تكلمني الليلة فأنت طالق فسكتت وامتعت عن كلامه مخاف أن يقع الطلاق إذا طلع الفجر فطاف على العلماء رحمهم الله في الليل فلم يجد عندهم في ذلك حجة فجاء إلى أبي حنيفة رحمه الله وذكر له ذلك فقال هلا آيت استاذك فحصل يمتد إليه ويقول لا فرج لي إلا من قبلك فذكر أنه قال له اذهب فقل للذين حولها من أقاربها دعوها فماذا صنع بكلامها فأنها أهون على من التراب وأسمها من هذا بما تقدّر، فجاء وقال ذلك حتى نضربت وقالت بل انت كذا وكذا فصارت مكلمة له قبل طلوع الفجر وخرج من بينه . — وهذه الحكاية أوردها في مناقب أبي حنيفة رحمه الله وقال 7.15 b
- أنه قال للرجل ارجع إلى بيتك حتى آتي بيتك فأشفع لك ، فرجع الرجل إلى بيته وجاء أبو حنيفة رحمه الله في أثره وصعد مندة علقه وأذن فطقت المرأة أن الفجر قد طلع فقالت الحمد لله الذي نجانى منك فجاء أبو حنيفة رحمه الله إلى الباب وقال قد برت بيتك وأنا الذي 18
- أذن اذان بلال رضي الله عنه في نصف الليل . — قال وسئل أبو حنيفة عن أخوين تزوجا اثنتين فزقت امرأة كل واحد منهما إلى زوج اختها فلم يعلموا بذلك حتى أصبحوا ، فذكر ذلك لأبي حنيفة رحمه الله فقال ليطلق كل واحد منهما امرأته تطليقة ثم يتزوج كل واحد منهما المرأة التي دخل بها . — وفي مناقب أبي حنيفة رحمه الله ذكر لهذه 16 a
- المسئلة حكاية أنها وقت لبعض الاشراف بالكوفة وكان قد جمع الفقهاء رحمهم الله لوليته وفيهم أبو حنيفة رحمه الله وكان في عداد الشبان يومئذ فكانوا جالسين على المائدة اذ سمعوا ولولة النساء قليل ما ذا اصابهن فذكروا انهم غلطوا فأدخلوا امرأة كل واحد منهما على صاحبة ودخل كل واحد منهما بالتي أدخلت عليه ، فقالوا إن العلماء على ما دتكم

فسلّوهم عن ذلك فسألوا فقال سفيان الثوري رحمه الله فيها قضى على
 رضى الله عنه : على كلّ واحد من الزوجين المهر وعلى كلّ واحدة
 منهما المدة فإذا انقضت عدتها دخل بها زوجها ، وأبو حنيفة رحمه الله
 ينكت بإصبعه على طرف المائدة كالقنكر في شيء فقال له من إلى جنبه
 أبرز ما عندك هل عندك شيء آخر ، فنضب سفيان الثوري رحمه الله
 فقال ما ذا يكون عنده بعد قضاء على رضى الله عنه يعنى فى الوطاء
 بالشبهة ، فقال أبو حنيفة رحمه الله على بالزوجين ، فأثنى بهما فأنزل
 كلّ واحد منهما أنّه هل تُعجبك المرأة التي دخلت بها قال نعم ثم قال
 لكل واحد منهما طلق امرأتك تطليقة فطلقها ، ثم زوج من كلّ واحد
 منهما المرأة التي دخل بها وقال قوما إلى اهلكما على بركة الله تعالى ،
 فقال سفيان رحمه الله ما هذا الذي صنعت ، فقال أحسن الوجوه
 وأقربها إلى الألفة وأبعدها عن المداوة ، أرايت لو صبر كلّ واحد
 منهما حتى تنقضى المدة أما كان يبقى في قلب كلّ واحد منهما شيء بدخول
 أخيه بزوجه ، ولكني أمرت كلّ واحد منهما حتى يطلق زوجته ولم
 يكن بينه وبين زوجته دخول ولا خلوة ولا عدة عليها من الطلاق ،
 ثم زوجت كلّ امرأة عن وطئها وهي ممتدة منه وعدته لا تمنع نكاحه ،
 وقام كل واحد منهما مع زوجته وليس في قلب كلّ واحد منهما شيء ؟
 فصحبوا من فطنة أبي حنيفة رحمه الله وحسن تأمله ، وفي هذه الحكاية
 بيان فقه هذه المسئلة التي حتم بها الكتاب ، والله اعلم .

فهرست الأبواب

اصل الكتاب للشياني

١٢ باب النكاح ٤٨	١ باب الحيل في الطلاق والاستثناء . ١
١٣ باب الوصى والوصية ٤٩	٢ باب الحيل في اجارة الدور . . . ٩
١٤ باب الحيل في النكاح ٥٣	٣ باب الحيل في الهبة ١٣
١٥ باب الحيل في الشركة ٥٧	٤ باب الحيل في اجارة الأرضين . ١٩
١٦ باب الضمان والكفالة والتخارج	٥ باب الحيل في الخدمة وفصول
منهما ٦١	اجورهم واجاراتهم ٢٠
١٧ باب الايمان في الكسوة . . . ٦٣	٦ باب الحيل في الوكالة ٢١
١٨ باب الحيل في الثرى والبيع . ٦٧	٧ باب الصلح ٢٦
١٩ باب المساكنة ودخول الدار . ٦٨	٨ باب الحيل في الصلح من حق على
٢٠ باب اليمين في التقاضى . . . ٧٢	رهن او على كفيل ٣٢
٢١ باب الطعام والشراب ٧٤	٩ باب الحيل في البيع والثرى في
٢٢ باب المضاربة والخروج منها . ٧٦	الدور والرقيق وغير ذلك . . ٣٦
٢٣ باب الدين والحوالة ٧٧	١٠ باب الحيل في اليمين والاستكراه ٤٣
٢٤ باب الشفعة ٨٠	١١ باب الحيل في اليمين التي تستحلف
٢٥ باب الصلح في الجنابات . . . ٨٤	بها النساء ازواجهن ٤٤

رواية السرخسي

٥ باب الايمان ١١٨	١ المقدمة ٨٧
٦ باب في البيع والشراء ١٢٧	٢ باب الاجارة ٩٧
٧ باب الاستحلاف ١٣٢	٣ باب الوكالة ١٠٣
	٤ باب في الصلح ١٠٦

فهرست الاسماء

(تنبيه) يشار برمز § الى اصل الكتاب للشيبتي وبرمز S الى رواية السرخسي.

حملا بن ابي سليمان § 1, 7. 16a. 17. 23; 5, 1; 13, 24; 23, 17; 25, 1	ابو بكر التلشلي § 1, 8 بلال رضى الله عنه § 7, 15b	ابو عمران ابراهيم النقي § 1, 6. 7. 16a. 17. 23. 24. 28. 31. 32. 33. 37. 44; 5, 1. 6; 6, 41; 13. 24; 23, 17; 25, 1 — S 1, 31. 32. 33. 34. 35. 41. 42. 44. 48
حميد بن عبد الرحمن § 1, 43	ابو العطف المراح بن المنهال § 1, 43	ابي بن كعب رضى الله عنه § 1, 11. 12
ابو الحسين حميد بن محمد بن الحسين اللخمي § 1, 11	ابن جريج § 1, 42 جرير بن عبد الحميد الصبغى § 1, 44 (?)	ابو حفص الكبير احمد بن حفص البضاري § 1, 1
الميرة § 4, 32 — S 4, 16	ابو حاتم البجلي § 1, 37	ابو بكر احمد بن عمرو الخصاف § 4, 25a; 7, 15a
خراسان § 4, 30c	الحارث بن مبيد الايلي البصري § 11, 25	ابو جعفر احمد بن محمد الطحاوي § 2, 17c
الحليل عليه السلام § 1, 19	الحاكم بن عبد الله البلنضي § 5, 3	أذعات — § 2, 35. 36. 37 — S 2, 14. 15. 16. 16a
خيثمة بن عبد الرحمن § 1, 38	الحجاج بن يوسف § 1, 42 31. 37 — S 1, 42	بنو اسرائيل § 1, 47
داود الصفار § 14, 1	الحجاز § 13, 11. 16. 17	اسماعيل بن عثية § 1, 34
داود بن ابي هند § 1, 41	اهل الحجاز § 9, 32. 33	اسماعيل بن عثية § 1, 34
رسول الله (النبي) § 1, 3	حجازي § 9, 33; 13, 17	العيسى § 1, 11. 42
9. 10. 11. 12. 13. 18. 19. 21. 22. 38. 39. 41. 43; 6, 41 — S 1, 6. 10. 11. 14. 18. 24. 26. 27. 29. 36. 38. 46; 4, 28a. 35a; 6, 10a	ابو مبيد الله حد يفة بن اليمان § 1, 26 — S 1, 39. 40	الأعمش وهو سليمان بن سهران § 1, 24. 28. 38
الرملة — § 2, 35. 36. 37 — S 2, 14. 15. 16. 16a	الحارث بن مبيد § 1, 21	أنس بن سيرين § 1, 34
ابو الهذيل رقر بن الهذيل § 14, 34; 22, 4	الحسن البصري § 1, 8. 12	أيوب عليه السلام § 1, 3
سالم بن عبد الله بن عمر § 14, 1 — S 4, 28	الحسن بن مباركة § 1, 6 أبوه § 14. 29. 36 (cbbd)	باهلة § 1, 37 — S 1, 25
ابو سعيد سعد بن مالك § 1, 37	حفص بن عمر § 11, 17	البراء بن عازب § 1, 13
سعيد بن الحجاج § 5, 1	الحكم بن عتيبة § 1, 4. 6 14. 29	البصرة § 1, 30 — S 9, 42 بغداد § 1, 1. 4. 25c

- عمرو من رواية حابر بن
سُمُوَّة § 1, 39
مُتَوَرِّثَةٌ § 1, 40
فارسي § 4, 30c
القاسم بن عبد الرحمن
§ 1, 16
القاسم بن معن § 14, 1
القاسم بن صفوان § 4, 13
قرشي § 1, 25
بنو قريظة § 1, 6
قيس بن الربيع § 1, 20.
23. 24. 25. 28; 25, 1
قيس بن موسى بن يزيد
ابن عمرو الكتاني § 1, 22
أم كلثوم بنت عقبة بن
أبي معيط — § 1, 43
§ 1, 18
الكوفة, § 9, 42; 11, 1; 13,
11. 16. 17; 14, 15. 16;
19, 37. 40 — § 4, 31.
31a. 32. 32a; 7, 1. 16a
كوفي § 13, 17
ليث بن أبي سليم § 1, 13
ما وراء النهر § 4, 30c
مالك بن أنس § 3, 12a
مالك بن مِقْوَل § 4, 13
مجاهد بن جَبْرِ § 1, 14. 29
مخارب بن ثَار § 1, 9
أبو بكر محمد بن أحمد
ابن أبي سهل
السرخسي § 1, 1
محمد بن الحسن الشيباني
§ 1, 39; 8, 20; 9, 13; 12,
2 — § 1, 1; 4, 20. 25 b.
29d; 5, 3a. 6d. 8a. d;
6, 3a. 9bis. 9c. 13. 16c
- عبد الله بن رولحة § 1,
21. 22
عبد الله بن عباس § 1,
4. 5. 14. 29. 36 — § 1, 20
أبو عبد الرحمن عبد الله
§ 1, 27. 34;
4, 13 — § 1, 45; 6, 10a
عبد الله بن عمرو الجكني
§ 1, 13
عبد الله بن عون § 1, 34.
عبد الله الكوفي § 25, 2
عبد الله بن مسعود
§ 1, 16 — § 1, 30
عبد الملك بن ميسرة
§ 1, 26
أبو نصر عبد الوهاب بن
عطاه العجلي § 1, 43
عميدة السلياني § 1, 25
عثمان بن عفان § 1,
26 — § 1, 25. 26. 39. 40
العرب § 1, 30
عربي § 11, 17; 15, 27.
28. 29. 30 — § 4, 30b
عُرْفَةُ § 11, 25
عروة : راجع نعيم بن
مسعود
عطاه بن أبي رباح § 1, 5.
42; 11, 25
عقبة بن أبي العيزار
§ 1, 31. 32. 33. 35 —
§ 1, 42
عكرمة بن عبد الرحمن
§ 1, 36
علي بن أبي طالب رضي
الله عنه § 1, 4. 15. 38;
14, 17 — § 1, 25. 26. 27.
30; 4, 35; 6, 7a; 7, 16a
عمر بن الخطاب رضي
الله عنه § 1, 20. 30 —
§ 1, 6. 16
- سعيد بن أبي سعيد
المقري (أبو) § 1, 18 (ebd.)
سعيد بن أبي عروبة
§ 1, 43
سفیان الثوري § 1, 18.
39 — § 7, 16a
سلمة بن صالح § 1, 19
سليمان التيمي § 1, 20
سليمان بن مهران : راجع
الأمشي
سويد بن غفلة — § 1, 38
§ 1, 27
الشَّام § 13, 11
شريح بن الحارث القافسي
§ 1, 4. 25; 25, 2 — § 1,
37. 38
شريك بن عبد الله
التخفي الكوفي § 4, 2a
شهر بن حوشب § 1, 41
الصفا § 11, 25
طاوس بن كيسان اليماني
§ 1, 13
أبو عمرو طغر الشعبي
§ 25, 2 — § 1, 52
عاصم بن عبد الواحد
الأحول البصري § 11, 25
عائشة رضي الله عنها
§ 6, 41
أبو مالك عبد الرحمن
ابن مالك بن مِقْوَل
§ 1, 18
البجلي
أبو عثمان عبد الرحمن
التَّهْدِي § 1, 20
عبد الكريم بن أبي
المضارق § 1, 19
عبد الله بن جُرَيْدَة § 1,
19 — § 1, 10

وكيع بن الجراح § 1, 38

الوليد § 1, 35

يحيى أبو بكر § 1, 21
(? يحيى بن بكير lies)

أبو زكرياء يحيى

السككيني § 11, 25

أبو يحيى § 1, 15 (ebd. أبو)

يزيد بن هارون § 1, 40

يزيد الواسطي § 1, 19

أبو يوسف يعقوب بن

يوسف § 1, 1, 4, 5, 6, 7, 8, 9, 13, 14, 15, 16, 16a, 17, 20, 23, 24, 25, 26, 27, 28, 29, 31, 33, 36; 2, 28, 30; 3, 12, 69; 6, 15, 18; 7, 1, 17, 41; 8, 20, 29, 35; 9, 13, 11, 9, 10; 13, 11, 12, 24; 14, 1, 11; 15, 16; 17, 19, 26, 27, 32, 33, 36, 38; 18, 1, 5; 19, 1, 11; 22, 4; 24, 4, 13; 25, 1 — S 4, 1, 20, 29c; 5, 1b, 3, 3a, b, 8, 8e, 9; 6, 3a, 9, 9c, 10, 13, 16b, d, e

يوسف عليه السلام

§ 1, 4

نيطى § 11, 17

النزّال بن سبرة § 1, 26 — S 1, 39

أوحنيقة النعمان § 1,

1, 4, 7, 16, 16a, 17; 2, 28, 30; 3, 11, 69, 70; 5, 1, 9; 6, 15, 18; 7, 17, 41; 8, 1, 29, 30, 35, 42; 9, 13; 10, 1; 11, 17; 12, 1, 2; 13, 11, 12, 24; 14, 1; 15, 16; 17, 19, 26, 27, 30, 32, 33, 36, 37; 22, 4; 23, 17; 25, 1 — S 2, 5a; 4, 10, 10a, 20, 28, 29b, 34, 35a; 5, 3, 3a, b, 4b; 6, 3a, 9, 9c; 7, 14, 15a, b, 16, 16a

نعم بن مسعود § 1, 6
(fälschlich عروة)

هارون الرشيد § 5, 6d

أبو هريرة رضى الله عنه § 1, 18

هشام بن حسان § 1, 25

هشام بن عبد الله الرازي § 5, 8a

هشيم بن بشير الواسطي § 25, 2

وبرة بن عبد الرحمن

§ 1, 27

محمد بن سيرين § 1,

8, 12, 25, 40 — S 1, 25, 37

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى § 2, 1b; 4, 2a, 13

محمد بن مبيد الله

الكرزى § 1, 3

محمد بن مسلم الزهرى § 1, 21, 43

المروة § 11, 25

مسعر بن كدام § 1, 26, 27

مسعر § 1, 30, 36 — S 2, 35, 36, 2, 14, 15, 16

معلا بن جبل رضى الله عنه § 1, 11

معاوية بن هشام § 1, 40

معروف بن واصل § 1, 9

معيذ بن سليمان الرقى § 1, 21

مكحول دمشقى § 1, 11

مكة § 9, 45; 11, 25; 17, 26, 27, 29, 30, 32, 37, 39

منصور بن المعتز § 1, 44

موسى عليه السلام § 1, 5

أبو سليمان موسى بن سليمان الجورجاني § 1, 1

KITA AL- AKHA IJ FI'L-HIYAL

Y

MUHAMMAD IBN AL-HASAN ASH-SHAIBANI

DIED 189 A. H. - 804 A. D.

EDITED BY

JOSEPH SCHACHT

DISTRIBUTED Y :

AL-MUTHANNA LI RARY
A HDAD

LEIPZIG
1930

KITAB AL-MAKHARIJ FI'L-HIYAL

BY

MUHAMMAD IBN AL-HASAN ASH-SHAIBANI

DIED 189 A. H. - 804 A. D.

EDITED BY

JOSEPH SCHACHT

DISTRIBUTED BY:

AL-MUTHANNA LIBRARY
BAGHDAD

LEIPZIG

1930

Bibliotheca Alexandrina



0579586